



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

تقييم أداء السياسة المالية في ظل
تقلبات أسعار النفط للدول العربية
دراسة حالة (الجزائر-الإمارات العربية المتحدة)
للفترة: 1999-2015

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
د/ أحمد نصير

إعداد الطلبة:
خديجة بلي
شفاء مرغني

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	رياض ريمي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	أحمد نصير
ممتحناً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	ناجية صالح
ممتحناً	أستاذ مساعد "ب" بجامعة حمه لخضر الوادي	علي العبيسي

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله"

﴿... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة المجادلة الآية 11

يقول عماد الأصفهاني في بعض ما كتبه "... إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ أَحَدٌ

كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِيهِ نَحْدِه :

لَوْ خَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدَّامٌ هَذَا

لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ."

وَهَذَا مِنْ أَنْظَمِ الْعَبْرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ

النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ .

"لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية ﴿7﴾

أن الشكر والحمد لله، نحمدك ونشكرك كما ينبغي لجلال وجهك

ومحظمت سلطانك .

بفضل الله ومونه تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي نسأل الله عز وجل أن يجعله

خالصاً لوجهه الكريم، وفي هذا الصدد لا يسعى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر

والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور " أحمد نصير " الذي وافقنا بتوجيهاته

ونطاقه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل هذا العمل.

والى جميع من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد و نقول لهم

" جزاكم الله عنا كل الخير "

شفاء، خديجة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط وأثر هاته التقلبات على الأداء الداخلي والخارجي لاقتصاد الجزائر والإمارات خلال الفترة (1999-2015) وأهم السياسات المتخذة لاحتواء هذه التقلبات.

بحيث تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، و إحتل هذا الاخير مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه الدول المصدرة له لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وذلك باعتبار أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة في قطاع المحروقات وفي ظل هذا التركيز والاعتماد الكبير للدول النفطية على الإيرادات النفطية كأكبر عائد، تبقى هذه الدول في تخوف مستمر بسبب التقلبات السعرية الحادة والمفاجئة التي تواجعت السوق النفطية والتي قد أدت بالتأثير سلبي على اقتصاديات الدول الريعية وبرامج التنمية فيها.

وباعتبار أن الجزائر والإمارات من أهم الدول العربية المصدرة للنفط فهي أيضا في تخوف دائم ومستمر من التذبذب وعدم الاستقرار في سوق المحروقات بسبب تأثيره المباشر على اقتصادياتها. في الوقت نفسه تعمل هذه الدول على وضع أساليب وبرامج تعرف بالسياسة المالية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين و لمواجهة كافة الظروف والاختلالات التي قد تطرأ على اقتصادها والتي من أهمها الطفرات النفطية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات النفطية، الموازنة العامة، صناديق الثروة السيادية.

Résumé:

Cette étude vise à examiner l'évaluation de la performance de la politique budgétaire à la lumière des fluctuations des prix du pétrole et l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la performance interne et externe de l'économie de l'Algérie et les EAU au cours de la période (1999 à 2015) et les politiques les plus importantes adoptées pour contenir ces fluctuations.

Donc, caractériser le XXe siècle étant l'âge du pétrole, celui-ci une position mondiale élevée, non seulement en tant que facteurs d'énergie, mais en tant qu'économiste stratégique des ressources dépend de l'exportation pour déplacer le développement économique des États et qu'il en est de l'énergie moins chère dans les sources du secteur des hydrocarbures Dans le cadre de cette mise au point et la forte dépendance États huile sur les revenus pétroliers comme le plus grand retour, ces pays restent dans la crainte constante en raison des fortes fluctuations des prix soudaines, qui ont opposé le marché du pétrole, ce qui a entraîné un impact négatif sur les économies des États rentiers et programmes de développement là-bas.

Étant donné que l'Algérie et les EAU des plus importants pays arabes exportateurs de pétrole sont également dans une peur constante et persistante de la volatilité et de l'instabilité dans le marché des carburants en raison de son impact direct sur leurs économies. Dans le même temps, ces pays travaillent sur l'élaboration de programmes et méthodes définies la politique budgétaire pour parvenir à l'équilibre et à la stabilité et les économistes pour corriger les déséquilibres et toutes les circonstances qui peuvent survenir sur son économie et que des booms les plus importantes de pétrole.

Mots clés: politique budgétaire, les recettes pétrolières, le budget général, les fonds souverains.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات والرموز

المقدمة العامة

الفصل الأول: النظرية الخلفية

لسياسة المالية وتقلبات أسعار

الفصل الثاني: دراسة مقارنة

بين الإجراءات الجزائرية

والإماراتية لاحتواء تقلبات

النفط 1999-2015

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الملخص
V-I	فهرس المحتويات
VII - VI	قائمة الجداول والأشكال
VIII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الإختصارات والرموز.
أ - هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الخلفية النظرية لسياسة المالية وتقلبات أسعار النفط	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية
8	المطلب الأول: السياسة المالية وتطورها
8	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
9	الفرع الثاني: مزايا وأدوات السياسة المالية
9	أولاً: مزايا السياسة المالية
9	ثانياً: أدوات السياسة المالية
11	الفرع الثالث: تطور السياسة المالية
11	أولاً: السياسة المالية في التحليل لكلاسيكي
11	ثانياً: السياسة المالية في التحليل الكنزى
13	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
13	الفرع الأول: أثر العوامل السياسية على السياسة المالية
13	الفرع الثاني: أثر العوامل الإدارية على السياسة المالية
14	الفرع الثالث: أثر النظام الاقتصادي على السياسة المالية
14	الفرع الرابع: أثر درجة النمو الاقتصادي على السياسة المالية
15	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
15	الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
17	الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

18	الفرع الثالث: دور السياسة المالية في توزيع الدخل.
19	الفرع الرابع: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
19	الفرع الخامس: دور السياسة المالية والتحكم في مستوا الأسعار العام
19	الفرع السادس: دور السياسة المالية في رفع مستوى العمالة.
20	المبحث الثاني: تطور النفط في ظل تقلبات الأسعار.
20	المطلب الأول نظرة عامة حول أسعار النفط وتطوره.
20	الفرع الأول: مفهوم النفط والسعر النفطي.
21	الفرع الثاني : أنواع السعر النفطي.
22	الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط.
25	المطلب الثاني: الطلب على النفط ومحدداته.
25	الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط.
26	الفرع الثاني: محددات الطلب على النفط في السوق النفطية.
29	المطلب الثالث: العرض النفطي ومحدداته.
29	الفرع الأول : مفهوم العرض النفطي.
29	الفرع الثاني: محددات العرض النفطي.
30	المطلب الرابع: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط.
30	الفرع الأول: المنظمات الدولية للطاقة.
30	أولاً: منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC).
31	ثانياً: الوكالة الدولية للطاقة (IEA).
32	الفرع الثاني: العوامل الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط.
33	المبحث الثالث: آلية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية.
33	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية.
33	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية في حالة الارتفاع.
33	أولاً: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.
33	ثانياً: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط.
34	ثالثاً: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة له.
34	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية في حالة الانخفاض.
34	أولاً: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.
35	ثانياً: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط.

36	المطلب الثاني: ميكانيزم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي.
36	الفرع الأول: ميكانيزمات تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية والاقتصاد الكلي.
38	الفرع الثاني: نموذج Hamilton
38	الفرع الثالث: نموذج 2001 Davis و Haltiwanger.
39	المطلب الثالث: التجارب الدولية لمواجهة تقلبات أسعار النفط.
39	الفرع الأول: التجربة النرويجية.
41	الفرع الثاني: التجربة المكسيكية.
42	الفرع الثالث: التجربة الروسية.
43	الفرع الرابع: التجربة السعودية.
44	خلاصة
الفصل الثاني: تقييم أداء السياسة المالية الجزائرية و الإماراتية في ظل تقلبات أسعار النفط (1999-2015)	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر ودولة الإمارات (1999-2015)
47	المطلب الأول: اتجاهات سياسة النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)
47	الفرع الأول: اتجاهات سياسة الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)
49	الفرع الثاني: اتجاهات سياسة النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)
51	المطلب الثاني: تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للجزائر (1999-2015)
53	المطلب الثالث: اتجاهات سياسة النفقات و الإيرادات العامة في الإمارات (1999-2015)
53	الفرع الأول: اتجاهات سياسة الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة (1999-2015)
54	الفرع الثاني: اتجاه سياسة النفقات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (1999-2015)
54	المطلب الرابع: تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للإمارات العربية المتحدة (1999-2015)
57	المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإماراتي (1999-2015)
57	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي في الجزائر والإمارات (1999-2015)
57	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي في الجزائر (1999-2015)
57	أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.
59	ثانياً: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر خلال الفترة.
61	ثالثاً: أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة.

62	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي في الإمارات (1999-2015)
62	أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي لدولة الإمارات.
64	ثانياً: أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الإمارات.
65	ثالثاً: أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم لدولة الإمارات.
66	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي في الجزائر والإمارات (1999-2015).
66	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي في الجزائر (1999-2015)
66	أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان مدفوعات الجزائر.
68	ثانياً: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري الجزائري.
70	ثالثاً: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الجزائري
71	الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي لدولة الإمارات.
71	أولاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات لدولة الإمارات.
72	ثانياً: تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري لدولة الإمارات.
73	ثالثاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل سعر الصرف لدولة الإمارات.
73	المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإماراتي (1999-2015).
73	الفرع الأول: دراسة مقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر والإمارات (1999-2015).
73	أولاً: مؤشر الناتج الداخلي الإجمالي.
74	ثانياً: مؤشر معدل البطالة.
75	ثالثاً: مؤشر معدل التضخم.
75	الفرع الثاني: دراسة مقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر والإمارات (1999-2015).
76	أولاً: مؤشر ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
76	ثانياً: مؤشر سعر الصرف.
78	المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين اجراءات الحكومة الجزائرية و الإماراتية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط
78	المطلب الأول: التجربة الجزائرية وصندوق ضبط الإيرادات "FRR".
78	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد.

78	أولاً: نشأة صندوق ضبط الموارد وأهميته
80	الفرع الثاني: تقييم أداء و فعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري.
80	أولاً: تأثير صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة
81	ثانياً: أثر ودور صندوق ضبط الم وارد في تمويل عجز الخزينة العمومية
83	ثالثاً: أثر وفعالية صندوق ضبط الموارد في تقليل حجم الديون الخارجية
85	المطلب الثاني: نموذج صناديق الثروة السيادية الإماراتية.
86	الفرع الأول: جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA"
86	أولاً: نشأة الصندوق.
87	ثانياً: استراتيجية جهاز أبو ظبي للاستثمار.
88	الفرع الثاني: أهداف جهاز أبو ظبي للاستثمار علاقته بالدولة.
88	أولاً: أهداف جهاز أبو ظبي للاستثمار.
89	ثانياً: علاقة جهاز أبوظبي للاستثمار مع الدولة.
89	ثالثاً: تقييم أداء وفعالية جهاز أبوظبي للاستثمار.
90	المطلب الثالث: مقارنة بين سياسات الحكومة الجزائرية والحكومة الإماراتية لاحتواء تقلبات أسعار النفط
92	خلاصة
93	الخاتمة العامة
97	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)	(01-02)
49	تطور النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)	(02-02)
51	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1999-2015)	(03-02)
53	تطور الإيرادات العامة لدولة الإمارات (1999-2015)	(04-02)
54	تطور النفقات العامة الاجمالية لدولة الإمارات (1999-2014)	(05-02)
55	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الإمارات (1999-2015)	(06-02)
58	تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور أسعار النفط في الجزائر (1999-2015)	(07-02)
60	تطور معدلات البطالة و أسعار النفط في الجزائر (1999-2014)	(08-02)
61	تطور معدلات التضخم و أسعار النفط في الجزائر (1999-2015)	(09-02)
63	تطور الناتج المحلي الاجمالي و أسعار النفط لدولة الامارات (1999-2015)	(10-02)
64	تطور معدلات البطالة و أسعار النفط في الامارات (1999-2015)	(11-02)
65	تطور معدلات التضخم و أسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)	(12-02)
67	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري و أسعار النفط (1999-2015)	(13-02)
69	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري و أسعار النفط (1999-2015)	(14-02)
70	يوضح تطور أسعار الصرف الجزائري و أسعار النفط (1999-2015)	(15-02)
71	تطور رصيد ميزان المدفوعات و أسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)	(16-02)
72	تطور رصيد الميزان التجاري و أسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)	(17-02)
80	تغطية صندوق ضبط الموارد للعجز الميزانية (2000-2011)	(18-02)
82	تغطية صندوق ضبط الموارد للعجز الخزينة العمومية (2000-2011)	(19-02)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	السياسة المالية التوسعية	(01-01)
17	السياسة المالية الانكماشية	(02-01)
23	تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة (1945-1960)	(03-01)
25	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك (2012 - 2015)	(04-01)
27	النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب على النفط العالمي (2010-2014)	(05-01)
36	تراجع أسعار النفط أدى الى تدهور في أرصدة المالية العامة لدول المصدر للنفط	(06-01)
36	آفاق اقتصاديات البلدان المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط	(07-01)
41	العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	(08-01)
52	يوضح تطور رصيد ميزانية الجزائرية خلال الفترة (1999-2015)	(01-02)
56	يوضح رصيد الميزانية العامة لدولة الامارات (1999-2015)	(02-02)
68	يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات (1999-2015)	(03-02)
84	يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2001-2011)	(04-02)
87	يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز أوظيفي للاستثمار	(05-02)

قائمة الملاحق:

العنوان	رقم الملحق
تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1946-2012)	(01)
أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة (1970-2011)	(02)
الايرادات العامة للجزائر لسنة 2015	(03)
النفقات العامة للجزائر لسنة 2015	(04)
تطور معدلات البطالة في الجزائر (2005-2015)	(05)
ميزان المدفوعات الجزائري (2001-2009)	(06)

قائمة الرموز الإختصارات:

الرمز	المعنى
OPEC	منظمة الأوبك
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
\$ / (ب)	دولار للبرميل
FRR	صندوق ضبط الإيرادات
ADIA	بجهاز أبو ظبي للاستثمار

❖ تمهيد:

للثروة النفطية مكانة عالمية عالية فهي المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينيات إلى غاية اليوم، فلقد برزت أهميتها في مجالات اقتصادية، سياسة وعسكرية وأصبحت سلاحاً قوياً تعتمد عليها كل الدول المالكة لها. وإن الدول المنتجة للنفط لا تعتبر فقط مصدر للطاقة، بل المحور الأساسي و الاستراتيجي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية العالمية. ولقد تم اكتشاف النفط في ولاية بنسلفانيا بأميركا سنة 1911 لتصبح أهم قطب مصدر للنفط، ولكن سرعان ما تحولت من أكبر المنتجين إلى أكبر المستوردين وذلك سنة 1948، حيث مثلت هاته السنة نقطة تحول الأنظار و بحث عن مواقع النفط "الذهب الأسود". و مع الاهتمام بالمنطقة العربية، فإن الانتصار العربي لسنة 1973 غير من معادلة سوق النفط العالمي منتقلاً من سوق المشترين إلى سوق البائعين، حيث مثلت الدول العربية أهم الأطراف البائعة والمنتجة له.

ولقد برزت الجزائر و الإمارات العربية المتحدة كأهم الدول العربية المصدر لنفط، فاختلفا في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكن تشابها واتفقا في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططهم التنموية والنهوض باقتصادياتهم، فنجد الجزائر والتي من سبعينات القرن الماضي تعتبر النفط هو الرئة الحيوية التي تتنفس به الميزانية العامة فتتأثر من عام إلى آخر بتغير أسعاره، حيث تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 97% من الإيرادات العامة، كما تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى على المداخيل النفطية بنسبة تقدر ب 80%. وتعتبر هاته الإيرادات أهم محدد مالي لعوامل تطور السياسة المالية التي تمثل عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية للدولة، فالسير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي مرهون أولاً بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية.

ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط، فإنه يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المنتجة و المستهلكة له. بالنظر إلى سوقه على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبياً، فنجد مثلاً الطفرة النفطية لسنة 2008 التي شهد فيها برميل النفط ارتفاعاً كبيراً إلى ما يقارب 150 دولار/برميل، تلتها الطفرة النفطية لسنة 2014 حيث عرف سعر برميل النفط انخفاضاً شديداً إلى ما يقارب 28 دولار/ برميل.

❖ الاشكالية الرئيسية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين متخلف السياسات الاقتصادية، وذلك لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي تنشدها اقتصاديات الدول، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة له و التي تتركز أغلب إيراداتها العامة على العائدات النفطية. وعلى ضوء ما سبق يتمثل الإشكال الذي سنعمل على معالجته من خلال هاته الدراسة في المشكلة الرئيسية التالية:

✓ ما مدى فعالية أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في دولة الجزائر والإمارات العربية المتحدة؟.

❖ الأسئلة الفرعية:

من خلال هاته الاشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية التي نراها ضرورية للوصول لإجابات المشكلة:

- ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية؟ وماهي الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها؟
- إلى ما تعود العوامل المحددة لأسعار النفط؟ وما محددات الطلب عليه في السوق النفطية؟
- ما هي السياسات التي اتخذتها الحكومية الجزائرية والإماراتية من أجل احتواء تقلبات السوق النفطية وعلى أي مستوى تؤثر هذه التقلبات على اقتصاد كلا البلدين؟

❖ فرضيات الدراسة:

وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية نفترض:

- تهدف السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، والتوازن في ميزان المدفوعات، وتعتمد في ذلك على أدواتها المباشرة والغير مباشرة.
- من العوامل المحددة لأسعار النفط نجد الوضع الاقتصادي العالمي والعوامل الجيوسياسية، وتعود محددات الطلب عليه في السوق النفطية إلى النمو الاقتصادي العالمي، أسعار السلع البديلة.
- إن تقلبات أسعار النفط جعلت من الجزائر والإمارات عرضة لصدمات الخارجية، مما جعلها تتخذ تدابير وسياسات لمحاولة تخفيف حدة وطء هاته التقلبات على اقتصادياتها، فقامت بإنشاء صناديق لشروة السيادية لجمع الفوائض المالية النفطية لمواجهة أخطار انخفاض الأسعار على أداءها الاقتصادي الداخلي والخارجي.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

- يندرج الموضوع في إطار تخصصنا اقتصاد العمومي.
- أن الاقتصاد الوطني يعتمد اعتماداً شبيه كلي على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- مدى شدة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع الدول النفطية الأخرى كدولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً.
- محاولة إثراء معلوماتنا في هذا المجال باعتباره موضوع الساعة.

❖ أهداف الدراسة و أهميتها

- تستهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء كل من السياسة المالية المتبعة في الجزائر والإمارات في خضم تذبذب أسعار النفط في فترة (1999-2015) هذا كهدف رئيسي، بالإضافة إلى أهداف ثانوية منها:
- تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و تطور مؤشرات الأداء الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي.
 - المقارنة بين شدة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و الإماراتي.
 - معرفة مدى فعالية السياسة المالية في تقلبات أسعار النفط.

❖ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** الطالب مسعود دراوسي "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" حالة الجزائر(1990-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005
- عمل الباحث من خلال هذه الأطروحة على الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام، وكذا عن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني،ومن وأهم "النتائج التي توصل إليها الباحث أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية تعكس في الواقع حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى".

▪ **الدراسة الثانية:** الطالب داوود سعد الله " أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر" (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011.

قام الباحث من خلال مذكرته بتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 كما أجرى أيضا تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط في المدى الطويل. بالإضافة إلى كشف وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكنزري التي انتهجتها الدولة لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الانتاجي ومحدودية قدرته.

▪ **الدراسة الثالثة:** الطالب السعيد رويج، "التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري" (1970-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

من خلال هاته المذكرة بين لنا الباحث مدى العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول، كما عرج على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد مما جعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث في هذه الدراسة إلى أن ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله أكثر تأثرا بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، أيضا إلى أن تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات بل إلى عوامل أخرى ليس للدولة المصدرة دخل فيها، كما أن العائدات النفطية تشكل شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة بإطار مكاني وزماني، حيث تمثل الإطار المكاني في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي لمحاولة المقارنة فيما بينهما، أما الإطار الزمني فحدد في الفترة الزمنية من 1999 إلى غاية 2015، وذلك للأحداث الاقتصادية والطفرات النفطية التي طرأت في تلك الفترة، فلقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، وتعرضت السوق النفطية إلى أزمتين كبيرتين، أزمة 2008 وأزمة 2014.

❖ المنهج و الأدوات المستخدمة:

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف تطور السياسة المالية والتطور التاريخي لأسعار النفط. كما اعتمدنا أيضاً على المنهج التطبيقي التحليلي في الفصل الثاني بهدف تحليل الجداول المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وأثرها على مؤشرات الأداء لاقتصاد البلدين والمقارنة بينهما، أما الأدوات المستخدمة في الدراسة:

- أدوات نظرية: الكتب، الأطروحات، المجلات، الملتقيات العلمية والأبحاث والدراسات.
- أدوات تطبيقية: الدكتوراة والأساتذة، المناشير والتقارير الرسمية، المواقع الإلكترونية.

❖ صعوبات البحث

الصعوبة التي اعترضتنا في هذا البحث تتمثل في تناقض بعض الإحصائيات، وأيضاً قلة المعلومات وعدم الكشف عنها بالنسبة لصندوق ضبط الموارد الجزائري.

❖ محتوى البحث

من أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة قسمنا موضوع البحث إلى فصلين رئيسيين:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الدراسة النظرية للبحث، حيث جاء بعنوان الخلفية النظرية لسياسة المالية وتقلبات أسعار النفط، فحاولنا الإلمام بعموميات السياسة المالية، ثم الحديث عن تطور النفط في ظل تقلبات الأسعار، مختتمين دراستنا النظرية بألية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية.
- **الفصل الثاني:** فكان عبارة عن دراسة مقارنة لتقييم أداء السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة ما بين 1999-2015، من خلال التطرق إلى واقع السياسة المالية في الجزائر والإمارات وتأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاد كلا البلدين خلال هذه الفترة، وأخيراً دراسة مقارنة بين إجراءات الحكومتين لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط.

تمهيد:

حظيت السياسة المالية بمكانة هامة بين حزمة السياسات الاقتصادية، وذلك لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي تنشدها اقتصاديات الدول. إلا ان السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي يعتمد أولاً على الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية. لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازي تبقى بدورها متعلقة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولقد شهدت أسعار النفط عبر الزمن تطورات و تقلبات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعاره وأبرزها أزمة 1986، والتي انخفض فيها سعر النفط إلى حدود النصف عقببتها أزمة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، و خلال السنوات الماضية تعدت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية، والتي تلتها الطفرة النفطية الأخيرة منذ أواخر 2014.

وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل والمتكون من ثلاثة مباحث لنقاط الأساسية التالية:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.
- ❖ المبحث الثاني: التطور البترولي في ظل تقلبات الأسعار.
- ❖ المبحث الثالث: آلية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتوسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لما يتناسب والتطور الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتحديد مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وحل المشاكل و الأزمات التي قد تواجه اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: السياسة المالية وتطورها

للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق الأهداف المرجوة، ولقد اختلفت تعاريفها حسب وجهات نظر المفكرين و الاقتصاديين سنحاول إدراج بعضها في ما يلي وكذا سرد مراحل تطورها.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية: يمكن إيجاز مفهوم السياسة المالية من التعاريف التالية:

❖ **التعريف الأول:** " إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية "fisc"

والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام"¹.

❖ **التعريف الثاني:** "هي السبل و الوسائل التي تتبعها الحكومة في مجال نشاطها المالي وما يتبع هذا النشاط

من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفاً كمياً بحجم النفقات والإيرادات العامة، وتكييفاً نوعياً لوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها لنهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية"².

❖ **التعريف الثالث:** كما تعرف بأنها "الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها

كما يظهر في الميزانية العامة لها، وذلك للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها"³.

¹ عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص: 22.

² مسعود سميح عبد الفتاح، الموسوعة الاقتصادية، ط1، ج1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص: 395، 396.

³ سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ط1، دار مجد لاوي للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 32.

❖ **التعريف الرابع:** تعرف السياسة المالية للحكومة "بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب"¹.

• ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مفهوماً شاملاً لسياسة المالية، حيث يمكن القول بأنها الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار.

الفرع الثاني: مزايا وأدوات السياسة المالية

يمكن القول أن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية، وعليه ينبغي الوقوف على أهم مزاياها قبل التطرق إلى أدواتها ومراحل تطورها.

أولاً. مزايا السياسة المالية: تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على²:

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على دخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
- التأثير على تنوع مصادر الدخل الوطني بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني كما هو الحال في الدول العربية النفطية.

ثانياً: أدوات السياسة المالية: تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

¹ أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 338.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2006، ص: 219، 220.

1. الادوات الغير مباشرة: وتتمثل في¹:

1.1 الدعم الحكومي: في هذا المجال تقوم الدول بتقديم مساعدات للعاملين في بعض القطاعات الاقتصادية

خاصة زراعة حيث تدعم الحكومة أسعار المنتوجات الزراعية مما يحافظ على دخول العاملين في هذا القطاع.

2.1 الضرائب: إن الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول يتم معالجتها من قبل السلطات باستخدام الضرائب.

1.2.1 فترة التضخم:

↑ ارتفاع دخول الافراد + ↑ ارتفاع أكبر في نسبة الضريبة = الأموال المتاحة للإنفاق قليلة.

1.2.2 فترة الانكماش:

↓ انخفاض دخول الافراد + ↓ انخفاض أقل في نسبة الضرائب = توفر أموال متاحة للإنفاق

3.1 مستوى الانفاق: إن نفقات الأفراد تتغير بالزيادة أو النقصان تبعاً للمستوى العام للدخول فإذا قل دخل

الفرد يسبب انكماش اقتصادي، فلن يقل إنفاقه على السلع والخدمات بنفس النسبة التي قل فيها الدخل. لأن الفرد قد إعتاد على مستوى معيشي معين ولا يمكن أن يتخلى عنه بهذه السهولة.

4.1 تعويضات البطالة: في فترة الانكماش يزداد عدد العاطلين عن العمل وفي الدول الصناعية المتقدمة يتم

تخصيص دخل معين لهؤلاء الأفراد من قبل الدولة إلى أن يجدوا عملاً، أي أن العاطلين عن العمل يحصلون على دخل وهذا الدخل سوف يتم إنفاقه على السلع الاستهلاكية والخدمات.

2. الادوات المباشرة: وتتمثل في:

1.2 زيادة النفقات.

2.2 تخفيض الضرائب في حالة الكساد وزيادتها في حالة التضخم.

¹ طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 178، 177.

3.2 زيادة الانفاق الحكومي لدعم السلع الضرورية وبعض القطاعات الاقتصادية .

الفرع الثالث: تطور السياسة المالية

من خلال هذا الفرع سوف نتطرق في هذا الفرع إلى السياسة المالية عند أهم المدارس الاقتصادية ، وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين فيما بينها.

أولاً. السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي: إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يقوم على فرضية التشغيل الكامل للموارد البشرية، وبقية الموارد الاقتصادية الأخرى، وإن الاقتصاد يعمل في حالة من التوازن الذي يتحقق تلقائياً عن طريق قوى السوق. و من أهم القوانين التي وضعت من طرف هذه المدرسة والتي كانت الأساس في الاقتصاد التقليدي هو قانون المنافذ ل: ساي* (J.B say) والذي يقضي بأن العرض يخلق طلب مساوي له. ومنه يصبح العرض هو المحدد لمعدل النمو الاقتصادي والذي يتحدد بكمية عناصر خدمات الإنتاج¹.

▪ أسس السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي: وتنحصر أسس السياسات المالية عند الكلاسيكي في²:

✓ تحديد أوجه الانفاق العام على سبيل الحصر.

✓ ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

✓ الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة السنوية.

ثانياً. السياسة المالية في التحليل الكنزوي: لقد جاءت النظرية الكنزية معارضة للكثير من أفكار الاقتصاديين القدامى، والتي أبان فيها أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل المحلي، ولكن ليس بالضروري عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، ولقد أدلى كينز في نظريته بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية بتكيفها لمستويات و أنواع النفقات و الإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة³.

* جان باتيست ساي (Jean baptiste say)، ولد في ليون في 5 يناير 1767 وتوفي في باريس في 14 نوفمبر 1832، ويعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفائلاً في آراءه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، من أمثال مالتوس، وريكاردو، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث.

1 فوزية خلوط، " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004)، ص: 18.

2 حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 26.

3 عبد المعتم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص ص: 23، 24.

▪ أسس السياسة المالية في التحليل الكنتزي: وتتنحصر أسس السياسات المالية في الفكر الكنتزي في¹:

✓ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين النمو المستقر في المدى الطويل، ولتحقيق قدرة

من العدالة في توزيع الدخل والثروة. وقد أضفى على أدوات السياسة المالية طابعا وظيفيا.

✓ حلت فكرة التوازن الاقتصادي الكلي محل التوازن المالي السنوي للميزانية.

✓ القضاء على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائمة على ضرورة الإبقاء على توازن موازنة الدولة.

ثالثا. السياسة المالية في الفكر الحديث: لقد أدى تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة

التدخل في الحياة الاقتصادية، إلى ظهور سياستان، السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وطبقت

هاتين السياستان في أمريكا في عهد الرئيس روزفلت* على التوالي. فلقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين

1933-1937 ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من 1937 وسنقوم بعرض مختصر للسياستين²:

♣ **السياسة المالية المحضرة:** يسميها البعض سياسة سقي المضخة، ومضمون هذه السياسة ان تتوسع

الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن

طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق

الموارد المعطلة، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد

على نفسه وعلى إمكانياته. وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

♣ **السياسة المالية المعوضة:** وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة في

مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سواء كانت انكماشية أو تضخمية. ففي

حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم

بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب. و يتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استنادا لتحليل كنز،

فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي.

¹ نفس المرجع، ص:24.

* فرانكلين ديلاون روزفلت كان الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، الفترة ما بين 4 مارس 1933 و 12 أبريل 1945. وكان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، شغل فرانكلين روزفلت منصب حاكم على ولاية نيويورك ما بين 1 كانون الثاني - يناير من سنة 1929 إلى 31 كانون الأول من سنة 1932، وتولى الحكم 4 عهديات، إذ توفي في العام الأول من ولايته الرابعة.

² محمد اريا الله، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار"، (ملكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011)، ص

و يلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ، وهي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط وتعمل على ضخ المبالغ من المال من اجل إنعاش الاقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية والتضخمية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة والاقتصادية لإيرادات العامة و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالإيجاب و منها ما يؤثر عكس ذلك.

الفرع الأول: أثر العوامل السياسية على السياسة المالية

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قدم الزمان، و قد مس كل من الدول. ولقد كانت السياسة المالية عبارة على خادمة للسياسة والمسؤولة عن إمدادها بالأموال لتغطية لنفقاتها. ولتوضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقطتين¹:

أولاً. تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية، كما يمكن للسياسة المالية أيضاً التأثير على الأحداث السياسية الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانياً. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين:

- نجد أن الطبقة الحاكمة تمثل عنصرًا هامًا للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد.
- تأثير الوقائع السياسية، و منها نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية. فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، وفي الوقت المعاصر نجد أنها تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب.

الفرع الثاني: أثر العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية ويتضح ذلك على

النحو التالي²:

¹ مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، (اطروحة دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006)، ص:

أولاً. تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية قد تحتاج إلى نفقات كبيرة مما يتقل كاهل الانفاق العام، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

ثانياً. تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: إن بناء إدارات ومصانع ومنشآت في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على عليها من ضرائب مختلفة، كما أنها تساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها مؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

الفرع الثالث: أثر النظام الاقتصادي على السياسة المالية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل في إطاره لهذا تختلف السياسة المالية من نظام لآخر.

أولاً. السياسة المالية في النظام الاشتراكي: أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي¹:

- ♣ المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة.
- ♣ كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة.
- ♣ القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.
- ثانياً. السياسة المالية في النظام الرأسمالي: أن المجتمعات الرأسمالية تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في²:
- ♣ تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة.
- ♣ العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.
- ♣ جعل لضريبة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصوراً في تمويل خزينة الدولة.

الفرع الرابع: أثر درجة النمو الاقتصادي على السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة وبالتالي فهي تختلف بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاداتها.

¹ سمية زويش، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2015)، ص 31.

² نفس المرجع، ص: 33.

أولاً. السياسة المالية في الدول المتقدمة: تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هاته الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان من مشاكل أو اختلالات، كما تتميز الدول المتقدمة بإبرازها لأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد¹.

ثانياً. السياسة المالية في الدول النامية: تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود والتهرب الضريبي وعدم ترشيد الإنفاق العام... الخ. ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا الهدف في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد. كما تهدف إلى تقليل التفاوت بين الدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد و زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية².

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

من مجمل ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي الدافع للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار، وعليه ينبغي الوقوف على أهم أهدافها الاقتصادية الكلية للحفاظ على اقتصادات الدول.

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على النشاط الاقتصادي من معالجة الفجوات، ومن خلال هذا الفرع سيتم عرض دور السياسة المالية في معالجة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

¹ حمزة سيلا، فاتح ولد بزيو، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية وبنوك، 2013/2014)، ص: 24.

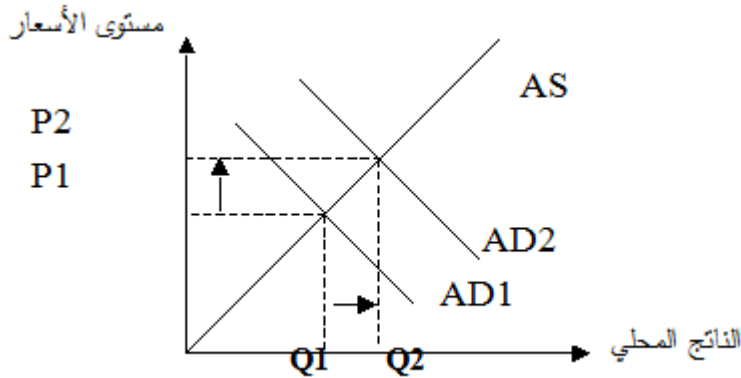
² نفس المرجع، ص: 26.

أولاً. معالجة الفجوة الانكماشية*: التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، فزيادة الإنفاق العام والاعانات تزيد من الطلب الكلي بمقدار القوة الشرائية التي تتولد منها في صورة دخول لأفراد المجتمع.

أما الضرائب فان زيادتها سوف تؤثر على دخول الأفراد بالانخفاض مما يقلل من حجم الاستهلاك والاستثمار في المجتمع، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، وعلى ذلك، ان كان الاقتصاد يعاني من مشكلة كساد، اي ان الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية أقل من العرض الكلي، فان الحكومة في هذه الحالة سوف تقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب. ويترتب على تلك السياسات عجز في الميزانية العامة للدولة، أو ما يطلق عليها بالسياسة التوسعية¹.

سياسة مالية توسعية = زيادة الإنفاق + خفض الضرائب

الشكل رقم (01-01) السياسة المالية التوسعية



المصدر: هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 205.

ثانياً. معالجة الفجوة التضخمية*: و يحدث حين يعاني الاقتصاد من ارتفاع عام في الأسعار (تضخم)، وخاصة اذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة أو قريباً منه، وهذا يعني ان مستوى الطلب الكلي اعلى من ذلك المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، وان هناك قوة شرائية زائدة بأيدي افراد المجتمع. وهنا تتدخل الحكومة من أجل معالجة مشكلة الفجوة التضخمية باتخاذ الاجراءات الكفيلة

* الفجوة الانكماشية: تحدث عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أي ($AD < AS$) عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعني انخفاض مستوى الدخل التوازني (النقدي) عن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل، مما يعني حدوث الانكماش .

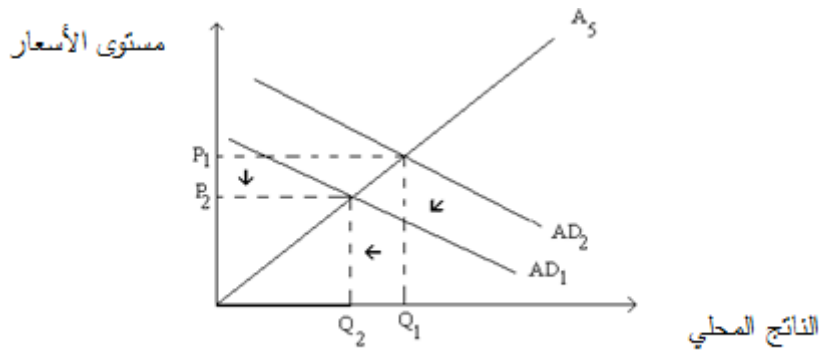
¹ داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 187.

* الفجوة التضخمية: تحدث عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي ($AD > AS$) عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعني ارتفاع مستوى الدخل التوازني (النقدي) عن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل، مما يؤدي إلى حدوث التضخم .

بتخفيض الطلب الكلي، حيث تقوم بتخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب المفروضة على دخول الأشخاص مما يقلل ذلك من الطلب الكلي، وبالتالي تبدأ الأسعار السلع والخدمات بالانخفاض، وهذه السياسة تضمن أن ميزانية الدولة سيكون فيها فائضا، وبذلك يطلق على مثل هذه الاجراءات ولاستراتيجيات بسياسة فائض الميزانية العامة أو السياسة المالية الانكماشية¹.

سياسة مالية انكماشية = خفض الإنفاق + زيادة الضرائب

الشكل (02-01) السياسة المالية الانكماشية



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 206.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يخطط الأفراد دوما لإشباع حاجات متعددة، في نفس الوقت الذي تتوفر فيه موارد بشرية والطبيعية ورأس المال. غير أن المسألة تتمثل في تعدد حاجات الأفراد والندرة النسبية للموارد المتوفرة، إذ يترتب عليها ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها فضلا عن الكميات المنتجة منها. هناك إجراءات تدخل ضمن السياسة المالية تهدف إلى تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من²:

1. بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها

الإعفاءات الضريبية لبعض السلع والاستثمارات.

2. بالنسبة للمستهلكين: تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، إذ يسعى المستهلكون

بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون

¹ عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، عمان، الاردن، ص: 126، 127.

² داود سعد الله، مرجع سابق، ص: 169، 170.

إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم القدرة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى سوء تخصيص الموارد. تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار كأن تقوم بتحديد أسعار هذه السلع.

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في توزيع الدخل

لقد اختلف دور عمل السياسة المالية في توزيع الدخل بين السياسة المالية التقليدية والسياسة المالية الحديثة.

أولاً. آلية عمل السياسة المالية التقليدية في توزيع الدخل: لقد دأبت السياسة المالية التقليدية على تصميم وسائلها واستخدام أدواتها في مجال إعادة توزيع الدخل على المستوى الكلي macro فاستخدمت ضرائب الدخل التصاعدية* - خاصة إذا ارتفع سعرها- إلى التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل لأنها تتضمن استقطاع جزء أكبر نسبياً من الدخل المرتفعة، الأمر الذي يقلل من النقص النسبي في الاستهلاك الذي هو من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي في حالة ما إذا كان سعر الضريبة منخفضاً بالنسبة للدخل المحدودة، هذا على أنه يلاحظ أن للضريبة التصاعدية حدوداً في هذا المجال¹:

➤ فلنحقق أثراً هاماً يتعين أن يكون النظام الضريبي كله نظاماً تصاعدياً.

➤ صعوبة نقل القوة الشرائية التي يحصل عليها من ذوي الدخل المرتفعة إلى ذوي الدخل المنخفضة، إذ لا يتم ذلك إلا بمنح إعانات مباشرة لذوي الدخل المحدودة.

➤ ان المعدلات المرتفعة للضريبة التصاعدية تحد من الاستثمار الخاص.

ثانياً. آلية عمل السياسة المالية المعاصرة في توزيع الدخل: وأما الجديد في السياسة المالية المعاصرة هو ضرورة رسمها وتصميم محتوياتها على المستوى الجزئي micro فهي ترفض التعميم في تشخيص المشاكل أو رسم السياسات، وهذا يقلل من تكلفة السياسة المالية ويضعف من فعاليتها. ويمكن أن نقسم تلك المستويات التي تؤثر فيها السياسة المالية على هيكل توزيع الدخل إلى أربعة مستويات²:

➤ التأثير على الدخل الإجمالية.

* **ضريبة تصاعدية:** وهي ضرائب تفرض بأسعار تختلف بشكل طردي باختلاف الوعاء الضريبي، أي تأخذ بعين الاعتبار طبقات المجتمع تفرض ضرائب عالية على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب متدنية على أصحاب الدخل المنخفض.

¹ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص 403، 404.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 345-353.

- التأثير على الدخل الصافية.
- التأثير على استثمارات الدخل.
- التأثير على المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي.

الفرع الرابع: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الانتاج (سلع وخدمات)، مقياساً للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها¹.

الفرع الخامس: دور السياسة المالية والتحكم في مستوى الأسعار العام

إن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره بالتالي على المستوى العام للأسعار، كما يستطيع النشاط المالي أيضاً أن يغير من الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية ما ينتج من هذه السلع والخدمات والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة. هذا ويتسنى للنشاط المالي التأثير في مستويات الأسعار عن طريق تكييف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام، مما له أثره كله على نمط الاستهلاك وحجم المنتج من السلع والخدمات ودرجة استغلال الموارد في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة فضلاً عما له من أثر بين على إعادة توزيع الدخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي².

الفرع السادس: دور السياسة المالية في رفع مستوى العمالة

تبرز أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندته وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون تضخم) وذلك بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية مما له أثره في مستويات الدخل الوطني والعمالة³.

¹ محمود حسين الوادي وركريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص: 213.

² عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 29، 30.

³ نفس المرجع، ص: 39.

المبحث الثاني: تطور النفط في ظل تقلبات الأسعار

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد لعب دوراً مؤثراً وفعالاً في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية. وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة ومادة أولية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل الثروة الوطنية الرئيسية .

المطلب الأول نظرة عامة حول أسعار النفط وتطوره

احتل النفط أهمية بالغة في قطاع المحروقات فهو الرئة التي يتنفس بها الاقتصاد العالمي، كما عرفت سوقه النفطية أساليب مختلفة في تسعيره.

الفرع الأول: مفهوم النفط والسعر النفطي

سنتطرق في هذا الفرع إلى نشأت النفط ومن ثم إلى السعر البترولي و أنواعه.

أولاً. مفهوم النفط ونشأته: البترول كلمة من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر " زيت Oleum " + " صخر Petr"¹، وهو مادة بسيطة حيث أنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما: الهيدروجين و الكربون، و مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعاً للاختلاف الجزئي لكل منها، وباعتباره خليطاً من المواد الهيدروكربونية. والنفط سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الاسود، والاخضر، البني، والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعاً لكثافة النوعية².

بدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام 1859 في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلاً. وقد اعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية. أما عن نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد تم اكتشاف النفط في إيران عام 1908 ثم في مصر عام 1910، توالي بعدها حفر الآبار وإنتاج النفط في العديد من الدول العربية مثل العراق و الجزائر والبحرين والكويت والسعودية ومن ثم تصديره إلى الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي للنفط. وقد أعطت هذه السلعة

¹ كامل بكري وآخرون، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص : 167.

² مزارشي فتيحة ومداني حسبية، مداخلتة بعنوان: استراتيجية ترقية الكفاءة الاستعمارية لثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في اطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7-8 افريل 2015، ص:4.

الشمينة العالم العربي بُعداً استراتيجياً وثقلاً سياسياً حيث يتميز النفط العربي بجودته وغزارة إنتاجه مع قرب الآبار النفطية من السطح مما يسهل عملية استخراجها ونقله وتصديره لقربه كذلك من الموانئ¹.

ثانياً: تعريف السعر النفطي: السعر هو عبارة "عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود"².

الفرع الثاني : أنواع السعر النفطي

عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى أنواع النفط وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية حيث كل مصطلح سعري يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى.

1. **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:** هي الأسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية في السوق و ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م من قبل شركة ستاندراد أويل* في الولايات المتحدة الأمريكية³.
2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى⁴.
3. **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام

¹ معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، الذهب الاسود، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 6، 2013، ص:01.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص: 198.

* ستاندراد أويل كانت شركة عملاقة لإنتاج ونقل وتكرير وتسويق النفط تأسست في ولاية أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك في 10 يناير 1870 بواسطة رجل الأعمال والصناعي العصامي جون د. روكفلر وشركائه. برأس مال قدره مليون دولار أمريكي. مع حلول العام 1879 كانت الشركة تسيطر على حوالي 90% من إجمالي تصفية النفط في الولايات المتحدة. واستمرت حتى عام 1911 حينما اصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارا بتفكيك الشركة إلى 34 شركة بسبب قضايا مكافحة الاحتكار.

³ السعيد رويج، "التطور التاريخي لا سعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة

قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2013)، ص: 03.

⁴ نفس المرجع، ص: 04:03.

والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر طبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م¹.

4. **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبائع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة².

5. **السعر الفوري أو الآني:** سعر الوحدة النفطية المتبادلة في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة نفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري وبصورة آنية³.

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي* 1971، التي كانت منعرجاً هاماً في تاريخ أسعار النفط.

أولاً. **تطور أسعار النفط قبل 1970:** سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائماً على حساب مصالح الدول. وفيما يلي سيتم استعراض التطور التاريخي للأسعار النفطية خلال هذه المرحلة أي قبل عام 1970. وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير⁴:

♣ نقطة أساس وحيدة للتسعير.

♣ الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

¹ علي دبية، "تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 16.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

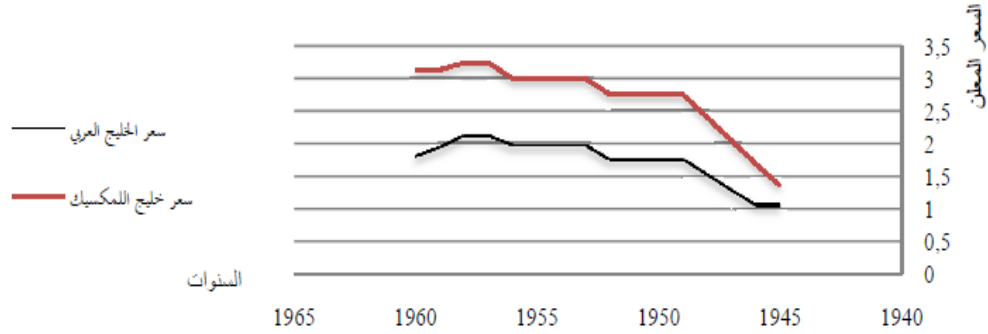
³ Jean Pierre Ange lier, **énergie internationale 1987-1988, Economico** 1987, P: 66.

* هو مجموعة المکانیزمات والتطبيقات العملية الخاصة بمختلف الهيئات المالية التي تمكن من تحويل العملة باعتبارها وسيلة صرف لدولة ما مقابل عملة لدولة أخرى، وعليه تتم المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الدول.

⁴ سمية موري و عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة ثلاثية، العدد: 71، جامعة بشار، الجزائر، 2015، ص:

والشكل الآتي يوضح تطور أسعار النفط التي سادت في الفترة من 1945 إلى 1960 في كل من الخليج العربي والمكسيكي:

(الشكل 03-01) تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1960-1945



المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2007، دمشق، ص: 88.

1. **تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2008):** إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات المميزة لاسيما بعد بروز قوة أوبك في تطوراتها وأهميتها وتأثيرها في أسعار النفط في السوق الدولية للنفط. لا سي كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها. ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات حتى 2008 تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيه في السوق الدولية للنفط، إن ما يميز بداية القرن الجديد هو الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط في السوق العالمية، بداية من سنة 2000 حيث أعتبرت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية تميزت بداية هذه المرحلة بنمو الطلب على الطاقة في أغلب الاقتصاديات الصاعدة وخاصة في الصين بمعدلات نمو غير مسبوق حيث أنه تقريبا ارتفع حجم الطلب إلى الضعف، وشهدت أيضا هذه الفترة الارتفاع المتواصل وغير المسبوق في أسعار النفط والتي بلغت مستوى تاريخي 147 دولار للبرميل منتصف 2008، وعلى عكس ما كان يعتقد الخبراء من ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي، فقد كان الاقتصاد العالمي ينمو هو الآخر بمعدلات جيدة، وذلك نتيجة لطلب العالمي المتزايد خاصة من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين، ونتيجة لتظافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية¹.

¹ نفس المرجع، ص: 148.

2. فترة ما بين 2008-2013: بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية التي رافقها تراجع كبير في الطلب بأكثر من 1 % سنة 2009 مقارنة مع 2008، وهذا بدوره أدى إلى انهيار الأسعار إلى عتبة 30 دولار للبرميل ثم عادت لتستقر ما بين 70 و80 دولار للبرميل حالياً، وحسب الخبراء فإن الأسعار ستعود الارتفاع بعد نهاية الأزمة، ولكن يختلفون في تقدير عمر الأزمة المالية فمنهم من يعتقد أنها ستستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات، ومنهم من يرى أنها ستستمر إلى أكثر من خمس سنوات¹.

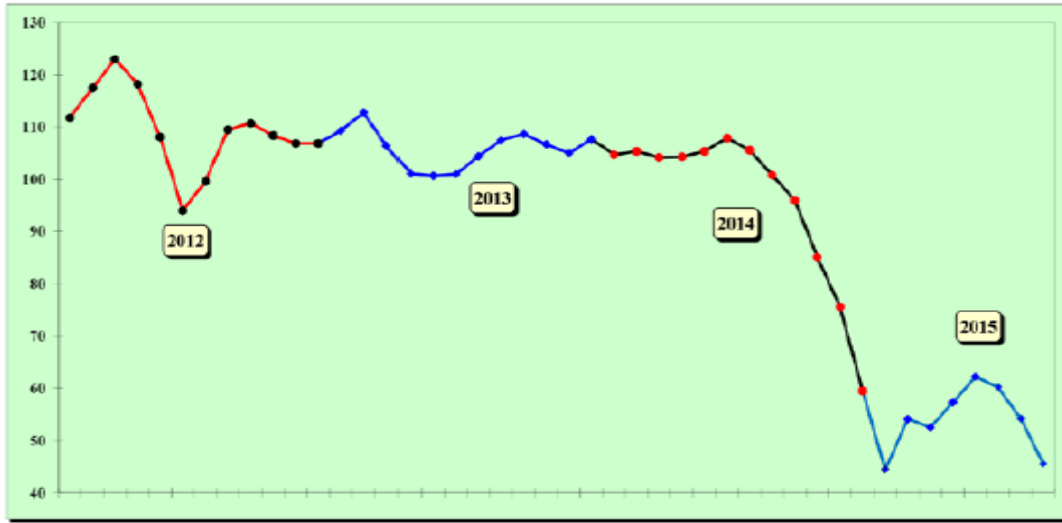
3. فترة من 2014 إلى يومنا هذا: وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقاباً جماعياً"، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري*، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران. ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر النفط لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولاً في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات. وبالإضافة إلى ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري"².

¹ إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 128، شتاء 2009، ص: 101.

* الغاز الصخري وهو نوع من أنواع الغاز الطبيعي ينشأ داخل صخور الأردواز وفيها يكون الغاز الصخري والنفط الصخري أيضاً وينجس الغاز داخل هذه الاحجار عكس الغاز العادي الذي يتكون في طبقات الأرض حيث توجد في احجار وصخور الأردواز نسبة عالية من المواد الهيدروكربونية والعضوية. وأهمها الغاز الصخري هو غاز الميثان.

² مقالة بعنوان "انخفاض أسعار لنفط الأسباب والعوامل"، على الرابط: <http://www.jadidpresse.com>، تم تصفح المقالة بتاريخ: 2016/03/14، على الساعة: 19:00،

(الشكل 01-04) الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك* (2015 - 2012) دولار أمريكي/ برميل



المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، الكويت، 2015.

المطلب الثاني: الطلب النفطي ومحدداته

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط

يعرف الطلب على النفط بأنه طلب (مشتق) من الطلب على السلع والخدمات. و بشكل عام يعتمد الطلب على النفط على معدلات النمو السكاني و الاقتصادي و على أسعار النفط و أسعار مصادر الطاقة البديلة إضافة لتأثير سياسات ترشيد الاستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط سواء قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء. و قد تطور الطلب على النفط و تنوعت استخداماته خلال القرن الماضي حيث ظل محافظا على حصة تزيد عن ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة عالميا، فبينما كانت حصة النفط تشكل 39.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة لعام 1990 وصلت إلى 36.3 في المائة في عام 2010، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها عند 47 في المائة في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي. و كانت أكثر المراحل حرجا في

* سعر سلة خامات أوبك: تضم 13 نوعا وهي "السدر" الليبي وخام "صحاري" الجزائري والإيراني الثقيل و"البصرة" العراقي وخام التصدير الكويتي وخام بوني النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام "مريات" وخام الفنزويلي و"جيبراسول" الانغولي و"اورينت" الإكوادوري.

الطلب على النفط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي، عندما حدث شبه انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو على الطلب. و كان السبب الرئيسي في ذلك هو سياسة ترشيد استخدام الطاقة و تحول الدول الصناعية من استخدام النفط في توليد الكهرباء إلى مصادر أخرى كالطاقة النووية و الفحم. و نتج عن سياسة الترشيد تحسن كفاءة استخدام الطاقة المقاسة بكمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة بواحدة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي التي انخفضت علميا بنسبة 20 في المائة خلال فترة العقد الأخير مقارنة بفترة التسعينات. فقد انخفضت كثافة استخدام الطاقة (أي تحسنت الكفاءة) بحوالي 17.5 في المائة في الدول الصناعية و بنسبة 12.5 في المائة في الدول النامية. كما حدثت تحولات هيكلية هامة خصوصا خلال العقدين الماضيين في أنماط الطلب العالمي على النفط، إذ ازداد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010 بمقدار 20 مليون ب/ي¹

الفرع الثاني: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

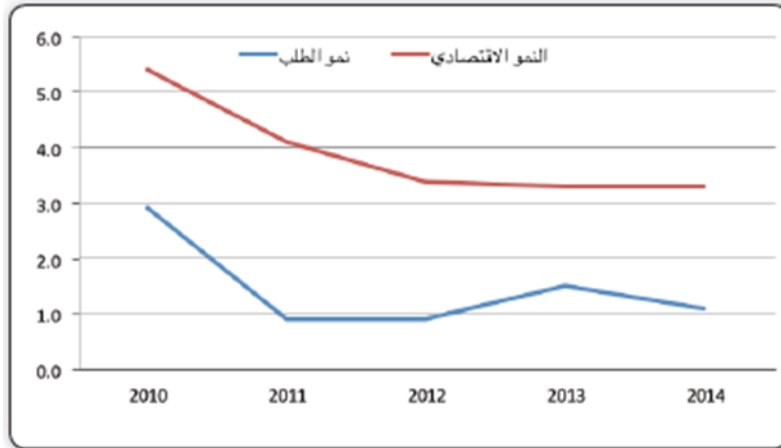
يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها :

أولا. النمو الاقتصادي العالمي : تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعا مذهلا في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2014، بواقع 1 مليون ب/ي و بمعدلات نمو تقل كثيرا عن العام السابق، متأثرة بتحسّن النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف جدا. حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط. وتمثلت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب العالمي على النفط من خلال تأثير استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة².

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الاقتصاديات العربية، المحور العاشر، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص: 189-188.

² تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2014، ص: 36.

(الشكل 01-05) النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب على النفط العالمي (2010-2014)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2014، ص:36.

ثانياً. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحياناً في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفاً من نقص في الإمدادات، ففي السابق شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولاراً للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة!

ثالثاً. المناخ: يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم و، في فصل الصيف أيضاً يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 25.

أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر¹.

رابعا. النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي مليار برميل 200 نفط. وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من نفط العالم².

خامسا. أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وطلبه لا مهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط³.

¹ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي والمؤسسات)، تخصص مالية دولية،

جامعة أبي بكر بالقائيد، تلمسان، الجزائر، ص:94.

² نفس المرجع، ص:95.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

الفرع الأول : مفهوم العرض البترولي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد¹.

الفرع الثاني: محددات العرض البترولي

يعتمد العرض البترولي على عدة عوامل أهمها حجم الاحتياطي المؤكد وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله، وهذا ما سيتم عرضه في ما يلي²:

1. **الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطيات و الطاقة الإنتاجية عاملاً هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطيات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة الطاقة الإنتاجية.
2. **السعر:** تلعب الأسعار دوراً هاماً في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلاً عن المدى الزمني.
3. **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دوراً هاماً في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطيات

¹ هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مرجع سابق، بغداد 1992، ص: 311.

² سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مرجع سابق، ص: 96.

نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط .

4. **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5. **الحروب والأحداث السياسية:** كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1980، 1979، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان و ملف إيران النووي وليبيا غيرها من القضايا السياسية النفطية للدول المنتجة.

المطلب الرابع: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهد تذبذبا وهذا راجع لعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى وسياسية بالدرجة الثانية، وفي هذا المطلب سنتناول أثر المنظمات الدولية والعوامل السياسية في التحكم في الأسعار النفط.

الفرع الأول: المنظمات الدولية للطاقة:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط نجد منظمة (OPEC) و الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

أولا. **منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):** منظمة عالمية تضم اثني عشرة دولة عضوا (الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا)¹ تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية. تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط. تأسست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية، إيران، العراق،

¹ Christine Eva Muller, **OIL AND ITS IMPACT ON ECONOMICS AND FINANCIAL MARKETS**. Master Thesis, University of St Gallen, 2009, p:0 5.

الكويت وفنزويلا، ومقرّها في فيينا. وقد هدفت المنظمة إلى¹:

- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة.
- ✓ إيجاد السبل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.
- ✓ الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من النفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

ثانياً. **الوكالة الدولية للطاقة (IEA)**: لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن (1974/02/11) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OPEC). وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة². لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي³:

- ✓ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- ✓ صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي.
- ✓ وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- ✓ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- ✓ تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

¹ ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008، ص: 73.

* (الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج).

² حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص: 275.

³ محمد بن زيان و عبد الحميد لحددي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012، ص: 188.

الفرع الثاني: العوامل الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط

كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الإمدادات الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار. لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات النفطية* موزعة حسب السنوات الآتية: 1973 و 1979 و 1986 و 1998 و 2004 و 2008¹، وصولاً إلى الصدمة النفطية الأخيرة 2014².

* (أنظر الملحق 02).

¹ سمية موري و عبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص: 151.

² أحمد نصير، "إختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام و أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014"، جامعة حمه لخضر، الوادي،

الجزائر، ص: 03.

المبحث الثالث: آلية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي لتلبية احتياجات الطاقة للإنسان كما يعتبر موردا هاما تستند عليه الدول لتغطية نفقاتها، ولهذا السبب فإن أي تغير في أسعاره سوف يكون له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية و السياسات المالية للدول.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية

تعرف الأزمات السعرية في إنتاج النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، مما يؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية في حالة الارتفاع

ينعكس ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستوردة أيضا.

أولا. آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في¹:

- 1- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001 ، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- 2- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 ، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية ، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

ثانيا. آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط

أن تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط محدود في صورة عامة، فارتفاع أسعار النفط بنسبة 25 في المئة يؤدي عادة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة نحو 0.5 في المئة أو حتى أقل، كما أن هذا

¹كامل بكري وأخرون، مرجع سابق، ص: 223.

التأثير يختلف من بلد إلى آخر حسب كمية النفط المستورد. فصدمة ارتفاع أسعار النفط ليست دائماً باهظة الكلفة للدول المستوردة للنفط، وعلى رغم أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من فاتورة الواردات للدول المستوردة إلا أن هناك عوامل تعوض هذا الارتفاع في الأسعار، تتمثل بنفقات جديدة وإضافية تتحملها الدول النفطية والدول المستوردة لنفطها. بمعنى آخر، كلما زادت أسعار النفط، واستفادت الدول النفطية المصدرة، تحصل عملية إعادة تدوير لهذه الأموال الجديدة، وذلك من خلال زيادة الحاجة إلى خدمات إضافية وبروز طلب جديد على اليد العاملة والواردات السلعية¹.

ثالثاً. آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للنفط: تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في²:

1. تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
2. زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
3. الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية في حالة الانخفاض

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

- أولاً. آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط: ويمكن حصر أهم الآثار في يلي³:
1. انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى خفض النمو في البلدان المصدر للنفط و شديدة الاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي أساساً.

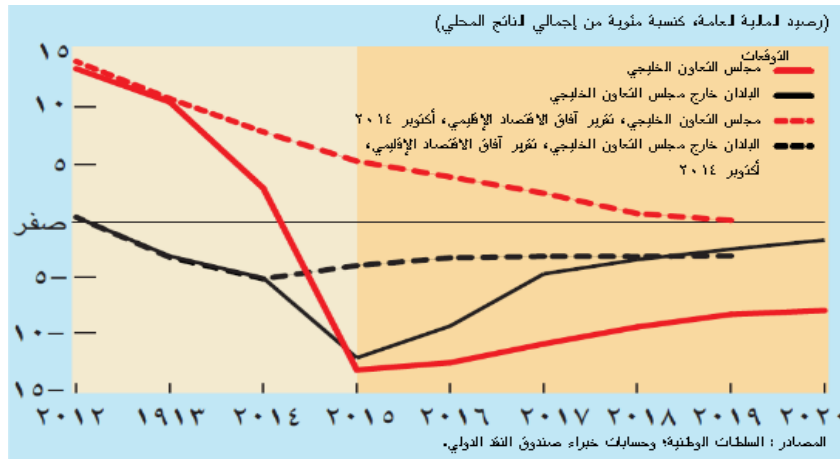
¹ وليد حدوري، مقال بعنوان: "انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة"، على الموقع الإلكتروني <http://www.alarabiya.net> تم نشر المقال بتاريخ 21 أوت 2011، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/03/14، على الساعة: 16:00.

² سمية موري، مرجع سابق، ص: 88.

³ نشرة صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد الأقليمي منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى"، مجلة الكترونية، 15 أكتوبر 2015، بروكسل، ص: 4.

2. انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية.
3. لجوء العديد من البلدان المصدر للنفط إلى استخدام احتياطياتها المالية الوقائية لتأجيل التصحيحات المالية أو تلافيها.
4. التأثير سلباً على التضخم (بعد فاصل زمني لمدة سنة في المعتاد).

(الشكل 01-06) تراجع أسعار النفط أدى إلى تدهور في أرصدة المالية العامة لدول المصدر للنفط



المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي، أسعار النفط الخام و الانعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط ، مجلة الكترونية، 14 جويلية 2015، ص: 3.

إن هبوط أسعار النفط أدى إلى خسائر فادحة في إيرادات التصدير لدى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، بما يصل إلى 360 مليار دولار أمريكي للعام الحالي فقط، وبينما تستعين بلدان كثيرة باحتياطياتها الوقائية التي توفرها المالية العامة وتبدأ في ضبط أوضاع ميزانياتها العامة، لا يزال من المتوقع أن يصل عجز المالية العامة إلى نحو 20% هذا العام في البلدان المصدرة للنفط.

ثانياً. آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط

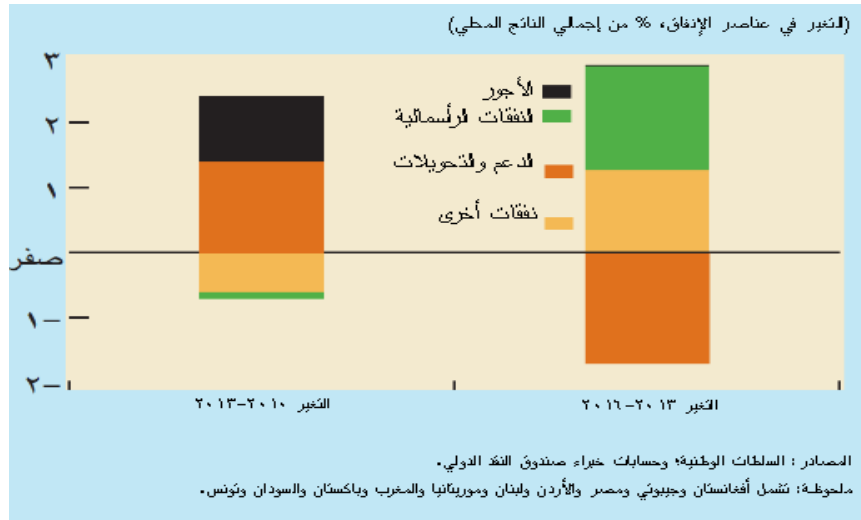
إن البلدان التي تعتمد على استيراد النفط مثل معظم البلدان الأوروبية والصين والأردن والمغرب سوف تستفيد من هبوط أسعار النفط من حيث¹:

- ✓ انخفاض الفواتير التي تدفعها سنوياً للبلدان المنتجة.
- ✓ تخزين احتياطيات نفطية مستغلة تهاوي الأسعار.

¹ مقالة بعوان، تداعيات خفض سعر النفط على دول الخليج، على الموقع الإلكتروني <http://www.noonpost.net> تم تصفح الموقع : 2016/02/27، على الساعة: 15:00.

✓ وسينعكس انخفاض أسعار النفط على الدول الآسيوية الناشئة باستثناء ماليزيا من خلال انخفاض صرفها على الواردات وتحسن الأوضاع المالية بفضل انخفاض مستوى الدعم على الوقود وتكاليف النقل الأمر الذي سيحفز النمو.

(الشكل 01-07) آفاق اقتصاديات البلدان المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط



المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي، أسعار النفط الخام و الانعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط ، مجلة الكترونية، 14 جويلية 2015، ص: 4.

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، سوف تؤدي إصلاحات نظام الدعم وأسعار النفط المنخفضة إلى توفير الحيز اللازم للإنفاق الداعم للنمو.

المطلب الثاني: ميكانيزم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي

لقد اختلف الاقتصاديون في تفسير ميكانيزم تأثير التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط الدولية على الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بالرغم من التقاء رأيهم في أن أسعار النفط المتقلبة ذات آثار مباشرة على الاقتصاد، في هذا المطلب سيتم التطرق لبعض الآراء التي تفسر تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: ميكانيزمات تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية والاقتصاد الكلي

إن الطريقة السهلة لإثبات طبيعة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي من جانب المدخلات ضمن دالة الإنتاج تكمن فيما اعتمد عليه نموذج Hamilton 2005 لإنتاج سلعة معينة في شركة اقتصادية¹:

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، ص: 138.

$$Y=F(L,K,E)$$

حيث:

L :يمثل عنصر العمل؛ K : رأس المال؛ E: تكلفة الطاقة "النفط" في المدخلات، وللحصول على الربح ستصبح لدينا الدالة التالية:

$$pY - wL - rK - peE$$

حيث:

p : يمثل سعر السلعة؛ w : الأجر؛ r : الفائدة على رأس المال ؛ Pe : يمثل سعر النفط

في الأسواق ذات المنافسة الكاملة تستمر الشركات في تزويد سلسلة الانتاج بالنفط مادامت أسعار النفط أقل من الناتج الحدي لعنصر الطاقة "النفط":

$$PE = PFE (L,K,E)$$

حيث: FE يمثل مشتق دالة الانتاج بالنسبة ل E، وبضرب طرفي المعادلة في E وتقسيمها على Py تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$\frac{P_E E}{P_Y} = \frac{F_E(L,K,E)}{E/Y}$$

يمثل الجانب الأيمن للمعادلة أعلاه مرونة الانتاج بالنسبة للنفط، أما الجانب الأيسر فيمثل نسبة الانفاق على النفط من إجمالي الانتاج. السؤال الذي يطرح نفسه إلى أي مدى هذا النموذج سيكون صالحا للاستعمال؟ لقد ظلت نسبة استخدام النفط في الانتاج بين 4% إلى 5% حتى أواخر السبعينات، وارتفعت إلى 8% خلال الصدمة العكسية للنفط 1979-1980 و بقيت منخفضة عند 1% و 2% خلال 1990 وبداية 2000، لكن منذ سنة 2004 بدأت نسبة استخدام النفط في الانتاج بالزيادة لتصل إلى نسبة 3.3%. وكان أكبر انخفاض في استهلاك النفط في عام واحد 1979 – 1980 بنسبة تقدر بـ 7.4% والتي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي

الاجمالي بـ 0.6%. من هنا يمكن القول مبدئياً أن تقلبات أسعار النفط بهذا الحجم ليست على ما يبدو قادرة لتحويل فترة النمو إلى كساد اقتصادي، لأن الكساد الذي تعرضت له عديد من الاقتصاديات جاء بعد فترة من الصدمة النفطية الأولى والصدمة العكسية.

الفرع الثاني: نموذج Hamilton

لقد اقترح عدد من الاقتصاديين عددا من الميكانيزمات تختلف عما تقدم أعلاه لتفسير كيفية تأثر تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقلبات أسعار النفط. إذ طور Hamilton سنة 1988 نموذجا يتميز بمرونة أكبر للأسعار والأجور بحيث تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تراجع مستويات الأجور والوظائف في قطاع اقتصادي. بافتراض تأخير في وجود وظائف جديدة، ستؤدي إلى ظهور بطالة احتكاكية فضلا عن احتمال عدم اقدام الأفراد على وظائف في قطاعات بعينها بسبب تقديرهم بأن وظائفهم القديمة ستصبح مربحة كما كانت عليه قبل تقلبات أسعار النفط. وبالتالي من الممكن أن تفوق الخسائر في الفترة القصيرة قيمة الطاقة المفقودة، موضحا بذلك الاحتمال الكبير لتأثير تقلبات أسعار النفط على الانتاج والبطالة. 193 بهامش أعلى Hamilton أوضح أيضا أن نموذجه من الممكن أن يترجم من خلال اتجاهين¹.

الفرع الثالث: نموذج Davis و Haltiwanger 2001 :

وصفا Davis و Haltiwanger هذه الميكانيزمات سنة 2001 بـ AC "allocative channels" أي قدرة تقلبات أسعار النفط على تغيير توزيع الوظائف ومدخلات رأس المال". وقام الباحثان بدراسة تطبيقية على نموذج Hamilton من خلال تطبيقه على صناعة السيارات، "أدت الصدمة النفطية سنة 1973 إلى زيادة الطلب على السيارات صغيرة الحجم بتزامن مع انخفاض الطلب على السيارات الكبيرة. لكن صناعة السيارات الأمريكية مثلا لم تستطع الاستجابة لتقلبات أسعار النفط بسبب أن رأسمالها والقوة العاملة فيها كانت موجهة لإنتاج السيارات كبيرة الحجم". يستنتج Hamilton أن احتمال ظهور بطالة مرتبط فقط بالبطالة الاحتكاكية ونفور الأفراد من التوجه إلى الوظائف ذات الدخل المنخفض في ظل توقعهم ظهور وظائف جيدة الأجر مجددا. Davis و Haltiwanger من جهتهم يفترضان أن القطاع الذي ارتفع الطلب فيه "صناعة السيارات صغيرة

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، ص: 140.

الحجم" لا يمكنه توظيف جميع العمال المسرحين من القطاع الذي انخفض الطلب على منتجاته "صناعة السيارات كبيرة الحجم" بسبب الطبيعة المادية لرأس المال.

إن تحليل رأي Davis و Haltiwanger يدعونا إلى تحليل "Aggregate channels AGC"، إذ أن مثل هذا التراجع في العرض الموضح في التفسير الأول وأثر الطلب على السياسة النقدية سيتم التطرق إليها لاحقاً. ولقد قاس Davis و Haltiwanger الأهمية النسبية لكل من Allocative channels و aggregate channels لاحظوا أن AGC يجب أن تؤدي إلى زيادة في توزيع وخلق الوظائف عند ارتفاع أسعار النفط، ففي ظل نمو الطلب على الوظائف في بعض القطاعات المفضلة، AGC من المفترض أن تزيد من توزيع الوظائف. أكثر من ذلك AC و AGC من المفترض أن تتجاوب بصفة 194 وانخفاض في خلق أخرى مختلفة مع الانخفاض في أسعار النفط، إذ أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى نفس التأثير من جانب AC بينما من جانب AGC ستؤدي إلى زيادة في الوظائف.

بتحليل التباينات، نجد أن تقلبات أسعار النفط ستؤثر على معدل نمو العمالة بنسبة تتراوح بين 18% و 25% حسب القطاع فضلاً عن أثرها على معدل القروض البنكية بنسبة 6% إلى 12%. قد يدعونا هذا إلى افتراض أن لا أهمية للسياسة النقدية مقارنة مع التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط، لكن 6% إلى 12% يعود إلى تأثير المكونات النقدية ذات العلاقة الظرفية المباشرة مع المتغيرات التي أفرزتها تقلبات أسعار النفط. وبالتالي قد نستبعد الآثار النقدية الناجمة عن تغير أسعار النفط وحصراً في 18% إلى 25%، لكن هذا الطرح لا يجيبنا على مدى استقلالية آثار تقلبات أسعار النفط عن السياسة النقدية¹.

المطلب الثالث: التجارب الدولية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

سنتناول في هذا المطلب سرد بعض التجارب و السياسات الدولية لبعض الدول المصدرة لنفط لمحاولة احتواء تقلبات أسعار النفط والآثار الناجمة عنه.

الفرع الأول: التجربة النرويجية

نظراً للأزمات التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي خلال العقود الماضية، وفي ضوء التوقعات شبه المؤكدة بتراجع إنتاج النفط، تم البدء منذ عام 1990 في توفير فوائض النفط من خلال صندوق كان يسمى بصندوق النفط

¹ نفس المرجع، ص ص: 141، 142.

(Oil Fund) ثم عدّل اسمه ليصبح "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي"* والذي تتلخص أهدافه في¹:

- ❖ الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال.
- ❖ تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ: المخاطرة والعائد.
- ❖ حماية الموازنة العامة من تقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية والحفاظ على توازنها على المدى البعيد.

كما وضعت النرويج إطاراً جديداً للمالية العامة في عام 2001 لإدارة إيراداتها النفطية. وصُمم إطار المالية العامة لتحقيق أربعة أهداف: استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرارية أوضاع المالية العامة، والعدالة بين الأجيال، وكفاءة استخدام الموارد واستند إلى ثلاث ركائز مؤسسية: قاعدة هيكلية للمالية العامة، وصندوق للثروة السيادية**، والدمج الكامل لصندوق الثروة السيادية في ميزانية الحكومة. ويجري تحويل صافي التدفقات النقدية من النفط والغاز إلى "صندوق المعاشات الحكومي العالمي". وترتبط قاعدة المالية العامة بين العجز المالي غير النفطي والإيرادات الاستثمارية لصندوق التقاعد، ويكون متوسط التحويل على أساس عائد حقيقي محتسب على الاستثمار نسبته 4%. غير أن هذه القاعدة تتسم بالمرونة ويُسمح بتحويلات إضافية لتحقيق الاستقرار بالتحرك في اتجاه معاكس للاتجاهات الدورية وتمهيد الإنفاق. ويعني ذلك أن التحويلات من صندوق التقاعد قد تكون أعلى من الإيرادات المتوقعة خلال فترة ركود وأقل خلال فترة انتعاش. وشهد الإطار تراكماً كبيراً للأصول. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة. ويحقق صندوق التقاعد حالياً نمواً بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد مما ينطوي على منح دفعة تنشيطية مطردة من المالية العامة. غير أن التدفقات الداخلة لتمويل الالتزامات المستقبلية ستراجع مع بدء انخفاض إيرادات النفط والغاز².

* صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي: نشأ سنة 1990 بالقانون 36 الصادر عن البرلمان النرويجي، لم يبدأ العمل به إلا في عام 1996، وكان يسمى بصندوق النفط وقد تغير اسمه فيما بعد من "صندوق النفط النرويجي" ليصبح "صندوق المعاش الحكومي الإجمالي" وذلك بعد إدماجه في صندوق التأمين العام. كما يطلق عليه "صندوق الأجيال القادمة" لأنه يستثمر ويضاعف رأس ماله من أجل المستقبل. فقد بلغ رأس مال الصندوق بنهاية عام 2006 نحو 241 مليار دولار، وتمت زيادة رأس ماله 2007 ليصل الإجمالي إلى 314 مليار دولار، وفي جوان 2011 إلى 556.8 مليار دولار، وليصبح تقريباً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للنرويج وأكبر صندوق استثماري وإداري في أوروبا.

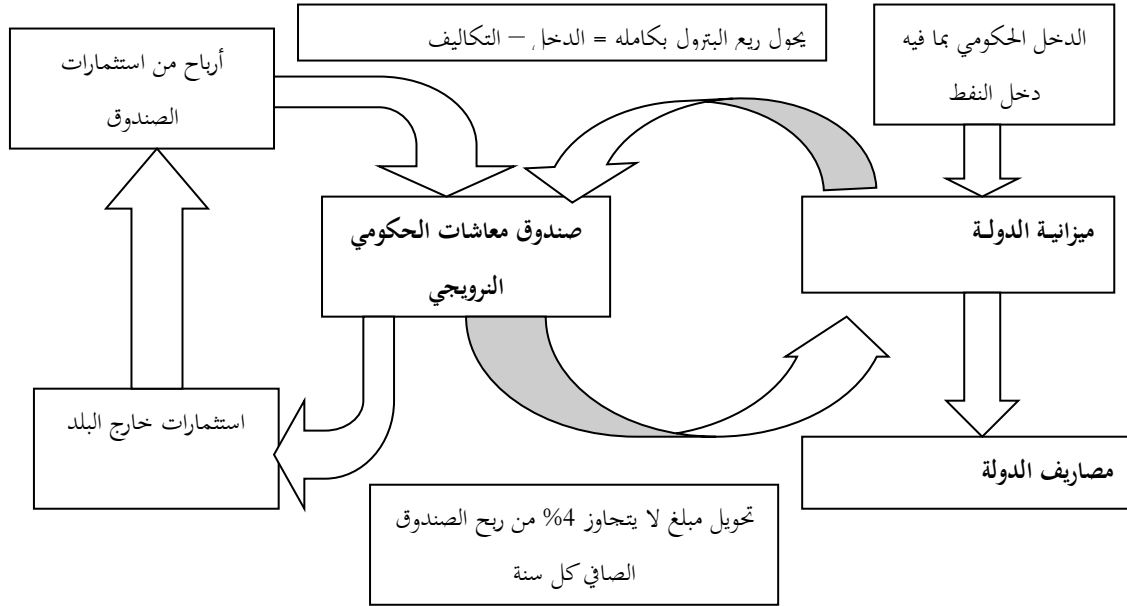
¹ نيبيل بولفيغ و لعاطف عبد القادر، مداخلة بعنوان: فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07/2015، ص 13.

** وفقاً لتعريف IMF: هي عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هيكلها المنظمة للجوانب القانوية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة.

² أحمد آل درويش و اخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا

الوسطى، 2015، حقوق النشر صندوق النقد الدولي، ص: 24.

الشكل (08-01): العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي



المصدر: ابراهيم شريف السيد وآخرون، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 359.

الفرع الثاني: التجربة المكسيكية:

وشكلت إدارة الإيرادات النفطية مسألة رئيسية في المكسيك على مدى العقد الماضي وصدر قانون المسؤولية المالية في البلاد في عام 2006، وتم تعديله في عام 2008. وينص قانون المسؤولية المالية على إعداد ميزانية متوازنة على أساس نقدي، تشمل بندا للانسحاب يمكن تفعيله خلال فترات الركود الاقتصادي (أستُخدم هذا البند في الفترة من 2010 - 2012) وتنطبق القاعدة على القطاع العام الفيدرالي الذي يضم الحكومة المركزية، والضمان الاجتماعي، و المؤسسات العامة الرئيسية: (مثل شركة النفط- PEMEX، وشركة الكهرباء- CFE) وخضعت القاعدة للتعديل في عام 2009 لاستبعاد استثمارات شركة النفط (PEMEX) وتحويل الهدف من تحقيق توازن الميزانية إلى عجز نسبته 2% من إجمالي الناتج المحلي. وفي حين ساعدت قاعدة المالية العامة على تخفيض معدلات العجز، وكانت ركيزة لاستقرار الاقتصاد الكلي، وثبتت مرونتها الكافية للتحرك في الاتجاه المعاكس للاتجاهات الدورية في مواجهة الأزمة المالية العالمية، كانت تشوبها عيوب أيضا. فقد زادت النفقات بسرعة في سنوات اليأس، في حين لم تضع القاعدة قيودا على اقتراض القطاع العام الأوسع نطاقا. وفي سياق التحرك لمواجهة أولى هذه القضايا، وضعت مؤخرا قاعدة بشأن نمو الإنفاق. وتنص هذه القاعدة على أن نمو الإنفاق الجاري

الميكلي" (الإنفاق الجاري الأولي ناقص الإنفاق الذي تحكمه قواعد تلقائية مثل المعاشات التقاعدية ودعم الكهرباء وتحويلات تقاسم الإيرادات إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية) لا يجوز أن يكون أعلى من النمو المحتمل (الذي يضع تقديراته وزير المالية). كذلك حُدِّد هدف لشروط اقتراض القطاع العام الأوسع نطاقاً بموجب قانون المسؤولية المالية بالإضافة إلى توازن الميزانية¹.

الفرع الثالث: التجربة الروسية

وضعت روسيا إطاراً للمالية العامة لإدارة إيراداتها من النفط والغاز وفي أبريل 2009، الذي كان قد دخل واشتمل على هدف طويل الأجل للعجز غير النفطي نسبته 4.7% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وألغى رسمياً في عام 2012. واعتمد إطار جديد في ديسمبر 2012، ودخل حيز التنفيذ في عام 2013 وينص على حد أقصى لنفقات الحكومة الفيدرالية وفقاً لإيرادات نفطية مرجعية زائد للإيرادات الفيدرالية غير النفطية (بما في ذلك عائدات الخوصصة)، بالإضافة إلى وضع حد أقصى لصافي الاقتراض نسبته 1% من إجمالي الناتج المحلي. وتُحسب الإيرادات النفطية المرجعية وفقاً لقاعدة الاستناد إلى أسعار النفط على مدى السنوات العشر السابقة (استخدام متوسط خمس سنوات في عام 2013 ويزيد تدريجياً إلى 10 سنوات بحلول عام 2018). وعندما يكون سعر النفط أعلى من السعر المرجعي*، تُدخَّر الإيرادات الإضافية في صندوق الاحتياطي النفطي. وعندما تصل موارد صندوق الاحتياطي إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي، تُحول نسبة 50% من المخصصات الإضافية إلى صندوق الثروة الوطنية و 50% إلى مشروعات البنية التحتية. وعندما تكون أسعار النفط دون السعر المرجعي، يستفاد من موارد صندوق الاحتياطي النفطي للحفاظ على مستوى النفقات. وإذا تراجعت أسعار النفط لفترة مطولة (سعر النفط الفعلي أقل من السعر المرجعي على مدى السنوات الثلاث السابقة)، يُعاد تحديد السعر المرجعي بحيث يساوي متوسط الأسعار في السنوات الثلاث السابقة. وعلى أي حال، لا يمكن أن تكون النفقات أقل مما نص عليه قانون الميزانية السابقة الذي يكون بمثابة حد أدنى للنفقات الفيدرالية².

¹ نفس المرجع، ص: 23.

* يقصد به تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المنفق عليها مطروحاً منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش الربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام. ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية.

² نفس المرجع، ص: 24.

الفرع الرابع: التجربة السعودية

لقد مكن ارتفاع الإيرادات النفطية في السنوات الماضية الحكومة من زيادة الإنفاق المالي الجاري والرأسمالي على حد سواء. غير أن ذلك الارتفاع الذي شهدته الإيرادات النفطية قد ساهم بشكل كبير في خلق الكثير من التحديات للحكومة. فمن جهة، برزت الاحتياطات العاجلة لتنويع الاقتصاد، وبالتالي الحاجة إلى تحسين النقل والتعليم وغيرهما من البنى التحتية، مما يعني إنفاق جزء كبير من الثروة النفطية. ومن جهة أخرى، مراعاة حقيقة ان الموارد النفطية غير متجددة، وبالتالي كان لزاما على الحكومة أن تسعى إلى تراكم الأصول الأجنبية لغرضين: أولهما هو استقرار الميزانية خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية، والثاني هو الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية للأجيال المستقبلية.

وتعد صناديق الموازنة مهمة لتحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير والمتوسط الأجل، التي عادة ما تستثمر في الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل وذات العائدات المنخفضة، كسندات أدونات الخزانة الأمريكية. ولذا وجب استثمارها وفقا لذلك، بحيث تكون متاحة عند الحاجة، في حين تستخدم صناديق الأجيال القادمة (التي يشار إليها بصناديق الثروة السيادية) لتحويل الأصول المادية (النفط) إلى أصول مالية (الاستثمارات)، وذلك لتوفير العائدات المستقبلية التي من شأنها أن تحل محل الإيرادات النفطية، كصناديق النفط النرويجية التي تعرف باسم " صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي". وعلاوة على ذلك، فإن صناديق الأجيال المستقبلية لا بد من أن تكون أكبر بكثير من صناديق الموازنة، مما يتطلب فرض المزيد من القيود المالية- التي تتمثل في زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي. غير أن تلك التدابير تمثل مصدر قلق للحكومة من الناحية السياسية، نظراً لصعوبة احتواء ضغوط الإنفاق وخصوصا في فترة طفرة الإيرادات النفطية الأخيرة. وكبديل من فرض القيود المالية، من الممكن أن تستثمر صناديق الأجيال القادمة بشكل أكثر مخاطرة لتحقيق إيرادات كبيرة، من شأنها أن توفر ما يلزم من تدفقات الإيرادات من المساهمات السنوية القليلة. كما إنه من الممكن أن تستثمر هذه الأموال إلى جانب استثمارها في السندات الحكومية- في مجموعة واسعة من الأصول، مثل سندات الشركات والأسهم والعقارات وما شابهها. غير أن تلك الاستثمارات ستتضمن مخاطر كبيرة وخاصة في الفترات الحرجة من الأزمة المالية الراهنة¹.

¹ ابراهيم شريف السيد وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 236، 235.

خلاصة:

من خلال التطرق في هذا الفصل لسياسة المالية وأدواتها، أهدافها وآليات عملها اتضح لنا بأنها هي العماد الاساسي للاقتصاد والمرآة العاكسة له، كما أنها تعتمد على حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة لضمان سيرها الحسن وفعاليتها. ويعتبر النفط في اقتصاديات الدول المصدرة له الركيزة الاساسية للإيرادات العامة، فالإيرادات النفطية في معظم هاته الدول تحتل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، إلا أنها متقلبة تبعا لتطور أسعار النفط والطلب والعرض العالمي عليه.

وكما تبين لنا أن سياسة المالية لدول المصدر للنفط تؤدي دورا حاسما باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية إلى نتائج اقتصادية، غير أن التقلب في أسعار النفط والإيرادات النفطية شكل تحديات أمامها ورهن فعاليتها بتقلبات أسعاره. وفي الأخير فلقد تم سرد بعض التجارب الدولية لمواجهة تحديات تقلبات أسعار النفط ومحاولة التخفيف من حدة تأثيرها على اقتصاديات هاته الدول.

أما في الفصل الموالي فسنتسلط الضوء على دولتين نفطيتين " الجزائر و الإمارات " وذلك لمعرفة اتجاه سياساتهما المالية في ظل تقلبات أسعار النفط ومدى أثر هاته التقلبات على اقتصاداتهما.

تمهيد:

تعرضت السوق النفطية منذ بداية الألفية الثالثة لتغيرات جذرية حيث شهد العالم طفرات نفطية، وأهمها الطفرة النفطية لسنة 2008، تمثلت في الارتفاع الكبير لأسعار النفط، و تلتها الطفرة النفطية لسنة 2014 التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاض حاد، وهاته الصدمات تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاديات والسياسات المتبعة من طرف الدول و خاصة النفطية منها ففي حالات الارتفاع الأسعار غالباً ما تتخذ الدول النفطية سياسات توسعية وإنفاقية، أما في حالات الانخفاض فعادت ما تلجأ الدول النفطية إلى السياسات الانكماشية.

كما تعد معظم الدول العربية من الدول المصدرة للنفط ومن بين هاته الدول نجد " الجزائر و الإمارات العربية المتحدة"، وخلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى هاتين البلدين عن طريق دراسة مقارنة فيما بينهما، وذلك من خلال مقارنة سياساتهما المالية المنتهجة في ظل تقلبات أسعار النفط، وكذا سنقارن أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادهما لمعرفة أيهما أكثر تأثراً لهاته التقلبات، وفي الأخير سنعرض على السياسات الحكومية لكلا البلدين لمحاولة احتواء تقلبات الأسعار.

ووفقاً لهذا النسق ومحاولة ترتيب هذا الفصل، فلقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

❖ **المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر ودولة الإمارات (1999-2015).**

❖ **المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإماراتي (1999-2015).**

❖ **المبحث الثالث: دراسة مقارنة للإجراءات الجزائرية و الإماراتية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط.**

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر ودولة الإمارات (1999-2015)

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين حزمة السياسات الاقتصادية، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد، إلا أن فعاليتها في الدول النفطية تعتمد أولاً على الإيرادات العامة و خاصة العائدات النفطية. لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية للعجز الموازي والاضطرابات الاقتصادية تبقى بدورها متعلقة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية¹.

ومن خلال ما سبق وضمن هذا المبحث سنحاول دراسة تطور السياسة المالية في دولة الجزائر ودولة الإمارات في خضم تقلبات أسعار النفط وتذبذبها.

المطلب الأول: اتجاهات سياسة النفقات و الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)

تتمثل مجموعة الحاجات العامة التي يتطلب من الدولة إشباعها محور النشاط المالي والاقتصادي للدولة، ويتمثل هذا النشاط في قيام الدولة بالنفقات العامة، ويستدعي ذلك حصول الدولة على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات. ويقتضي مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة من الدولة أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنها وثيقة، اصطلح على تسميتها "الموازنة العامة"، تتضمن تقدير تفصيلي لإيرادات و نفقات الدولة لفترة مقبلة، وهي عادة سنة². وتعمل ولقد لعبت السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نوعاً ما في الجزائر، حيث عرفت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعاً محسوساً نظراً لارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنمية من شأنها أن تحقق إصلاحاً اقتصادياً وتحقيق معدلات نمو جيدة.

الفرع الأول: اتجاهات سياسة الإيرادات العامة في الجزائر (1999-2015)

يتطلب قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الإشباع العام، العمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العمومية، وتستمد حاجاتها من الدخل الوطني الذي يمثل مصدر القوة الشرائية الموجودة في البلد، حيث أن تدبير الدولة لهذه الموارد يتبع سياسة مالية تتماشى مع حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنه فنظرية الإيرادات لم تعد مقتصرة على تمويل النفقات العمومية فقط بل أصبحت كوسيلة للتوجه الاقتصادي الاجتماعي³.

¹ داود سعد الله، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، مرجع سابق، ص:163.

² محمد خالد المهاني، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا، 2014، ص:03.

³ محمد بصديق، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات ليل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009)، ص:09.

ومن خلال ما سبق سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تبيان تطور الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من 1999-2015 وكذا إلى توضيح مصادر هاته الإيرادات.

الجدول رقم (01-02): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية
1999	950.50	560.12	314.77
2000	1124.93	720	349.50
2001	1389.74	840.60	398.24
2002	1576.74	916.40	482.90
2003	1525.55	836.06	524.93
2004	1606.40	862.20	580.41
2005	1713.99	899	640.47
2006	1841.93	916	720.88
2007	1949.10	1890.61	775.15
2008	2902.4	1715.4	965.3
2009	3275.3	1927.0	1146.6
2010	3074.6	1501.7	1297.7
2011	3489.8	1529.4	1527.1
2012	3455.6	1561.6	1595.7
2013	3820	1615.9	1914.1
2014	4218.18	1577.73	2352.45
2015	4747.43	1682.55	2817.68

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى :

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/03/16 على الساعة 19:15.

♣ وزارة المالية الجزائرية، قوانين المالية 2013-2015، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ 2016/03/16 على الساعة: 08:30.

نلاحظ من الجدول السابق أن الإيرادات الكلية ارتفعت ارتفاعاً مستمراً و متزايداً بين 1999 و 2007 وذلك راجع إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية في تلك الفترة ما أدى إلى تدفق موارد هائلة إلى داخل الاقتصاد الوطني انعكست على الجوانب المختلفة للاقتصاد¹، حيث تضاعفت الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة بـ 2.05 مرة و بلغت الإيرادات العامة 1949.10 مليار دج سنة 2007 بعد ان كانت 950.50 مليار دج سنة 1999. كما يبين الشكل أيضاً أن خلال سنتي 2006-2007، شهدت الجباية البترولية تزايد متسارع ومستمر، حيث كانت تمثل نسبة 97% من الإيرادات الكلية، مما بين أن الدولة كانت تعتمد اعتماداً شديداً على الجباية البترولية التي شهدت بعد هذه الفترة انخفاض محسوس بين 2009 و 2010، حيث أصبحت شبه مساوية

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/04/16، على الساعة: 16:35، ص: 40.

لإيرادات الجباية العادية في 2011 و 2012. ونلاحظ أيضا أنه خلال الفترة بين 2007 و 2015 الإيرادات العامة ارتفعت حيث بلغت 4747.43 مليار دج سنة 2015 بعد أن كانت 1949.1 مليار دج سنة 2007 وهذا الارتفاع جاء موازيا لارتفاع الجباية العادية في نفس الفترة بعكس الجباية البترولية التي تراجعت بمقدار 208.06 مليار دج، والسبب في تزايد الإيرادات الكلية راجع إلى اهتمام الدولة بالتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بعكس سنة 2007 كانت الإيرادات البترولية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الكلية.

الفرع الثاني: اتجاهات سياسة النفقات العامة في الجزائر (1999-2015)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية*.

الجدول (02-02): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1999	961.68	774.70	186.99
2000	1178.12	856.19	321.93
2001	1321.03	963.63	357.40
2002	1550.65	1097.72	452.93
2003	1690.18	1122.76	576.41
2004	1891.77	1251.06	640.71
2005	2052.04	1245.13	806.91
2006	2453.01	1437.87	1015.14
2007	3108.6	1874.60	1407.26
2008	4191.10	2217.8	1973.3
2009	4214.5	2300.0	1946.3
2010	4466.90	2659.1	1807.9
2011	5853.60	3879.2	1974.4
2012	4608.3	2820.4	1787.9
2013	6879.8	4335.6	2544.2
2014	7656.1	4714.4	2941.7
2015	7984.1	4807.3	3176.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى :

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/04/16 على الساعة: 16:15.

♣ قوانين المالية 2013-2015، وزارة المالية الجزائرية، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ: 2016/03/28 على الساعة: 08:30.

* نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الفترة من 1999-2011، تميزت بالاتجاه التصاعدي لنفقات الكلية وهذا ما يظهر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، لرفع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري محاولة الاستفادة من الزيادة في العائدات النفطية، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاثة برامج تنموية تتمثل في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب و الهضاب العليا و الخاصين بالفترة 2006-2009، إضافة إلى الخماسي المتعلق بالفترة 2010-2014¹.

ونلاحظ أيضا من الشكل أنه خلال الفترة 2009-2011 عرفت كل من النفقات الكلية ومن نفقات التسيير والتجهيز تطور ونمو، وذلك ما يوضح لجوء الدولة لتبني سياسة مالية توسعية لإنعاش الاقتصاد عقب الأزمة المالية 2008. كما نلاحظ أيضا ان النفقات الكلية ونفقات التسيير خلال الفترة 2011-2012 شهدت انخفاضا واضحا، بمقدار 1245.3 مليار دج بالنسبة لنفقات الكلية، وكذا نفقات التسيير 1058.8، وكان هذا الانخفاض متزامنا مع انخفاض الجباية البترولية 2010، إلا ان هذا الانخفاض كان طفيفا على نفقات التجهيز وذلك لاستمرار الدولة في تمويل مشاريعها الاستثمارية. أما بالنسبة للفترة 2012-2015 فلقد شهدت النفقات الكلية اتجاهها تصاعديا و استكملت الحكومة تمويل مشاريعها ونفقاتها العامة وبالرغم من انخفاض تراجع العائدات النفطية، ويعزى ذلك التطور الحاصل في الجباية العادية وللجوء الجزائر لصندوق ضبط الموارد لتمويل نفقاتها العمومية، وكذا إلى السعر المرجعي الذي تعتمد عليه الحكومة في إعداد ميزانيتها، حيث نلاحظ الفارق بين السعر المرجعي وبين الأسعار الحقيقية للنفط التي وصلت إليها في السوق العالمية (اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا بين 19-37 دولار للبرميل بينما كان متوسط سعر النفط خلال الفترة 2000-2011 بين 40 و 50 دولار للبرميل)²، قد زاد الفارق في معظم السنوات عن قيمة 20 دولار للبرميل، بالإضافة إلى هذا الحجم الكبير لصادرات النفط الجزائرية، مما يؤدي حتما إلى وجود فوائض مالية ضخمة تجعل الدولة تأخذ راحتها في الانفاق وتنفيذ مشاريعها التنموية.

¹ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفتر 2000-2010"، المجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر ص: 43.

² أمينة عتو، "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012"، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2012)، ص: 33.

المطلب الثالث: تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للجزائر (1999-2015)

سنحاول في هذا المطلب الربط بين التغيير الحاصل على رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة وتطور كل النفقات العامة و الإيرادات العامة و خاصة البترولية منها نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

الجدول (02-03): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (1999- 2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية
1999	950.50	961.68	-1.18
2000	1124.93	1178.12	-53.19
2001	1389.74	1321.03	68.71
2002	1576.74	1550.65	26.09
2003	1525.55	1690.18	-164.63
2004	1606.40	1891.77	-285.37
2005	1713.99	2052.04	-338.05
2006	1841.93	2453.01	-611.08
2007	1949.10	3108.6	-1159.5
2008	2902.4	4191.10	-1288.7
2009	3275.3	4214.5	-939.2
2010	3074.6	4466.90	-1392.3
2011	3489.8	5853.60	-2363.8
2012	3455.6	4608.3	-1152.7
2013	3820	6879.8	-3059.8
2014	4218.18	7656.1	-3437.92
2015	4747.43	7984.1	-3236.67

المصدر: من إعداد الطالبات الاستناد :

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 16/04/2016 على: 16:15.

♣ قوانين المالية 2013-2015، وزارة المالية الجزائرية، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ 28/03/2016 على: 08:30.

♣ (-) الإشارة السالبة تعني حالة عجز

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الرصيد السالب قد غطى على رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة، باستثناء الفترة 1999-2000 حيث كان مقدار العجز طفيفا أو شبة معدوم و سنتين 2001 و 2002 الوحيدتين على التوالي اللتان عرفت فيهما الميزانية فائضا قدر ب 68.71 مليار دج لسنة 2001 و تراجع ليقدر ب 26.09 مليار دج لسنة 2002 وهذا ناجم عن¹:

⊖ أولا: الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية حيث ارتفعت بمقدار 264.81 مليار دج لسنة 2001 و

¹ ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، عمان، الأردن، 2015، ص: 71.

بمقدار 186.99 مليار دج 2002 وذلك ناتج عن تطور الجباية البترولية وارتفاع أسعار النفط.

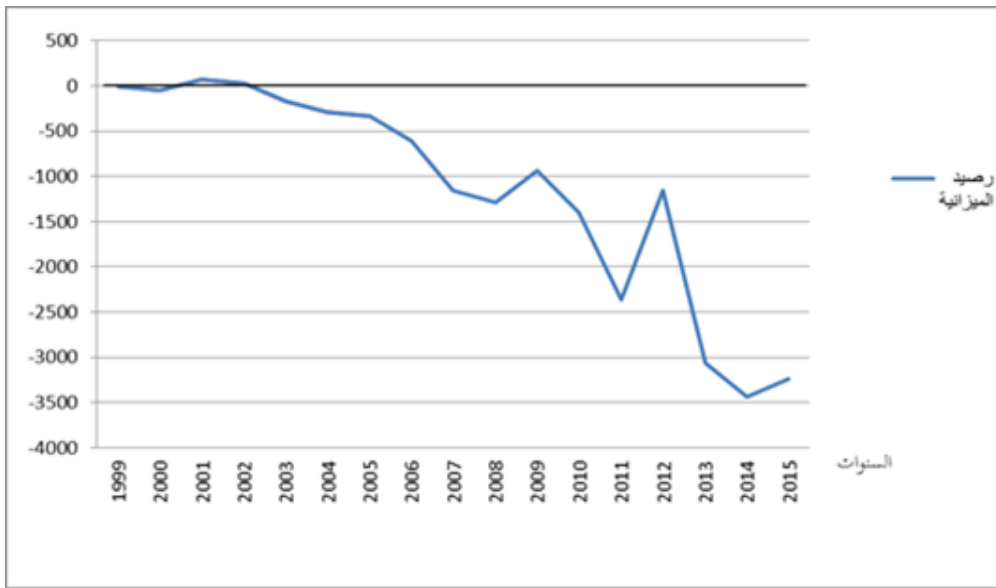
❶ **ثانياً:** ضبط النفقات العامة وذلك بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 حيث حددت موارد هذا الصندوق بقيمة الفرق بين سعر البرميل في السوق العالمي وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية.

أما السنوات من 2002 إلى 2015 المتبقية، فقد عرفت الميزانية خلالها عجزاً ملحوظاً، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، وهذا راجع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرامج التنموية 2002-2014 لتخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية.

ولتوضيح اتجاهات رصيد الميزانية العامة تم تحويل معطيات الجدول السابق إلى الشكل التالي:

الشكل (01-02) : يوضح تطور رصيد ميزانية الجزائرية خلال الفترة (1999-2015)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى معطيات الجدول السابق

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/04/16 على الساعة: 20:00

♣ قوانين المالية 2013-2015، وزارة المالية الجزائرية، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ 2016/03/28 على الساعة: 20:10

يوضح الشكل تغير رصيد الميزانية العامة في الجزائر، والتي أخذت الاتجاه التنازلي المتواصل من سنة 2002 إلى غاية 2011 ليتغير مسار رصيد الميزانية للاتجاه التصاعدي خلال 2011 و 2012 ويخفف من العجز الميزانية إلا أن الرصيد بقي سالباً، وفي الفترة الأخير رجع الرصيد ليأخذ الاتجاه التنازلي معززاً بذلك عجز الميزانية.

المطلب الثالث: اتجاهات سياسة النفقات و الإيرادات العامة في الإمارات (1999-2015)

تعتبر دولة الإمارات كباقي دول الخليج، حيث تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة، إذ أن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعاً لسلوك العائدات النفطية. وفيما يلي سوف يتم عرض تطور أوضاع المالية العامة لدولة الإمارات خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2015.

الفرع الأول: اتجاهات سياسة الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة (1999-2015)

سنتطرق في هذا الفرع إلى تطور الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة وكذا تبيان مصادر هذه الإيرادات مع الإشارة إلى أي نوع من المصادر تتكفل أكثر دولة الإمارات في تمويل اقتصادها ومشاريعها التنموية.

الجدول(02-04): الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال فترة (1999-2015)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	إيرادات اخرى
1999	47606	28054	19552
2000	76787	56200	20587
2001	68633	51648	16985
2002	57218	40926	16292
2003	77012	56738	20274
2004	94751	73322	21429
2005	143905	111377	32528
2006	201166	164775	36391
2007	228750	176265	52485
2008	383936	269323	114613
2009	234475	122380	112095
2010	282022	169780	112242
2011	379865	262436	117429
2012	412722	279276	133446
2013	465353	297197	168156
2014	427676	273134	154542
2015	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع: www.fcsa.gov.ae بتاريخ: 2016/04/28، على: 10:30.

♣ (-) عدم توفر معطيات.

من الجدول السابق يتبين أن الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة بين 1999-2008 كانت في تزايد مستمر تماشياً مع تصاعد إيرادات الجباية البترولية حيث تضاعفت الإيرادات الكلية بمقدار 8.06 مليون درهم والإيرادات الجبائية البترولية ب 9.60 مليون درهم. وخلال الفترة بين 2008 و 2009 انخفضت الإيرادات العامة

بمقدار 1.63 مليون درهم وذلك راجع لانخفاض الإيرادات الجباية البترولية 2014 بعكس الإيرادات العادية التي استمرت على نفس الوتيرة وأصبحت قيمتها تقارب قيمة إيرادات الجباية البترولية.

أما في الفترة 2009-2014 الإيرادات الكلية أخذت في التصاعد مرة أخرى تزامناً مع تحسن أسعار النفط التي أخذت في التعافي بعد أزمة 2008 مما أدى إلى ارتفاع إيرادات البترولية التي بدورها ساهمت في ارتفاع الإيرادات الكلية بنسبة 75.71 % وكذا ارتفاع الإيرادات الأخرى بعد أن شهدت ثباتاً في الفترة السابقة 2008-2010، إلا أنه في سنة 2013 اتخذ منحى الإيرادات الاتجاه التنازلي مرة أخرى متأثراً بي بؤادر الطفرة النفطية 2014.

الفرع الثاني: اتجاه سياسة النفقات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (1999-2015)

سنحاول خلال هذا الفرع تناول طبيعة السياسة الانفاقية التي انتهجتها الإمارات لفترة (1999-2015).

الجدول (02-05) النفقات العامة الاجمالية لدولة الإمارات خلال فترة (1999-2014) الوحدة: مليون درهم

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفقات الاجمالية	77634	83620	95459	86616	91433	96274	104430	125977
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات الاجمالية	159726	275683	390785	344036	451871	479349	493975	506926

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع: www.fcsa.gov.ae بتاريخ: 2016/04/3، على: 10:30.

من خلال الشكل السابق يتضح أن النفقات العامة لدولة الإمارات تميزت بتصاعد بوتيرة بطيئة خلال الفترة 1999-2007 إلا أنها شهدت تصاعداً متسارعاً ومستمر خلال الفترة الموالية 2007 إلى منتصف 2009 وكان ذلك بالتزامن مع الارتفاع الذي شهد أسعار النفط في الطفرة النفطية 2008 مما أدى إلى تزايد الجباية البترولية خلال تلك الفترة والذي سرعان ما تراجع وانخفضت أسعاره وليمعكس هذا الانخفاض تراجعاً في النفقات العامة خلال سنتي 2009-2010، وذلك ناتج عن تراجع الإيرادات الجباية لتلك الفترة. أما بالنسبة لفترة 2010-2015 فلقد شهدت نفقات العامة انتعاشاً وتصاعداً مستمر نتيجة لتطور الإيرادات العامة وتزايدها.

المطلب الرابع: تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للأمارات العربية المتحدة (1999-2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح تطور رصيد الميزانية الإماراتية والفترات التي أخذ فيها الإشارة السالبة أي العجز، والفترات التي حققت فيها فائض أي الإشارة الموجبة.

الجدول رقم (02-06): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الإمارات خلال (1999-2015)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية
1999	47606	77634	-30028
2000	76787	83620	-6833
2001	68633	95459	-26826
2002	57218	86616	-29398
2003	77012	91433	-14421
2004	94751	96274	-1523
2005	143905	104430	39475
2006	201166	125977	75189
2007	228750	159726	69024
2008	383936	275683	108253
2009	234475	390785	-156310
2010	282022	344036	-62014
2011	379865	451871	-72005.9
2012	412722	479349	-66627
2013	465353	493975	-28622
2014	427676	506926	-79250
2015	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى معطيات :

- ♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع: www.fcsa.gov.ae بتاريخ: 2016/04/08، على: 10:30.
- ♣ (-) الإشارة السالبة تعني حالة عجز.
- ♣ (-) بالنسبة لسنة 2015 تعني: عدم توفر معلومات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد ميزانية الإمارات مرى بثلاث فترات، الفترة الأولى ما بين 1999 و 2008 والفترة الثانية ما بين 2008 و 2009 والفترة الأخير 2010 إلى غاية 2015.

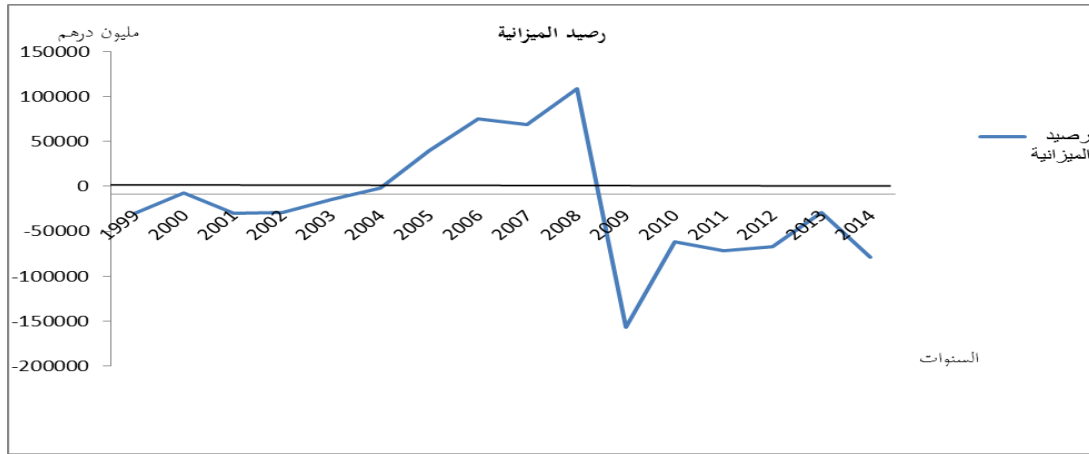
- ◀ **الفترة الأولى 1999-2008:** كانت الميزانية في حالة عجز وهذا راجع إلى الإيرادات العامة المنخفضة في تلك الفترة حيث كانت تتراوح قيمتها بين 16292 مليون درهم كأدنى قيمة و 21429 كأعلى قيمة.
- ◀ **الفترة الثانية 2008-2009:** حققت ميزانية الإمارات في هاته الفترة أعلى فائض سنة 2008¹ يقدر بـ 108253 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط وما نتج عنه من إيرادات جبائية التي بدورها أدت إلى ارتفاع الإيرادات العامة حيث حققت ميزانية الإمارات أكبر إيراد سنة 2008 بمبلغ 383936 مليون درهم.

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/26694>، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/14، على الساعة: 23:00.

◀ **الفترة الثالثة 2010-2011:** عرف رصيد الميزانية في هذه المرحلة حالة عجز متواصلة بالرغم من الارتفاع الكبير الذي حققته الإيرادات العامة في تلك الفترة إلا أن النفقات ارتفعت بصورة أكبر مما تسبب في عجز للميزانية، وكانت أكبر حالة عجز سنة 2009 يقدر 156310- مليون درهم تأثرا بالأزمة المالية العالمية وكذا الطفرة النفطية الأخيرة وتدني أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 وذلك راجع طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي فهي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها¹.

ولتوضيح اتجاهات رصيد الميزانية العامة للإمارات تم تحويل معطيات الجدول السابق إلى الشكل التالي.

الشكل (02-02) يوضح اتجاهات رصيد الميزانية العامة لدولة الإمارات (1999-2015)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى :

♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع: www.fcsa.gov.ae بتاريخ: 2016/04/10، على

الساعة: 15:00 .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن رصيد ميزانية الإمارات مرى بثلاث مراحل حيث غطت الإشارة السالبة على المرحلة الأولى (حالة عجز) وذلك من 1999 إلى 2008 أما المرحلة الثانية فكان رصيد الميزانية فيها موجب وذلك خلال الفترة بين 2005 و 2008 حيث حققت الميزانية فيها أكبر فائض بمقدار 108253 مليون درهم، أما المرحلة الثالثة فكان رصيد الميزانية فيها أيضا سالب وذلك خلال الفترة من 2009 على 2010.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية"، أبو ظبي، الإمارات، 2010، ص: 206.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإماراتي (1999-2015)

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحا تصاعديا منذ 2002 وإلى غاية منتصف 2008، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية للدول العربية¹، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر والإمارات (1999-2015)

لكل دولة عدة مؤشرات لقياس أدائها الاقتصادي هي عبارة عن إحصائيات وتقارير اقتصادية تستخدم لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوته وهذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا المطلب حيث سنسلط الضوء على أهم مؤشرات الأداء الداخلي لكل من الجزائر والإمارات ومدى تأثيرها بتقلبات أسعار النفط.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي في الجزائر (1999-2015)

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار النفط وتقلباته في السوق النفطية وتداعياته اقتصادا للدول الريفية والتي من بينهم الجزائري، يهدف هذا الفرع إلى معرفة أثر التغير في أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية للأداء الداخلي للجزائر، حيث سنتطرق إلى أثر التغير في أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي وكذا على أثره على كل من التضخم و البطالة.

أولا. أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري (1999-2015): إن الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية لدولة ما². وبما أن المحروقات هو الفرع الأساسي للاقتصاد الجزائري فخلال هذا الجزء سنحاول توضيح أثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي وما إذا كانت هناك علاقة فيما بينهما، ولذا سنقوم بعرض تطور الناتج الداخلي الجزائري خلال فترة الدراسة ومقارنة مع تطور أسعار النفط في السوق النفطية لنفس الفترة.

¹ براهم بلقطة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة"، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص: 01.

² على المعمرى، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008)، ص: 102.

الجدول (07-02) تطور الناتج الداخلي الإجمالي وتطور أسعار النفط في الجزائر (1999-2015)

السنوات	تطور الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دج)	أسعار نفط (\$/ب)
1999	3248.20	17.48
2000	4123.50	27.60
2001	4227.10	23.12
2002	4522.80	24.36
2003	5252.30	28.10
2004	6149.10	36.05
2005	7562	50.64
2006	8514.80	61.08
2007	9352.90	69.08
2008	11043.70	94.50
2009	9968.025	61.10
2010	11991.56	72.29
2011	14588.53	112.92
2012	16208.60	111.51
2013	16643.84	109.38
2014	17205.11	84.075
2015	-	54.98

المصدر: من اعداد الطالبات، الاستناد إلى:

❖ تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: www.ons.dz، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2016/04/16 على الساعة: 23:15.

❖ (-) عدم توفر المعلومات

يتبين من الجدول أعلاه شدة التأثير بين أسعار النفط و نمو الناتج الداخلي الإجمالي خاصتا خلال الفترة 1999-2011، حيث يظهر الجدول التطور في أسعار النفط خلال السنوات 1999-2008 والتزايد المستمر له، كما يوضح خلال نفس الفترة نمو الناتج الداخلي الإجمالي وتطوره بنفس الوتيرة. كما يتبين أيضا خلال الفترة الموالية 2008-2009 الانخفاض الحاد لأسعار النفط بقيمة 33.4 دولار للبرميل نتيجة لطفرة النفطية 2008 والتي نجمت مع تغير أنماط الطلب العالمي ومصادره وكذا بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية العالمية، والذي انعكس سلبيا على نمو الناتج الداخلي الاجمالي ليشهد هو الثاني انخفاضا كبيرا بقيمة 1070.3 مليار دج. أما بالنسبة لفترة 2009-2011 فلقد شهدت كل من أسعار النفط و قيم الناتج الداخلي الإجمالي اتجاهها تصاعديا، ليتغير المسار بالمعاكس في الفترة الموالية 2011-2015، حيث أخذت أسعار النفط بالتنازل المستمر محدثة طفرة نفطية أخرى أواخر سنة 2014 ويرجع العديد من الخبراء ذلك إلى العديد من العوامل من بينها¹:

¹ عبد الحميد مرغيت، مقالة بعنوان "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ص: 1، 2.

➤ إنتاج الغاز الصخري وما تشهده الولايات المتحدة بطفرة النفط الصخري استعاضت النفط به.

➤ التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.

➤ لزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكذا تراجع

الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين.

أما بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الإجمالي فبقي في تصاعد بوتيرة بطيئة خلال هاته الفترة. ونستنتج من خلال الجدول وجود علاقة طردية قوية تربط بين تطورات الناتج الداخلي وتطورات أسعار النفط. و أن أصل عدم الاستقرار في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات و تقلبات أسعار النفط في الأسواق البترولية. إلا أنه في الفترة الأخير اتضح أن الجزائر بدأت تعتمد على سياسة جديدة وهي التنوع الاقتصادي و ذلك لمحاولة الخروج من الرياعة.

ثانيا. أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) : يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال* والعجزة وكبار السن. والعمل هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار¹.

وباعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر من أهم الموارد الاستثمارية التي تضح فرص و مناصب عمل في سوق التشغيل سنحاول خلال هذا الجزء تسليط الضوء على العلاقة في ما بين قطاع المحروقات (تقلبات أسعار النفط) والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال الجدول التالي الذي سنحاول فيه توضيح تطورات المتغيرين.

* يختلف تحديد السن الأدنى و السن الأقصى للأشخاص المصنفين ضمن القوة العاملة من دولة لأخرى حسب تشريعاتها، و يتحدد في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات ب: 15 و 59 سنة.

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص: 15.

الجدول (08-02) يوضح تطور معدلات البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	معدل البطالة %	أسعار النفط (\$/ب)
1999	29.2	17.48
2000	29.77	27.60
2001	27.3	23.12
2002	25.9	24.36
2003	23.7	28.10
2004	17.7	36.05
2005	15.3	50.64
2006	12.3	61.08
2007	13.8	69.08
2008	11.8	69.08
2009	10.2	61.10
2010	10	72.92
2011	10	112.92
2012	11	111.51
2013	9.8	109.38
2014	10.6	84.075
2015	11.2	54.98

المصدر: من اعداد الطالبات بالاستناد إلى:

♣ تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: www.ons.dz، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2016/04/30 على الساعة: 23:15.

♣ محرك البحث جزايريس، وكالة الأنباء الجزائرية، انخفاض نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 حوالي 10%، تم تصفح الموقع: www.djazairiss.com، بتاريخ: 2016/04/14 على الساعة: 13:00، تم نشر المقال: 2010/12/20.

من خلال الجدول السابق يتبين أن معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفضت انخفاضاً كبيراً و متتالياً، فقد انتقلت من 29.2 % سنة 1999 إلى 9.8 % سنة 2013، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش اقتصادها، حيث تجلّى في ثلاثة برامج تنموية تتمثل في¹:

➤ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ولقد عُزز هذا البرنامج بالقانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى العاملين، حيث تم خفض معدل البطالة في سنة 2004 بمقدار 6%.

➤ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب و الهضاب العليا و الخاصين بالفترة 2006-2009.

➤ إضافة إلى البرنامج الخماسي (التحول من الرياعة إلى القيمة المضافة) بالفترة 2010-2014

¹ نبيل بوفليج، مرجع سابق، ص: 46.

ولقد سطرت هاته البرامج أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة. كما لوحظ أيضا خلال الفترة 2013 و 2015 أن معدلات البطالة شهدت ارتفاعا نسبياً بالتزامن مع الطفرة النفطية 2014 الانخفاض الكبير لأسعار النفط الذي وصل إلى 54.98 دولار/ب سنة 2015 بعد أن تجاوز 100 دولار/ب في الثلاث سنوات السابقة و نتج عن ذلك سياسة انكماشية تقشفية حيث تراجع الانفاق الحكومي و تمويل المشاريع التنموية.

ثالثا. أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2015): إن التقلبات الاقتصادية من حالات التضخم والكساد، تجعل تذبذبا في الطلب والعرض على النفط مما يسبب في تقلبات في أسعاره، ففي حالة ارتفاع هذا الأخير يدعم التضخم وفي حالة انخفاضه يساهم في خفض معدلات التضخم، وهذا ما سنتطرق اليه بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الجدول (02-09) يوضح تطور معدلات التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

السنة	معدل التضخم %	أسعار النفط (\$/ب)
1999	2.59	17.48
2000	0.30	27.60
2001	4.20	23.12
2002	1.43	24.36
2003	4.26	28.10
2004	3.97	36.05
2005	1.38	50.64
2006	2.31	61.08
2007	3.67	69.08
2008	4.85	69.08
2009	5.74	61.10
2010	3.91	72.92
2011	4.52	112.92
2012	8.58	111.51
2013	3.3	109.38
2014	2.9	84.075
2015	4.8	54.98

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد:

❖ تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: www.ons.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/04/30 الساعة: 23:15

❖ جريدة الخبر اليومية الجزائرية، إرتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5% سنة 2011، تم تصفح الموقع:

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles، بتاريخ: 2016/04/12، على الساعة: 17:00، تم نشر المقال بتاريخ: 23

جانفي 2013، ص ص: 01-02.

يبين الجدول أعلاه يتبين أن معدل التضخم في تذبذب مستمر، و لكنه دائما موجبا، ما يعني أن الأسعار في تزايد متواصل، كما هو ملاحظ أيضا أن أسعار النفط هي بدورها في تذبذب وحالة عدم استقرار.

❖ **المرحلة الأولى:** فخلال فترة ما بين 1999-2006 يتضح وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، ففي سنة 2000 انخفضت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها %0.3 في حين ارتفعت أسعار النفط ب\$10 والعكس في السنة الموالية تزامنا مع إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي امتص الفائض من ارتفاع أسعار النفط، أما خلال 2003 و 2004 فلقد شهد التضخم ارتفاعا مصاحبا لارتفاع النفط ويعزى لذلك¹:

⊖ لارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32 % لسنة 2003 مقارنة لسنة 2002 وحوالي 30.4 % لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 و يترجم هذا بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز.

⊖ ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7 % سنة 2004 .

❖ **المرحلة الثانية:** أما في هاته الفترة ما بين 2007-2015 أخذت أسعار النفط اتجاه تصاعدي بالتزامن مع الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، ويرد سبب الارتفاع الجامح لتضخم لسنة 2012 إلى عوامل داخلية ومنها بالخصوص سوء تنظيم أسواق الجملة والتجزئة. فالعلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والتضخم خلال هاته الفترة واضحة إلى حد ما. فالارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط بعد أزمة 2008 وضعت ضغطاً تصاعدياً على مستوى الأسعار مما تسبب في صدمة تضخمية.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي في الإمارات (1999-2015): في ظل التخوف والقلق المتزايد بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وأثره على متغيرات القطاع الاقتصادي للدول سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي والبطالة و التضخم لدولة الإمارات خلال الفترة (1999-2015).

أولا. أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي لدولة الإمارات (1999-2015): الناتج الداخلي الإجمالي هو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد. فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة زمنية معينة ومنه سنحاول في هذا الجزء دراسة أثر التقلبات السعرية لسوق النفط على الناتج الداخلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

¹ تقرير المجلس السنوي الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 2004، ص: 20

الجدول(10-02) تطور الناتج الداخلي الإجمالي وأسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)

السنوات	تطور الناتج الداخلي الإجمالي (مليار \$)	أسعار النفط (\$/ب)
1999	84,44	17.5
2000	104,33	27.6
2001	103,31	22.6
2002	109,81	24.79
2003	124,34	28.2
2004	147,82	36
2005	180,61	54.1
2006	222,10	66.1
2007	257,91	72.9
2008	315,47	147.27
2009	253,54	63.8
2010	286,04	79.9
2011	348,52	109.8
2012	373,42	111.5
2013	387,19	108.3
2014	399,45	99.3
2015	415.53	46.60

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

• تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، "التطورات في مجال الطاقة"، لسنوات

(2002، 2004، 2005، 2009، 2010، 2012، 2014، 2015) على الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae/ar، تم الاطلاع على الموقع:

2016/04/29، على الساعة: 13:00

• موقع البنك الدولي، على الرابط: www.albankaldawli.org، تم الاطلاع على الموقع: 2016/04/29، على الساعة: 13:40.

• متابعات اقتصادية، مقال بعنوان، "1.6 تريليون إجمالي الناتج الداخلي للإمارات 2015"، الموقع الإلكتروني: alroeya.ae تم الاطلاع

عليه يوم: 2016/04/29، على الساعة: 15:00، تم نشر المقال بتاريخ: 2015/10/04.

يوضح الجدول رقم (2-10) أن الناتج الداخلي الإجمالي في تزايد مستمر من 1999 إلى غاية نهاية 2007 بالتزامن مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط والذي لم يبق طويلاً ليشهد انخفاض حاد بعد الأزمة النفطية 2008 بما يقارب 83.47 دولاراً لبرميل الذي أثر على عائدات الجباية البترولية التي بدورها أثرت على الناتج الداخلي الجمالي بالسالب حيث انخفض بفارق 69.93 مليار دولار أي ما يقارب 256.64 مليار درهم. كما يتبين أيضاً أن الناتج الداخلي أخذ اتجاهها تصاعدياً مرة أخرى بين 2010 و 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط وعائدات النفط. واستمر الناتج الداخلي في التصاعد إلى غاية 2015 رغم الانخفاض الشديد للأسعار النفط في تلك الفترة إلا أن الناتج الداخلي استمر في التزايد وهذا بسبب عدم اعتماد الكبر لدولة الإمارات على الجباية البترولية فقط كما في السابق بل بالاعتماد على الجباية العادية .

ثانيا. أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الإمارات (1999-2015): ربما إن الظاهر في العلاقة بين معدلات البطالة و أسعار النفط واضحة، فارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع عائداته وتزايد الإنفاق الحكومي والاستثمارات التي بدورها تخلق مناصب شغل وتقلل من البطالة، إلا أن لكل دولة سياستها الخاصة في تحقيق أهدافها. وخلال هذا الجزء سنسلط الضوء على أثر التقلبات السعرية للنفط و معدلات البطالة في الإمارات.

الجدول رقم (02-11) يوضح تطور معدلات البطالة وأسعار النفط في الإمارات (1999-2015)

السنة	معدل البطالة %	سعر النفط (\$/ب)
1999	3.1	17.5
2000	2.3	27.6
2001	3.2	22.6
2002	3.2	24.79
2003	2.7	28.2
2004	3.1	36
2005	3.1	54.1
2006	3.3	66.1
2007	3.4	72.9
2008	4.0	147.27
2009	4.2	63.8
2010	4.3	79.9
2011	4.1	109.8
2012	4.0	111.5
2013	3.8	108.3
2014	3.6	99.3
2015	3.8	46.60

المصدر: من إعداد الطالبات بإسناد إلى:

♣ موقع البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org، تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/01، على الساعة: 15:00.

من الجدول السابق نلاحظ العلاقة العكسية بين معدلات البطالة وأسعار النفط خلال المرحلة الأولى (1999-2003)، وذلك بعكس المرحلة الثانية (2003-2011) التي كانت العلاقة طردية في ما بينهما، لتعود العلاقة عكسية فيما بين المتغيرين في المرحلة الأخيرة (2011-2015).

Ⓒ المرحلة الأولى (1999-2003): يمكن إرجاع العلاقة العكسية في ما بين أسعار النفط و معدلات البطالة لنتائج الإيجابية الناجمة عن العوائد النفطية، والتي بدورها تعمل في إنعاش الاقتصاد الإماراتي، وتنمية المشاريع الداخلية في مختلف القطاعات الأخرى، التي تعمل على خفض معدلات البطالة.

Ⓒ المرحلة الثانية (2003-2011): أما بالنسبة لهاته المرحلة فيعود سبب العلاقة الطردية بين أسعار النفط

والمعدلات البطالة إلى الاعتماد الكبير لاقتصاد الإماراتي على العمالة الأجنبية والتي بنسبة تقارب 87.1%، حيث أصبحت تنافس على فرص العمل في السوق الوطني، مما يؤدي إلى تقليص فرص العمل أمام شرائح العمالة الوطنية الأقل كفاء من العمالة الأجنبية، ليؤدي ذلك إلى عزلها وارتفاع معدل البطالة بينها¹.

ج المرحلة الثالثة (2011-2015): يرجع ذلك لتحدي الاقتصادي لدولة الإمارات عن طريق زيادة تنوع القطاعات الاقتصادية، فرغم انكماش قطاع النفط والطفرة النفطية الأخيرة 2014 إلا أنه في المقابل نمو القطاعات غير النفطية و التي تعمل على خلق مناصب شغل جديدة والتخفيف من معدلات البطالة².

ثالثا. أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم لدولة الإمارات (1999-2015): لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الارتفاع المتزايد لمستوى العام للأسعار وتحديد العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في الإمارات، سنحاول مقارنة بين تطورات أسعار النفط و معدلات التضخم في الإمارات.

الجدول رقم (02-12): يوضح تطور معدلات التضخم وأسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)

السنوات	معدلات التضخم %	أسعار النفط (\$/ب)
1999	2.10	17.5
2000	1.35	27.6
2001	2.80	22.6
2002	2.92	24.79
2003	3.12	28.2
2004	5.04	36
2005	6.20	54.1
2006	9.29	66.1
2007	11.13	72.9
2008	12.25	147.27
2009	1.56	63.8
2010	0.8	79.9
2011	0.8	109.8
2012	0.67	111.5
2013	1.10	108.3
2014	2.35	99.3
2015	3.67	46.60

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على:

♣ مقالة بعنوان: "الإمارات العربية المتحدة - التضخم"، على الموقع الإلكتروني: [ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-](http://ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-inflation-rate.php)

inflation-rate.php، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/05/1، على الساعة: 17:00.

¹ صالح أحمد سالم عويمر الهامري، "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات"، (مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008)، ص: 47.

² الموقع الإلكتروني: www.istathmir.com، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/15/5، على الساعة: 23:00.

من خلال الجدول (02-11) نلاحظ أنه ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.35% إلى 3.12% خلال عام 2000 إلى عام 2003 وارتفع بعد ذلك بنسبة كبيرة بلغت 11.13% في عام 2007 ونسبة 12.25% في عام 2008 وذلك تماشيا مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال تلك الفترة، ويُعزى ارتفاع التضخم وأسعار النفط إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية. أما بالنسبة للفترة الموالية (2009-2015) فلقد كانت العلاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات التضخم، حيث انخفضت معدلات التضخم بين (2009-2012) بما يقارب 1%، في حين ارتفعت أسعار النفط خلال تلك الفترة بـ 47.7 دولار/ب، ونلاحظ العكس بالنسبة للفترة الأخيرة (2012-2015)، حيث ارتفعت معدلات التضخم بنسبة 2.75%، وبالمقابل انخفضت أسعار النفط بـ 64.9 دولار/ب.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الخارجي في الجزائر والإمارات (1999-2015)

تعمل كل دولة جاهدة للمحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر كمؤشر اقتصادي، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية ولأن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات فبدوره يساعده على تحقيق توازنه ولأن كلا الجهازين يعتمدان على المبادلات التجارية في تكوين أصولهم وتحقيق فوائضهم فحتمًا سيتأثران بسعر الصرف لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هذه المؤشرات لكل من الجزائر والإمارات وأثر تذبذب أسعار النفط عليها.

الفرع الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي في الجزائر (1999-2015)

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي لدولة. ولذا سنحاول هذا الفرع التعرّيج على أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي بالنسبة للجزائر.

أولاً. أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان مدفوعات الجزائر (1999-2015) : يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه آل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال¹.

وسنحاول من خلال هذا الجزء تبيان أثر تذبذب أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وباعتبارها بلد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى .

¹ وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، 2012، ص:01.

الجدول (02-13) تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار النفط (1999-2015)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات(مليار \$)	أسعار النفط (\$/ب)
1999	- 2.38	17.48
2000	7.58	27.60
2001	6.19	23.12
2002	3.65	24.36
2003	7.47	28.10
2004	9.25	36.05
2005	16.94	50.64
2006	17.73	61.08
2007	29.5	69.08
2008	36.99	69.08
2009	3.86	61.10
2010	15.33	72.92
2011	20.14	112.92
2012	12.05	111.51
2013	0.84	109.38
2014	- 9.64	84.075
2015	- 30.96	54.98

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

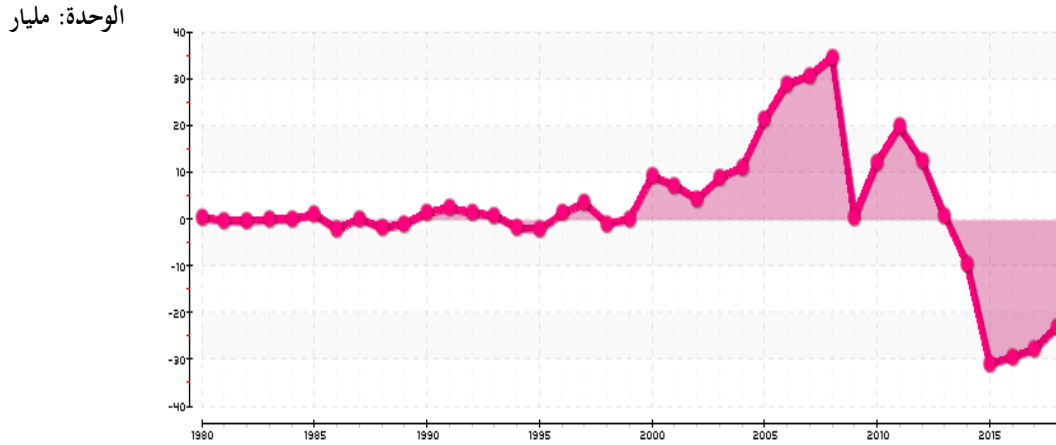
♣ التقرير البنك المركزي، لسنوات (2000، 2005، 2011، 2015) على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/05/3 الساعة: 20:00

♣ (-) الاشارة السالبة تعني حالة العجز.

يتضح من الجدول (2-13) أنه الغالب على فترة الدراسة الرصيد الموجب لميزان المدفوعات، ففي فترة 2000-2009 شهدت ميزان المدفوعات نمواً متزايداً وإيجابياً لرصيده، بالمقابل نجد أن أسعار النفط عرفت ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة نفسها، كما هو ملاحظ أيضاً سنة 2009 انخفاض واضح لرصيد ميزان المدفوعات بالتزامن مع الأزمة النفطية وما خلفته. أما بالنسبة لسنوات 2009-2013 فيبين الجدول والشكل أن رصيد ميزان المدفوعات أخذ اتجاه تصاعدي بالاتفاق مع أسعار النفط حيث شهدت هي الأخرى ارتفاعاً، ليعرف كل منها انخفاضاً ملحوظاً ومستمر في السنوات الأخيرة ويتغير رصيد ميزان المدفوعات إلى السالب ويعزى ذلك لطفرة النفطية الأخيرة 2014. نستنتج من خلال الجدول والشكل أن أثر تقلبات أسعار النفط واضحة جداً على تطور رصيد ميزان المدفوعات وهناك علاقة طردية فيما بينهم.

وسنحاول توضيح اتجاهات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الشكل التالي.

الشكل (02-03) يوضح اتجاهات رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات (1999-2015)



المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع: www.imf.org، تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/03، على الساعة: 18:00

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري أخذ أربعة اتجاهات خلال فترة الدراسة اتجاه تصاعدي خلال الفترة من 2000 إلى 2008 ثم، ليأخذ بعد ذلك اتجاه تنازلي سنة 2009، ثم أخذ يتجه تصاعديا في سنة 2010 إلى 2013، ولكن سرعان ما عاد ليتجه تنازليا 2013 إلى 2015، ومن معطيات الجدول السابق نلاحظ أن اتجاهات ميزان المدفوعات كانت متوازنة مع تقلبات أسعار النفط.

ثانيا. أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري الجزائري (1999-2015): تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تصدر الفائض من سلعتها وخدماتها، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية¹. والجزائر من بين الدول التي تقوم بعملية الاستيراد والتصدير و من أهم القطاعات التي تقوم الجزائر بالتصدير فيه هو من المحروقات.

ولذا سنحاول من خلال هذا الجزء من دراسة معرفة أثر التغير في أسعار الصادرات النفطية على الميزان التجاري الجزائري باعتبار أن لصادرات النفطية الحصة الأكبر بين الصادرات الكلية الجزائرية، ولذا فإن لتغير في أسعارها أثر جلي على رصيد الميزان التجاري، وسنحاول توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري وتطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

¹ نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)"، (مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد

الجدول (02-14) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري وأسعار النفط (1999-2015)

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليار \$)	أسعار النفط (\$/ب)
1999	2.36	17.48
2000	12.3	27.60
2001	9.61	23.12
2002	6.7	24.36
2003	11.1	28.10
2004	14.27	36.05
2005	26.81	50.64
2006	34.06	61.08
2007	34.2	69.08
2008	40.60	69.08
2009	7.78	61.10
2010	18.2	72.92
2011	25.9	112.92
2012	20.17	111.51
2013	9.38	109.38
2014	4.30	99.68
2015	-13.71	54.98

المصدر: من اعداد الطالبات بالاستناد إلى:

♣ التقرير البنك المركزي الجزائري للسنوات 2009-2013 على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/05/02 الساعة: 13:3.

♣ (-) الإشارة السالبة تعني حالة عجز.

من خلال الجدول يتضح أن رصيد الميزان التجاري في ارتفاع مستمر من 1999 إلى 2008 وحقق أكبر رصيد في تلك الفترة بمبلغ 40.60 مليار دولار وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط. والملاحظ أيضا أنه في سنة 2009 تراجع بفارق 32.82 مليار دولار ليصل إلى 7.78 مليار دولار وهذا راجع إلى الازمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط الذي بدوره أثر على رصيد الميزان التجاري، لكن لم يستمر هذا التراجع كثيرا ففي سنتي 2010 و 2011 عاد رصيد الميزان التجاري للارتفاع ليصل إلى 27.9 مليار دولار سنة 2011 بعد ان كان 7.78 سنة 2009 وذلك تزامنا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل سنة 2011 إلى 112.92 دولار للبرميل. أما في الفترة بين 2011 و 2015 فقد سجل رصيد الميزان التجاري انهيار كبير ليصل إلى حالة عجز بمقدار 13.71- مليار دولار وذلك تأثرا بالانهيار الكبير لأسعار النفط و انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فلقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47%.

ثالثا. أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الجزائري (1999-2015): يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات عملة ما و التي يتم استبدالها بوحدة واحدة من عملة أخرى، ويتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة، وانتقال رؤوس الأموال منها و إليها ولذا تم اتخاذ سعر الصرف كمؤشر خارجي للجزائر لقياس تأثره بتقلبات أسعار النفط كون النفط العماد الأساسي لصادرات الجزائر.

الجدول (02-15) يوضح تطور أسعار الصرف بالمقارنة مع تطور أسعار النفط(1999-2015)

السنة	سعر صرف دج/\$	أسعار النفط (\$/ب)
1999	66.57	17.48
2000	75.26	27.60
2001	77.22	23.12
2002	79.68	24.36
2003	77.39	28.10
2004	72.06	36.05
2005	73.28	50.64
2006	72.65	61.08
2007	69.29	69.08
2008	64.58	69.08
2009	72.65	61.10
2010	74.39	72.92
2011	72.94	112.92
2012	77.54	111.51
2013	78.15	109.38
2014	80.13	84.075
2015	100.44	54.98

المصدر: من اعداد الطالبات بالاستناد :

♣ احصائيات صندوق النقد الدولي IMF على الموقع: www.imf.org ، تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/04، على الساعة: 18:00

يوضح الجدول السابق تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث يبين أن الدينار الجزائري سجل استقرار نسبي خلال الفترة (1999-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري. كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار ويعزى ذلك للارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط آن ذاك، ومن المعروف عن العلاقة العكسية فيما بين الدولار أسعار النفط، ولذلك ارتفع سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار¹، ولكن سرعان ما عرف الدينار انخفاضا شديدا من جديد مقابل الدولار خلال الفترة (2009-2015) حيث سجل 100.44 دج مقابل

¹ شاكر عبد موسى الساعدي، مقالة بعنوان: العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط والذهب الطردية، على الموقع الإلكتروني:

<http://siyese.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2016/04/20 على الساعة: 20:30.

1 دولار سنة 2015 ويرجع ذلك للأزمة النفطية الأخيرة 2014، حيث ارتفع سعر الدولار مقابل انخفاض أسعار النفط، ولذلك سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار¹. مما سبق نستخلص أن سعر الصرف دينار مقابل الدولار مرهونا بتقلبات أسعار النفط، فإذا ارتفع النفط انخفضت الدولار مما يستعدي ارتفاع سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار و العكس بالعكس.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي لدولة الإمارات (1999-2015)

تعتبر تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المنتجة له، فتذبذب أسعار البترول له الأثر الكبير على ميزان المدفوعات والميزان التجاري وعلى معدل سعر الصرف وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب بمعرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي لدولة الإمارات.

أولاً. تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات لدولة الإمارات (1999-2015): سنحاول من خلال هذا الجدول معرفة تطور رصيد ميزان المدفوعات الإماراتي ومدى تأثره بتقلبات أسعار النفط.

الجدول رقم (02-16): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)

السنوات	ميزان المدفوعات (مليار \$)	سعر النفط (\$/ب)
1999	13.41	17.5
2000	26.95	27.6
2001	15.41	22.6
2002	6.87	24.79
2003	9.43	28.2
2004	12.96	36
2005	31.49	54.1
2006	49.91	66.1
2007	32.31	72.9
2008	22.28	147.27
2009	7.85	63.8
2010	7.24	79.9
2011	50.95	109.8
2012	79.56	111.5
2013	71.38	108.3
2014	54.63	99.3
2015	9.78	46.60

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد:

♣ صندوق النقد الدولي على الموقع: www.imf.org ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2016/04/24، على الساعة: 18:40

¹ عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص: 4.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في تقلبات مستمرة بفوائض متفاوتة ففي الفترة الممتدة من 2000 و 2002 ويتبين أيضا أن رصيد ميزان المدفوعات أخذ اتجاه تنازلي حيث انخفض من 26.95 مليار دولار سنة 2000 إلى 6.87 مليار دولار سنة 2002 بفارق 20.08 مليار دولار متأثرا بانخفاض أسعار النفط والعائدات المترتبة عليه في تلك الفترة. وكما يتضح أيضا أن الرصيد تزايد سنة 2002 إلى 2006 ليحقق فائض 43.04 مليار ، ثم انخفض بعد ذلك إلى غاية 2009 بفارق 42.67 مليار ليحقق أقل فائض في 2010 بمقدار 7.24 مليار دولار. كما نلاحظ أيضا أن فائض الرصيد أخذ في الارتفاع المستمر إلى غاية 2012 حيث حقق أكبر فائض بمقدار 79.56 مليار دولار ثم أخذ بعد ذلك اتجاهًا تنازليًا تزامنًا مع الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط. ومن خلال الجدول نستنتج أن العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط علاقة طردية.

ثانيا. تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري لدولة الإمارات (1999-2015): يكتسي الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية إلا أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها أثر على وضعيته و لهذا سنقوم من خلال الجدول الموالي دراسة رصيد الميزان التجاري وأثار تقلبات أسعار النفط عليه.

الجدول رقم (02-17): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط لدولة الإمارات (1999-2015)

السنوات	ميزان التجاري (مليار \$)	سعر النفط (\$/ب)
2000	14.826	27.6
2001	11.480	22.6
2002	14.630	24.79
2003	21.312	28.2
2004	27.567	36
2005	42.761	54.1
2006	48.877	66.1
2007	64.171	72.9
2008	62,925	147.27
2009	42.124	63.8
2010	48.878	79.9
2011	106.668	109.8
2012	132.073	111.5
2013	137.246	108.3
2014	-	99.3
2015	-	46.60

المصدر: من إعداد الطالبات :

♣ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، سنوات (2011، 2008، 2015)، على الموقع الإلكتروني:

www.amf.org.ae/ar، تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/5، على الساعة: 18:20.

♣ (-) تعني عدم توفر معلومات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه خلال الفترة 1999-2008 كان كل من تطور رصيد الميزان التجاري و أسعار النفط يسيران في اتجاه تصاعدي وبطريقة طردية، وكذا نلاحظ أيضا أنه خلال الفترة الموالية شهدت أسعار النفط انخفاضا واضحا عقب الطفرة النفطية 2008 وبعد الارتفاع الكبير الذي شهدت مما أثر سلبا على رصيد الميزان التجاري بالتراجع بمقدار 83.47 مليار دولار.

أما بالنسبة للفترة الأخيرة 2011-2015 فنلاحظ التغير في العلاقة بين أرصدة الميزان التجاري وأسعار النفط، حيث أصبحت علاقة عكسية فأخذت أسعار النفط الاتجاه التنازلي الواضح والمستمر والتراجع من 109.8 دولار/ب سنة 2011 إلى 46.60 سنة 2015 أي بما يعادل 50%، في حين أستمرت أرصدة الميزان التجاري في الاتجاه التصاعدي المستمر. مما يوضح اعتماد الدولة على الصادرات الغير نفطية خلال هاته الفترة لتدارك أزمة الانخفاض المستمر لأسعار النفط ويبقى الميزان التجاري يحقق في فائض.

ثالثا. تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل سعر الصرف لدولة الإمارات (1999-2015): لقد تم ربط درهم دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي منذ نوفمبر 1980 حيث يبلغ سعر الصرف حوالي 3.67 درهم للدولار الأمريكي الواحد. وإن هذا الربط يضم لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وخاصة في ظل أسعار النفط المسماة بالدولار الأمريكي وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة في هذه الأسعار مما أدى إلى تقليل مخاطر سعر الصرف وإلى تقليل حدة التذبذبات في العملات المحلية المقومة بالدولار إلى حد كبير¹.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لأثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاد الجزائر والإمارات (1999-2015)

من خلال ما سبق وبعد تطرقنا في المطلبين السابقين لأثر تقلبات أسعار النفط على كل من الاقتصاد الجزائري و الإماراتي، سنحاول خلال هذا المطلب دراسة مقارنة فيما بينهما، وذلك لاستنباط أي البلدين كان أكثر تأثراً لتقلبات أسعار النفط وإلى ما يرجع ذلك، وللقيام بعملية المقارنة قسمنا المطلب إلى فرعين، حيث سنتناول في الفرع الأول المقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي لاقتصاد الجزائر واقتصاد الإمارات، أما الفرع الثاني خصص للقيام بمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي لاقتصاد البلدين.

الفرع الأول: دراسة مقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر والإمارات خلال هذا الفرع سنحصر دائرة المقارنة لأثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الداخلي للاقتصاد الجزائري والإماراتي، حيث سنقوم بمقارنة لمؤشرات الأداء الداخلي للبلدين وأي منها أكثر تأثراً لتقلبات أسعار نفط.

¹ أيمن عبد الكاظم جبار الكريطي، الجملة الخليجية المحلية الفرض والتحديات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص: 76.

أولاً. **مؤشر الناتج الداخلي الإجمالي:** من خلال المطلب الأول و تحليل الجدول رقم (2-7) والجدول رقم (2-10) نستنتج أن مؤشر الناتج الداخلي الإجمالي كان على علاقة طردية مع أسعار النفط لكلا البلدين خلال الفترة 1999-2011، وذلك لاعتمادهما الشبه كلي على العائدات النفطية، أما بالنسبة للفترة 2011-2015 فتبين تغير العلاقة بين المتغيرين إلى علاقة عكسية في كلا البلدين، وهذا راجع لسياسة التي اعتمدها والانتقال إلى التنوع الاقتصادي وذلك ناتج عن آثار الطفرة النفطية لسنة 2008 واستمرار تذبذب أسعار النفط وانخفاضه.

إلا أن الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري كان أكثر تأثراً لتقلب أسعار النفط، ففي الطفرة النفطية لسنة 2008 انخفض سعر برميل "خام الصحاري"* الجزائري بقيمة 33.4 دولار فأثر على الناتج الداخلي الإجمالي لينخفض بقيمة 1070.3 مليار دج، أما بالنسبة للأمارات وفي نفس الطفرة النفطية انخفض سعر برميل النفط " خام مريان الإماراتي" ** بقيمة 83.47 دولار في حين انخفض الناتج الداخلي الإجمالي الإماراتي بقيمة 256.64 مليار درهم. والملاحظ أنه قيمة انخفاض سعر برميل "خام مريان" كانت أكبر من سعر برميل "خام الصحاري"، إلا أن أثره على الناتج الداخلي الإجمالي كان أكبر بالنسبة للجزائر، وهذا راجع لاعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة لها، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات¹.

ثانياً: **مؤشر معدل البطالة:** يتضح من تحليل الجدولين رقم (2-8) و (2-11)، أن لمؤشر البطالة علاقة عكسية مع تقلبات أسعار النفط ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي تتخذها الدولتين لإنعاش اقتصاداتهما نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية والتي تترتب عنها خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدل البطالة². إلا أن هاته العلاقة تغيرت بالنسبة لاقتصاد الإمارات خلال الفترة 2003-2015 وذلك راجع لمتغيرات أخرى فلقد شهدت البطالة ارتفاعاً في فترة 2003-2009 بالمقابل ارتفاع أسعار النفط نتيجة لاعتماد على العملة الأجنبية وكذا في الفترة 2011-2015 فلقد عرفت البطالة انخفاضاً مستمر في حين عرفت أسعار النفط انخفاضاً هي الأخرى ويعزى

* اسم النفط الجزائري.

** اسم النفط الإماراتي.

¹ تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: www.ons.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/04/30 على الساعة: 23:15، مناقشات اقتصادية مقال بعنوان، "1.6 تريليون إجمالي الناتج المحلي للإمارات 2015"، الموقع الإلكتروني: alroeya.ae تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/29، على الساعة: 15:00، تم نشر المقال بتاريخ: 2015/10/04.

² محرك البحث جزائري، وكالة الأنباء الجزائرية، انخفاض نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 حوالي 10%، تم تصفح الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ: 2016/04/14 على الساعة: 13:00، تم نشر المقال: 2010/12/20.

لذلك لسياسة الدولة في التنويع الاقتصادي خارج النفط مما خلق مناصب شغل جديدة. يتضح ما سبق أن مؤشر البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط وأثره جليا عليها، في حين تأثيره أقل على مؤشر البطالة في الإمارات.

ثالثا. مؤشر معدل التضخم: بالرجوع للجدول (2-9) والجدول (2-12) نستخلص أنه تذبذب أسعار النفط أثر واضح وجلي على تطور معدلات التضخم في كلا البلدين، فمعدلات التضخم في دولة الإمارات أن التضخم في الإمارات تعتمد بشكل كبير على الاتجاه الذي ستتبعه أسعار النفط، فلقد شهدت ارتفاعا متواصلا إلى غاية 2008 وذلك تزامنا مع ارتفاعات أسعار النفط المتواصلة ويرجع ذلك إلى طبيعة اقتصاد الإمارات المنفتح على الخارج، فالطلب والعرض العالمي على النفط يؤثر كثيرا في السياسة المالية المتبعة في الإمارات، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط و انخفاض قيمة الدولار الذي يرتبط به الدرهم فإن تكلفة الواردات من السلع ترتفع، وهو الأمر الذي يعني جرعة أخرى من التضخم المستورد. وعقب الازمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار النفط والعقارات تراجعت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها منذ 9 سنوات، وبالإضافة للإدارة الحكيمة للسياسات المالية والنقدية والمتخذة من قبل الحكومة فلم يشهد التضخم ارتفاعا كبيرا منذ ذلك حيث بلغ 3.67 كأقصى حد سنة 2015. أما بالنسبة للجزائر فنستنتج من خلال الجدول إن ارتفاع أسعار النفط عادة ما يترجم إلى ارتفاع معدل التضخم لأسباب مختلفة أولا أنها تؤدي إلى زيادة مباشرة في أسعار الطاقة، ثانيا ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، ثالثا ارتفاع الأسعار يترجم في كثير من الأحيان إلى مطالبات النقابات العمالية برفع مستويات الأجور الإسمية والتي إذا ما تحققت ستضع مزيد من الضغط على التضخم¹.

الفرع الثاني: دراسة مقارنة بين أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر والإمارات

لكل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري وسعر الصرف أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة فهذه المؤشرات يعكسون درجة تداخل الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد العالمي ووصف العلاقات الاقتصادية للدولة وكشف إن كانت الدولة مدينة أم دائنة ومن أهميته هذه المؤشرات أيضا أنها توفر فرصة لتقييم آثار تقلبات الأسعار على اقتصاديات الدول.

¹ جريدة الخبر اليومية الجزائرية، ارتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5% سنة 2011، تم تصفح الموقع: www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles بتاريخ: 2016/04/12 على الساعة: 17:00، تم نشر المقال بتاريخ: 23 جانفي 2013، ص ص: 01، 02.

أولاً. **مؤشر ميزان المدفوعات والميزان التجاري:** لقد تم الاعتماد في هذا التحليل على الميزان التجاري لمعرفة الوضعية الاقتصادية لصادرات النفطية لكل من الجزائر والإمارات في ظل تقلبات أسعار النفط، فخلال الفترة (2007-2000) تبين من خلال الجدول (2-14) و (2-17) أن رصيد الميزان التجاري للإمارات ارتفع بمقدار 49.345 مليار دولار، كما سجل " خام مريان " ارتفاعاً بقدر 45.3 دولار للبرميل، بالمقابل ارتفع رصيد ميزان التجاري للجزائر بقيمة 21.9 مليار دولار وشهد " خام الصحاري " ارتفاعاً ب 41.48 دولار للبرميل خلال نفس الفترة وهنا يظهر تأثير الميزان التجاري للإمارات بارتفاع أسعار النفط أكثر من الميزان التجاري للجزائر ويرجع ذلك إلى قيمة الصادرات في تلك الفترة، كما لوحظ أيضاً أن رصيد ميزان تجاري الإماراتي انخفض بقيمة 20.801 مليار دولار بالتزامن مع انخفاض رصيد الميزان التجاري الجزائري ب 32.82 مليار دولار سنة 2009 ويرجع ذلك الأزمة النفطية آن ذاك. وبعد التعافي العالمي من الأزمة وارتفاع أسعار النفط أخذت أرصدة الميزانين الاتجاه التصاعدي وصولاً لسنة 2013 حيث ارتفع رصيد الإمارات بمقدار 95.122 مليار وارتفع رصيد الجزائر بقيمة 12.39 مليار دولار، لتليها الطفرة النفطية الأخير 2014 والتي انعكست سلباً على أرصدة الموازين. ومما سبق نستنتج أن الميزان التجاري لكلا البلدين يتأثر تأثيراً مباشراً بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وأن العلاقة بين الموازين التجارية وأسعار النفط علاقة طردية بالنسبة للبلدان المنتجة له ¹.

وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن أثر تغير أسعار الصادرات النفطية سينعكس حتماً و بشكل مباشر على رصيد ميزان المدفوعات، وأن تقلبات أسعار النفط لها نفس الأثر على ميزان المدفوعات لكل من الجزائر والإمارات وكلاهما يعتمد على العوائد النفطية في تكوين فائض في رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ثانياً. **مؤشر سعر الصرف:** بعد دراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار تبين من خلال الجدول (2-15) أن سعر صرف دج مرى بثلاث مراحل خلال فترة الدراسة حيث لاحظنا أنه تميز بالاستقرار النسبي في المرحلة الأولى بين 1999 و 2007، كما شهد ارتفاعاً واضحاً سنة 2008 حيث بلغت قيمة العملة الجزائرية 64.58 دج مقابل 1 دولار والسبب راجع إلى الازمة المالية العالمية، أما المرحلة الثالثة فقد عرف الدينار تراجعاً مرة أخرى وذلك من 2009 إلى 2015 حيث وصلت قيمته إلى 100.44 دج مقابل 1 دولار أمريكي في الوقت

¹ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، سنوات (2011، 2008، 2015)، على الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae/ar، تم الاطلاع على الموقع:

نفسه الذي كانت أسعار البترول في انخفاض مستمر، كما تم ملاحظته أيضا في نفس الجدول أن العلاقة بين أسعار النفط وقيمة الدينار /الدولار عكسية¹ خلال الفترة من 1999 إلى غاية 2013 (كلما ارتفع سعر النفط انخفضت قيمة العملة الجزائرية)، أما سنتي 2014 و2015 فكانت فيهما العلاقة طردية بين المتغيرين. وفي ظل هذا التذبذب الحاصل في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار كانت قيمة الدرهم الإماراتي في استقرار تام طول فترة الدراسة بقيمة 3.76 درهم/دولار وهذا راجع لربط الدرهم بالدولار الأمريكي منذ سنة 1980²، وأن هذا الربط يضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وخاصة في ظل أسعار النفط المسماة بالدولار الأمريكي أي أن تقلبات أسعار النفط لم تؤثر على قيمة العملة الإماراتية بالقدر الذي أثرت به على قيمة العملة الجزائرية.

¹ شاكر عبد موسى الساعدي، مقالة بعنوان: العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط والذهب الطردية، على الموقع الإلكتروني:

<http://siyese.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2016/04/30 على الساعة: 23:30

² أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، مرجع سابق، ص:76.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين اجراءات الجزائرية و الإماراتية لاحتواء تقلبات أسعار النفط

شهد الساحة الاقتصادية العالمية بروز ظاهرة اقتصادية جديدة تتمثل في صناديق الثروة السيادية أو ما يعرف بصناديق النفط التي تم أنشائها من قبل معظم الدول النفطية بغية ادخار أو استثمار الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ بداية العقد الحالي¹، وعلى غرار معظم الدول النفطية قامت الجزائر بإنشاء صندوق للنفط يدعى بصندوق ضبط الموارد "FRR". ولتقييم تجربة الجزائر، فسنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة مقارنة مع ثاني أكبر صندوق سيادي عالمياً، وهو أحد صناديق دولة الإمارات والمسمى "بجهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA"

المطلب الأول: التجربة الجزائرية وصندوق ضبط الإيرادات "FRR"

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعانية، والتي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية، إلا أن أسعار النفط تمتاز بحالة عدم استقرار وتذبذب مستمرة، وعليه كان من الضروري التحكم في هذه الموارد وترشيدها بما يخدم الاقتصاد الوطني، بهدف مجابهة الظروف الخارجية و الداخلية التي قد تحدث، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تجربة الجزائر ومدى فعالية صندوقها.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

سنحاول من خلال هذا الفرع تناول مجموعة من الأفكار لإزالة الابهام عن صندوق ضبط الموارد الجزائري من خلال التطرق إلى نشأت وأهمية الصندوق بالإضافة إلى مصادر تمويله ونطاق عمله.

أولاً. نشأة صندوق ضبط الموارد وأهميته: تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي² الذي صدر في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000. في المادة رقم 10 والتي نصت على ما يلي³: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيّد في هذا الحساب⁴:

■ في باب الإيرادات: فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

¹ عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص: 01.

² ج.ج.د.ش، قانون رقم: 2000-2، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

³ ج.ج.د.ش، المادة 10، العدد 37، 2002، ص: 7.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة

- في باب النفقات: ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

وفيما يلي بعض النقاط المحددة لماهية وأهداف الصندوق¹:

1. نوع الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعي البرلمان.
2. مصادر تمويل الصندوق و أهدافه:

❖ فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.

❖ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

3. تسيير الصندوق ومجال عمله: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق. أما عن مجال عمل الصندوق فيتركز أساسا داخل البلد باعتبار وظيفته الرئيسية في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

4. أهمية الصندوق: يستمد صندوق ضبط الإيرادات أو الموارد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية²:

- ✓ مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ✓ ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- ✓ تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.

¹ نبيل بوفليح، "صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، العدد 4، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، 2010، ص 8.

² شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر، ص 9.

الفرع الثاني: تقييم أداء و فعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري

بعد التعرف على صندوق ضبط الموارد ونشأته ومصادره سنحاول من خلال هذا الفرع تقييم أدائه وفعالية في تغطية عجز الميزانية العامة والخزينة والمديونية الخارجية للجزائر

أولا. تأثير صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة : للتحديد الدور الذي يقوم به الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة لدينا الجدول الآتي :

الجدول (18-02) : يوضح تغطية صندوق ضبط الموارد للعجز الميزانية للفترة 2000-2011

السنوات	سعر النفط المرجعي المعتمد لإعداد الميزانية (\$/ب)	موارد صندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)
2000	19	453	-53.19
2001	19	124	68.71
2002	22	27	26.09
2003	19	449	-164.63
2004	19	623	-285.37
2005	19	1369	-338.05
2006	19	1798	-611.08
2007	19	1739	-1159.5
2008	37	2288	-1288.7
2009	37	400	-939.2
2010	37	1318	-1392.3
2011	37	2300	-2363.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد:

♣ احصائيات تقرير البنك المركزي لسنوات (2003،2009،2005)، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2016/05/09 الساعة: 10:00.

♣ FCE: Mouloud Hedirm , note de présentation du projet de la loi des finances pour 2011,p7

♣ (-) الإشارة السالبة تعني حالة عجز.

يوضح الجدول رقم (2-18) تطورات كل من السعر المرجعي عند إعداد الميزانية ومداد خيل صندوق ضبط الموارد التي تستمدتها من الفائض الناتج عن الفارق بين الجباية النفطية المحددة في الميزانية على أسعار السعر المرجعي المحدد لدى وزارة المالية والجباية النفطية الحقيقية المنحجرة عن مبيعات النفط المحسوبة على أساس السعر النفط الحقيقي في الأسواق الدولية، وكذا رصيد الميزانية، فمن الجدول أعلاه نستخلص عدة ملاحظات منها:

➤ بالنسبة للسعر المرجعي في بداية الألفية كانت الجزائر تعتمد على سعر مرجعي لإعداد الميزانية بلغ 19 دولار للبرميل للسنوات 2000 وإلى غاية 2007، لكن مع الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط التي بلغت سنة 2008 حوالي 147 دولار للبرميل ومتوسط سعر 99 دولار للبرميل جعل الدولة ترفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل عند إعداد مشروع الميزانية.

➤ تزايدت موارد صندوق ضبط الموا رد بشكل مستمر منذ أنشائه فقد بلغت موارد الصندوق سنة 2000 حوالي 453 مليار دينار ل ترتفع سنة 2008 إلى 2288 مليار دينار إلا أنه سنة 2009 شهد انخفاض هذا لانخفاض سعر النفط. إذ بلغت موارد الصندوق 400 مليار دينار سنة 2009 لترتفع إلى 2300 مليار دينار سنة 2011.

➤ شهد رصيد الميزانية في بداية الألفية فائض إلا أنه سنة 2003 شهد انخفاض حاد، بسبب العجز في الميزانية بلغت قيمة العجز سنة 2003 حوالي 333 مليار دينار، ليزداد عجز الميزانية ارتفاعاً، هذا نتيجة النفقات المتزايدة.

مما سبق نستخلص ما يلي:

⊖ شهد الصندوق ارتفاعاً ولم يسجل انخفاضاً، هذا يدل على أن الدولة لم تقوم باقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز بل الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل العجز، إلا أنه في سنة 2009 سجلت انخفاض موارد الصندوق وذلك اقترانا مع انخفاض الشديد أسعار النفط مما جعل الدول تقوم بإقتطاعات من صندوق ضبط المواد لتمويل العجز في الميزانية.

ثانياً. أثر ودور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية: قبل أن نبين أثر ودور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية ، لابد أن نعرج على مفهوم الخزينة العمومية في تعرف على أنها: "الخزينة العمومية على أنها مصلحة حكومية وهي الشخصية المالية لأي بلد، حيث تودع الدولة فيها إيراداتها العامة وتنفذ الإنفاق والقرض لتغطية الحاجات المالية المؤقتة أو الدائمة"¹ ، ومن خلال هذا الجزء سنحاول توضيح دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الخزينة العمومية في حالات العجز من العوائد النفطية وذلك بعد صدور القانون

¹ أحمد هني، " العملة النقود " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000، ص: 74.

التكميلي 2006 والذي أوكل مهمة تغطية عجز الخزينة على صندوق ضبط الموارد، وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول (19-02) : يوضح تغطية صندوق ضبط الموارد للعجز الخزينة العمومية للفترة 2000-2011

السنوات	2005 -2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عجز الخزينة المغطى من ص.ض.م	0	92	532	758	364	792	1761
الإيرادات النفطية الموجهة ل ص.ض.م	3045	1798	1739	2288	401	1502	1529
نسبة العجز الكلي للخزينة مغطى من ص.ض.م	%0	510%	30.60%	33.10%	90.80%	52.70%	115.20%
رصيد ص.ض.م في نهاية السنة 12/31	1843	2931	3216	4280	4316	4843	5382
نسبة الموارد الكلية ل ص.ض.م المخصص لتمويل العجز في الخزينة	0%	3%	16.30%	24.40%	28.80%	34.40%	44.40%

المصدر: من اعداد الطالبات بالإستناد إلى:

♣ وزارة المالية الجزائرية، قوانين المالية 2003-2011، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ 2016/05/11 على الساعة: 08:30.

من خلال الجدول أعلاه اتضح لنا ما يلي :

➤ في سنوات 2005-2000 لم نسجل العجز الخزينة المغطى من طرف صندوق ضبط الموارد هذا ناتج إلى أن صندوق ضبط الموارد قبل 2006 لم يكن من مهامه تمويل عجز الخزينة، إلا بعد التعديل القانوني الذي جاء في سنة 2006¹.

➤ من خلال بيانات الجدول رقم (19-2) نلاحظ أن نسبة العجز العام للخزينة المغطى من صندوق ضبط الموارد في تزايد فقد بلغ سنة 2006 حوالي نسبة 5.1% ليترفع سنة 2007 إلى نسبة 30.6% ليستمر

¹ ج.د.ش. أمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.

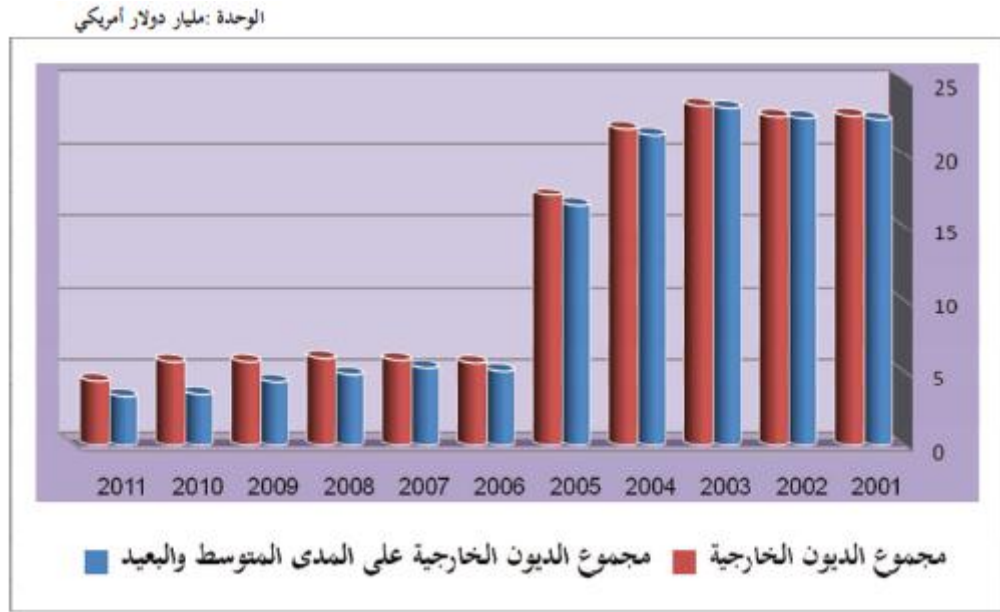
ليصل في سنة 2009 في حدود نسبة 91% ، ليصل أعلى قيمة له في سنة 2011 بنسبة 115.2% أي أن الخزينة العمومية استهلكت كل إيرادات الصندوق الموجهة للعجز الخزينة مع زيادة بنسبة 15% أخذتها الدولة من أموال الصندوق مخصص لأغراض أخرى. نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد في نهاية السنة في نمو متزايد هذا ناتج عن التراكم المسجل في الفوائض الإيرادات ال نفطية لكل سنة و المخصصة لصندوق ضبط الموارد، فقد زاد من 1843 مليار دينار بالنسبة للسنوات الخمسة 2000-2005 منذ أنشائه ليصل إلى 5382 مليار دينار سنة 2011، وهذا ناتج لإيرادات النفطية المتزايدة.

➤ نسبة الموارد الكلية لصندوق ضبط الموارد المخصص للتمويل العجز الخزينة في تزايد ونمو، فقد بلغت سنة 2006 نسبة 3% من الموارد الكلية للصندوق ضبط الموارد والمخصصة لتمويل العجز، لترتفع سنة 2007 إلى نسبة 16.3% من الموارد الكلية للصندوق والمخصصة لتمويل العجز الخزينة، لتصل إلى الضعف النسبة المسجلة سنة 2007 في سنة 2010 حوالي نسبة من 34.4% الموارد الكلية للصندوق ضبط الموارد والمخصصة للتمويل العجز لتزداد سنة 2011 إلى نسبة 44.4% من الموارد الكلية للصندوق والمخصصة للتمويل العجز في الخزينة هذه الموارد المخصصة للتمويل العجز والتي تشهد تزايد نتيجة للتزايد العجز المسجل في الخزينة العمومية. ولتوضيح فإن هذه التخصيصات المتزايدة لتغطية العجز تم ملاحظتها أنها تزايدت منذ سنة 2006، هذا ناتج إلى قيام الدولة بالتسديد المسبق للمديونية في سنة 2006¹، وبما أن أهداف الصندوق هو تمويل عجز المديونية والخزينة ما جعل الجزائر تخصص نسبة كبيرة من إيرادات صندوق ضبط الموارد للتمويل عجز الخزينة بما أن المديونية قد سددت. مما يتبين لنا بأن صندوق ضبط الموارد هو الأداة التي من خلالها الدولة الجزائرية، تغطي العجزات الخزينة نتيجة النفقات المتراكمة بسبب المشاريع الحكومية الهادفة لتحقيق التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية.

ثالثا. أثر وفعالية صندوق ضبط الموارد في تقليل حجم الديون الخارجية : المديونية الخارجية هي تلك العمليات التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية، وقد مرت الجزائر بحقبة كانت لدينا ديون خارجية وأولت مهمة تسديدها على صندوق ضبط الموارد، وفي الشكل التالي سوف نوضح تطور المديونية الخارجية على الجزائر لفترة 2001-2011.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، اقتصاد، مقالة بعنوان " 2006 نهاية الضغط المالي على الجزائر"، على الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/ar/economie ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/04/12 على الساعة 23:00.

الشكل رقم (02-04) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2001-2011)



المصدر: سهام بن حنيش، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر) ص: 34.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه بلغ حجم الديون الخارجية سنة 2001 حوالي 22.4 مليار دولار، لينخفض حجم الديون إلى 16.48 مليار دولار سنة 2005 هذا بعد التسديد المسبق ابتداءً من سنة 2004 وإلى غاية 2006، لينخفض انخفاضاً كبيراً إذ وصل حجم الديون الخارجية إلى 4.40 مليار دولار سنة 2011 وهذا بسبب اختيار الدولة لخيار سداد المسبق لمديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي، بالنظر إلى الفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، وكذا استعمال الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم المديونية الخارجية، فقد وصلت مجموع الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد الموجهة أساساً لسداد المسبق الخارجي حوالي 1820.27 مليار دينار خلال الفترة 2000-2006، مع العلم أن هذه الفترة سجلت انخفاضاً كبيراً للديون الخارجية وهي الفترة التي قامت فيها الجزائر بالتسديد المسبق للديون.

و يمكن تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات ضمن الأهداف المحددة له، في النقاط التالية¹:

- إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومساهمته

¹ - نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7/8 أبريل 2008، الجزائر، ص: 12.

بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية (ارتفاع أسعار النفط) والداخلية (ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي)، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

- ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة (من 2000 إلى غاية 2009)، إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة (من 2000 إلى غاية 2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها للحفاظ على تخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.
- ساهم صندوق ضبط الإيرادات بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2009.
- وفي خضم الطفرة النفطية الأخيرة 2014 فلقد لجأت له الحكومة لمواجهة الخسائر الكبيرة في أرصدة المالية العامة و الانخفاض في المداخيل النفطية للوفاء بالنفقات العامة، حيث انخفضت موارده بشكل حاد وتراجعت بقيمة 1.714,6 في الفترة الممتدة بين 2014 و 2015¹.

المطلب الثاني: نموذج صناديق الثروة السيادية الإماراتية

تمتلك دول الإمارات العربية المتحدة تسعة صناديق سيادية ممثلة كما يلي : أمانة أبوظبي بأربعة صناديق، جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA"، ومجلس أبوظبي للاستثمار "ADIC"، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية "IPIC"، وشركة مبادلة للتنمية "Mubadala"؛ أما أمانة دبي بثلاثة صناديق، مؤسسة دبي للاستثمار "ICI"، واستثمار العالمية "Istithmar World"، ومركز دبي المالي العالمي "DIFC"، وأمانة رأس الخيمة بصندوقها جهاز رأس الخيمة

¹ عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص: 4.

للاستثمار "RAKIA". ومن خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على جهاز أبوظبي للاستثمار كنموذج كونه ثاني أكبر صندوق سيادي في العالم بعد الترويج.

الفرع الأول: جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA"

هو أكبر الصناديق السيادية الإماراتية عمرًا وحجمًا، أنشئ في عام 1976 بأبوظبي، ومصادر أصوله من النفط والغاز، وتقدر حجم الأصول التي يمتلكها بنحو 773 مليار دولار في 2015، وتخضع إدارته لحكومة أبوظبي، واستثماراته تدار من قبل مدير داخلي وآخر خارجي. ويعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار المؤسسة الثانية الأكبر من حيث الأهمية في اقتصاد أبوظبي بعد المجلس الأعلى للبترو (SPC) وهو يعمل تحت إشراف مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية، كما أخرج "ADIA" عدة كوادر عينوا كوزراء في مختلف الوزارات في الإمارات¹.

أولاً. نشأة الصندوق: أنشئ جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) في عام 1976، بهدف الاستثمار في أصول أمانة أبوظبي من خلال استراتيجية الاستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة، مهمته استثمار الأموال نيابة عن حكومة أمانة أبوظبي، و توفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للأمانة ومنذ نشأته قام جهاز أبوظبي للاستثمار ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية كمستثمر موثوق ومسؤول².

يتمثل نجاح "جهاز أبوظبي للاستثمار" في فريق عمل مكون من 1500 عامل من الإمارات العربية المتحدة و أكثر من 60 جنسية عالمية، يمتلكون أعلى مستويات القيادة والنزاهة والمهنية. يعتمد جهاز أبوظبي للاستثمار على مجموعة من القيم والمبادئ التنظيمية، التي توجه طريقة عمله وكذا عملية اتخاذ القرارات، هذه القيم تلعب دوراً أساسياً في قيادة الأفراد والصندوق لتحقيق نمو طويل الأجل ونجاح أعماله وهي³:

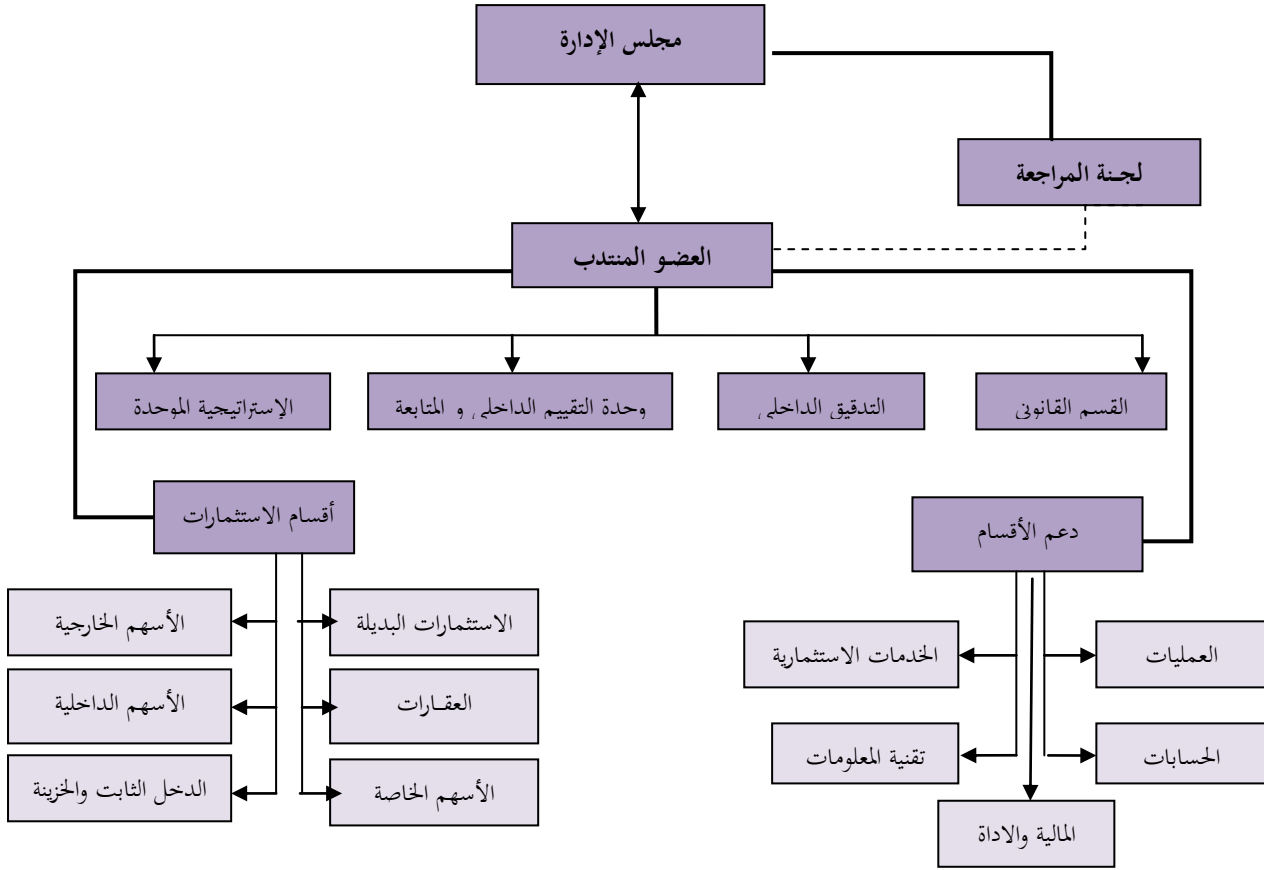
- الابتكارات الحكيمة.
- التعاون الفعال.
- التنفيذ المتقن.

¹ تقرير معهد صناديق الثروة السيادية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/05/11 الساعة: 22:00

² Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review 2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013, P5.

³ Ibid cit ,p:11.

الشكل رقم (02-05) يوضح الهيكل التنظيمي لجهاز أبوظبي للاستثمار



Source : Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review 2012, for day, 20/04/2016.

يوضح الهيكل التنظيمي لـ "ADIA" صورة لمختلف أقسامه وتوزيعات كل قسم حسب الوظيفة المخصصة له، كما أن المناصب والمسؤوليات بداخله تأخذ الشكل الهرمي ابتداءً من رئيس مجلس الإدارة والممثل في رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" وهو المكلف بتعيين مجلس إدارته. كما يشغل منصب العضو المنتدب الشيخ "أحمد بن زايد آل نهيان" ويعتبر هذا المنصب المسؤول على مختلف الأقسام الأخرى، كما أن الشيخ "أحمد بن زايد آل نهيان" له صلاحية بأن يرأس مجلس إدارة "ADIA" في حالة انشغال حاكم إمارة أبوظبي، وعلى هذا نلاحظ أن هناك رقابة استثنائية عليه. وما يلاحظ كذلك أن جهاز أبوظبي يستثمر في مختلف القطاعات والمناطق.

ثانياً- استراتيجية جهاز أبوظبي للاستثمار: تتطلع استراتيجية الاستثمار في جهاز أبوظبي للاستثمار في النظر إلى أبعد من الأهداف القصيرة الأجل، والتركيز على استراتيجيات تهدف إلى الاستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل. يبدأ نهج الصندوق من خلال تحديد مستوى مقبول من المخاطر، ومن ثم بناء استراتيجية استثمارية خارجية عن طريق إضافة مجموعة متنوعة من فئات الأصول التي تتيح لنا تحقيق أقصى قدر من العائدات في إطار هذه المعايير، وذلك بدعم من المحللين الكميّين، وتحديد الاتجاهات الجديدة والناشئة في الاقتصاد العالمي ومن ثم

مقارنة المخاطر والعائدات المحتملة من فئات الأصول المختلفة، وفي الأخير الحصول على المحفظة الموصى بها التي تحتوي على أكثر من عشرين من فئات الأصول والفئات الفرعية، لكل منها وزن ثابت مشكلة جهاز أبوظبي للاستثمار، كما تقترح استراتيجيات متوسطة الأجل حول المعيار بهدف تعزيز العوائد. تتطلب الاستراتيجية الاستثمارية توازنا دقيقا بين الانضباط والمرونة: الانضباط لضمان بقاء حافطة مع رؤية طويلة الأجل من جهة، والمرونة للتكيف مع التغيرات الكبرى متقدما على الاتجاهات الطويلة الأجل من جهة أخرى، مثل قرار للبدء في الاستثمار في البدائل في وقت مبكر في 1986 وفي الأسهم الخاصة في عام 1989¹.

الفرع الثاني: أهداف جهاز أبو ظبي للاستثمار علاقته بالدولة

يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار أضخم صناديق الاستثمار في العالم، وأهدافه متمثلة في جمع الفوائض واستثمار هذه الفوائض بالنيابة عن الدولة وهو جهاز استثماري مستقل يعمل عمله دون الرجوع للدولة أو المؤسسات الاستثمارية التابعة لها.

أولاً: أهداف جهاز أبو ظبي للاستثمار: تتمثل هاته الاهداف في ما يلي²:

- 1- الهدف الاستثماري: يتمثل في استثمار الأموال نيابة عن حكومة أبوظبي وتوفير الموارد المالية لتأمين، أوكلت له مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في أبوظبي والحفاظ على الرفاه المستقبلي للأمة.
- 2- توزيع الأصول: أخذت "ADIA" تنوع محفظته الاستثمارية بمرونة استجابة للتغيرات الكبرى الحاصلة في البيئة الاستثمارية من خلال الاستثمار في البدائل اعتباراً من سنة 1986 و الأسهم الخاصة في سنة 1989، وتحديد مستوى ومزيج من الأصول لتعظيم العوائد المتوقعة تخضع لتحمل المخاطر والقيود على السيولة المناسبة.
- 3- غالباً ما يحاول " ADIA " الحفاظ على حصة امتلاك أقل من 4.5% في الشركات لتجنب الكشف.
- 4- إنشاء تفويضات ضمن فئات الأصول والفئات الفرعية: تخصيص وإدارة الأموال عبر التفويض على الصعيدين فئة الأصول / لأصول.
- 5- التعريف القياسي: وضع معيار السياسة لكل المراكز الاستثمارية التي يمكن تحقيقه وعاكسة للأصل / فئة فرعية الأصول، ويقاس بنجاح فرق الاستثمار ضد أهداف المصممة خصيصاً.
- 6- وضع مبادئ توجيهية: المبادئ التوجيهية لمديري الاستثمار التي تسلط الضوء على أهداف المركز الاستثماري وتحديد المعوقات الاستثمارية ذات الصلة.

¹ الموقع الإلكتروني <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/62c0f4f3-5237-4e43-92d4-896c32023014>، تم الاطلاع يوم 2016/05/10، على الساعة: 9:30

² سليمان زواري فرحات، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012، ص:183.

ثانياً: علاقة جهاز أبوظبي للاستثمار مع الدولة : ينفذ جهاز أبوظبي للاستثمار برنامج استثماراته بشكل مستقل من دون الرجوع إلى حكومة إمارة أبوظبي أو أي من المؤسسات الحكومية التي تتولى الاستثمار نيابة عن الحكومة. وينفذ مدير الجهاز مهامه بموجب القوانين مع تحمله مسؤولية تطبيق سياسة الجهاز وإدارة شؤونه بما في ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ويتولى مهمة الممثل القانوني للجهاز في التعامل مع الأطراف الأخرى. وليس للجهاز علاقة أو توجهات بما يخص قضايا إنفاق حكومة أبوظبي كما أن أصول الجهاز ليست مصنفة كاحتياطات عالمية، وتوفر حكومة أبوظبي الأموال الفائضة في موازنتها وغيرها من الأموال الأخرى ويطلب من الجهاز توفير الموارد المالية التي تطلبها الحكومة حسب الحاجة لضمان وتوفير متطلبات الصالح العام في الإمارة، وفي المجال التطبيقي تتم عمليات سحب الأموال من قبل الحكومة بشكل غير منتظم خاصة في الحالات التي تصل فيها أسعار السلع الرئيسة إلى مستويات دنيا¹.

ثالثاً: تقييم أداء وفعالية جهاز أبوظبي للاستثمار: أنشأ جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) لغرض استثمار الأموال بالنيابة عن حكومة، وتم تصنيفه تبعاً للمؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، في آخر تقرير لها والصادر في 2015 كثنائي صندوق سيادي في العالم بموجودات تقدر بـ 773 مليار دولار²، وذلك من خلال مسيرته الزاخرة بالإنجازات الكبيرة والنجاحات المتواصلة و أداءه الفعال. وتتجلى فعالية الجهاز في ما يلي³:

- بلغ العائد السنوي على استثمارات جهاز أبوظبي للاستثمار نهاية 2014 قدر 7.4% خلال الـ 20 سنة الماضية، و 8.4% لفترة 30 سنة، بحسب تقرير الجهاز.
- أن الجهاز يسعى للاستثمار بنسب مختلفة في عدد من أرجاء العالم بنحو 35% كحد أدنى و 50% كحد أقصى في أميركا الشمالية و 20% كحد أدنى ونحو 35% كحد أقصى في أوروبا وبما لا يزيد على 15% ولا يتجاوز 25% في الأسواق الناشئة*، إضافة إلى 10% كأدنى حد و 20% كأقصى حد في أسواق دول آسيا المتقدمة.

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ac/economics/page/62c0f4f3-5237-4e43-92d4-896c32023014>، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/05/10، على الساعة: 13:00.

² مقالة بعنوان، "تصنيف أكبر الصناديق السيادية في العالم"، على الموقع: www.skynewsarabia.com/web/article/696183، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/09. على الساعة: 14:20.

³ مقالة بعنوان: "18,2% العائد على استثمارات جهاز أبوظبي للاستثمار"، على الموقع الإلكتروني: www.alittihad.ac/details.php?id=58253&، تم الاطلاع عليه يوم 2016/5/09، على الساعة: 15:00.

* وتجدر الإشارة بأن استخدام مصطلح الأسواق الناشئة ليس حدثاً نشأ السوق، وإنما تطلق على مجمل أسواق الأوراق المالية التي سجلت نشاطاً ملحوظاً في العشريتين الأخيرتين كبوصة إسطنبول و بورصة الكويت.

• يقوم الجهاز بتنفيذ برامجه الاستثمارية بشكل مستقل دون اللجوء إلى حكومة أبوظبي، وليس للجهاز رؤية حول متطلبات إنفاق حكومة أبوظبي أو الجهات الحكومية الأخرى المؤسسة من قبل الحكومة بغرض ممارسة الاستثمارات.

• يهدف الجهاز بما يملكه من مواهب وكفاءات، إلى إعداد جيل وطني مقتدر من خلال عمليات التطوير ودورات التدريب.

• يملك الجهاز عمليات استثمارية منظمة تهدف إلى جني أرباح مستدامة على المدى الطويل ضمن معايير راسخة للمخاطر تشمل الهدف من الاستثمار وتخصيص الأصول وتوفير التفويضات الخاصة بالأصول وتعريف المؤشر وتقديم التوجيهات ومن ثم الانتقال إلى عملية التنفيذ.

• يقوم الجهاز باستثمارات مباشرة في الأسواق المالية، بجانب الشركاء المؤثوقين عبر شبكة ضخمة من المديرين الخارجيين من ذوي الكفاءة العالية.

• يعمل بالجهاز 38 خبيراً و1500 موظف من 60 جنسية، 33% منهم إماراتيين، مقابل 38% من آسيا، ونحو 10% من منطقة الشرق الأوسط، و12 من أوروبا، و7% من الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: مقارنة بين سياسات الحكومة الجزائرية والحكومة الإماراتية لاحتواء تقلبات أسعار النفط

من خلال المطلبين السابقين و خلال عرضنا للتجربتين نجد أن لكل بلد ظروفه ومتطلباته الخاصة التي تختلف من بلد لآخر. ولهذا، فإن الاستراتيجية التي تصلح لبلد ربما لا تصلح في البلد الآخر، ولكن الأمر الثابت هو أن التجارب العالمية الناجحة تؤكد أن إنشاء صناديق (أيًا كان مسماها) لإدارة واستثمار الفوائض تعتبر أفضل وسيلة لضمان استثمار تلك الفوائض بما يخدم المصلحة العامة الحالية والمستقبلية. وقد تختلف تلك الصناديق في أولويات استراتيجياتها الاستثمارية (في الداخل أو في الخارج) تبعاً لظروف وحجم كل قطر، ولكن وجود الصندوق يظل الأساس الصلب للاستثمار الأمثل للفوائض. كما لاحظنا خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية، والتجربة الإماراتية أنه هناك نقاط تشابه واختلاف بين الصندوقين، حيث يكمن وجه التشابه في كونهما يعتمدان على الفوائض النفطية في تحصيل إيراداتهم، أما أوجه الاختلاف فمن أهمها:

➤ من حيث نوع الصندوق: فنندوق ضبط الإيرادات الجزائري "FRR" هو صندوق سيادي حكومي محلي

(داخلي)، أما جهاز أبو ظبي للاستثمار فهو جهاز مستقل (داخلي/ خارجي).

➤ من حيث هدفه: يهدف صندوق ضبط الإيرادات الجزائري إلى تمويل عجز الخزينة العمومية، أي العجز في

الموازنة وكذا تخفيض المديونية العمومية، بالإضافة إلى ضبط الموازنة العامة على المدى البعيد، أما بالنسبة

لجهاز أبو ظبي للاستثمار فهدفه يكمن في استثمار الأموال نيابة عن حكومة أبوظبي وتوفير الموارد المالية لتأمين، أوكلت له مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في أبوظبي وكذا تنويع الاصول.

➤ **من حيث الاستراتيجية:** إن استراتيجية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري قصيرة المدى تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة من خلال تغطية العجز في الموازنة وتخفيف المديونية الخارجية، أما بالنسبة لجهاز أبو ظبي فاستراتيجيته بعيدة المدى تتطلع إلى النظر والتركيز على استراتيجيات تهدف إلى الاستدامة. وذلك من خلال تحديد مستوى مقبول من المخاطر، ومن ثم بناء استراتيجية استثمارية خارجية عن طريق إضافة مجموعة متنوعة من فئات الأصول التي تتيح لنا تحقيق أقصى قدر من العائدات.

➤ **من حيث الرقابة:** نجد أن الصندوق ضبط الإيرادات الجزائري على يخضع لأي رقابة، في حين جهاز أبو ظبي للاستثمار يخضع لرقابة استثنائية.

كما تم الاستنتاج من خلال تحليل التجربة الجزائرية و الإماراتية أن الصورة كانت شديدة الوضوح والشفافية لدى جهاز أبو ظبي للاستثمار، ويظهر ذلك من خلال استراتيجياتها وهدفها الاستثماري، ومن هنا نتعدد مسؤولية هذا الأخير، إذ من خلال التنظيم القانوني المنشئ لجهاز أبو ظبي للاستثمار، يمكن التعرف بدقة تامة عن إجمالي الفوائض والجهة المعنية باستثمارها وكيفية إدارتها واستثمارها للموارد الاستثمار، والأكثر من هذا فإن أي مواطن أماراتي يمكنه التعرف على وضعية الجهاز وذلك بكل سهولة من خلال تصفحه الموقع الإلكتروني الرسمي لجهاز أبو ظبي للاستثمار. وهذه الشفافية والوضوح غير موجودة لدى صندوق ضبط الإيرادات الجزائري باعتباره يندرج ضمن حساب خاص في الميزانية العمومية للدولة، مما يجعله غير قابل لرقابة البرلمان، كما أن الصندوق الجزائري "FRR" يفتقر إلى هيكل تنظيمي مشابه لجهاز أبو ظبي مما يجعل سياسته الاستثمارية غالباً ما تتسم بالضبابية، كما أن جهاز أبو ظبي ينشط الداخل و الخارج عكس الصندوق الجزائري المقتصر على العمل بالداخل ومهمته ليست استثمارية ولا يهدف إلى تجديد أصوله لصالح الأجيال القادمة، أي أن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري أهدافه تعتبر قصيرة ومتوسطة المدى عكس جهاز أبو ظبي الذي يهدف إلى الحفاظ على ثروة البلد للأجيال القادمة بعد نضوب النفط أو التحول إلى مصادر طاقة جديدة.

خلاصة

يعتبر النفط بالنسبة للدول المنتجة له لاسيما العربية منها المحرك الاساسي للاقتصاد، وتمثل عوائده أهم المداخل لهذه الدول حتى أصبحت تسمى بالدول الريعية. ومن خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل اتضح أن الجزائر و الإمارات تتشارك مع تلك الدول في هذه السمة، وهناك علاقة ارتباط تشابكية بين اقتصادهما الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال الاقتصادي لكلا البلدين يتوقف على حركة أسعار النفط وقيمة صادراته وعوائده، مما أثر على أداء اقتصادهما الداخلي والخارجي وجعل كل منهما عرضة للصدمات الخارجية. إلا أن الاختلاف يكمن في شدة التأثير لهاته التقلبات ووقعها على الاقتصاد، فهشاشة الاقتصاد الجزائري جعلها أكثر تأثراً بالرغم من أن الإمارات تعتبر أكثر عرضة لانفتاح اقتصادها وانكشافه للعالم.

ولقد عملت الجزائر والإمارات للتقليل من حدة هذه الصدمات على اقتصادهما من خلال إطلاق سياسة احتواء لتقلبات أسعار النفط حيث اعتمدت الجزائر سياسة صندوق ضبط الإيرادات للامتصاص الفوائض المالية من عائدات النفط لتمويل العجوزات في موازنتها، كما عملت الإمارات أيضا على إنشاء العديد من الصناديق الثروة السيادية وأهمها جهاز أبو ظبي للاستثمار (جهاز الأجيال القادمة) يهدف إلى جمع الفوائض النفطية واستثمارها وتكوين ثروة للأجيال القادمة.

لقد استحوذ سوق النفط العالمي على قدر كبير من الاهتمام، وحظي تطوره بمتابعة مستمرة لما يقوم به من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر النفط بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة له، والتي من أهمها الدول العربية على رأسهم الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

ولقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات كل من الجزائر والإمارات و السياسات المتخذة لمواجهة هذه التقلبات و محاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع والاجابة على التساؤل المطروح "ما مدى فعالية أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في دولة الجزائر والإمارات العربية المتحدة؟" اعتمدنا في الفصل الأول على إعطاء نظرة عامة لأساسيات الدراسة (السياسة المالية) و(تطور النفط وتقلبات أسعاره) وآليات تأثير أسعار النفط على السياسة المالية.

أما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على تطور الموازنة العامة وأسعار النفط لكل من الجزائر والإمارات بالإضافة إلى مقارنة تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الداخلي والخارجي لكلا البلدين وفي ختام هذا الفصل كان لابد من إبراز السياسات المعتمدة لاحتواء الأزمات النفطية لكل من الجزائر والإمارات.

❖ اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في سياق البحث و قصد الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها، والتي وضعت كإجابة مبدئية:

✓ إثبات صحة الفرضية الأولى : والتي تنص على " تهدف السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لدولة ومن أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم والبطالة، والتوازن في ميزان المدفوعات، وتعتمد في ذلك على أدواتها المباشرة والغير مباشرة". وبعد القيام بالبحث تم تأكيد صحة أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ففي حالة الفجوة الانكماشية يتم معالجتها عن طريق السياسة المالية التوسعية من خلال الاعتماد على أدواتها بزيادة الانفاق وخفض الضرائب والعكس في حالة الفجوة التضخمية يتم خفض الانفاق وزيادة الضرائب وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات عمالة كاملة، كما تهدف أيضا إلى خفض معدلات التضخم عن طريق تكيف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة، وكذا عن طريق التسعير المباشر لمنتجات القطاع العمومي.

✓ إثبات صحة الفرضية الثانية: والتي تنص على "من العوامل المحددة لأسعار النفط نجد النمو الاقتصادي العالمي والعوامل الجيوسياسية، ولتقلبات أسعار النفط أثر بالغ على الأداء الاقتصادي الداخلي الخارجي للجزائر والإمارات". ومن خلال البحث تم تأكيد صحة أن أهم العوامل المحددة لأسعار النفط هو النمو الاقتصادي العالمي حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط. وتمثلت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب العالمي من خلال تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب، وجدنا من أهم العوامل الجيوسياسية، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، كما تلجأ لتخزينه لمواجهة العجز المتوقع.

✓ إثبات صحة الفرضية الثالثة: والتي تنص "إن تقلبات أسعار النفط جعلت من الدول الريفية عرضة لصدمات الخارجية، مما جعلها تتخذ تدابير وسياسات لمحاولة تخفيف حدة وطء هاته التقلبات على اقتصادياتها، فقامت بإنشاء صناديق لثروة السيادية لجمع الفوائض المالية النفطية لمجابهة أخطار انخفاضات الأسعار". وبعد البحث الذي أجري تم تأكيد صحة أن الدول الريفية من أكثر الدول عرضة لصدمات تقلبات الأسعار وذلك اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية في تكوين إيراداتها العامة مما يجعلها أكثر تأثرا من باقي الدول بأي انخفاض مفاجئ قد يطرأ على السوق النفطية مما سيأثر حتما بالسلب على مستوى أدائها الاقتصادي الداخلي (الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر معدلات البطالة والتضخم) والخارجي (أسعار الصرف، رصيد الميزان التجاري الذي بدوره سيأثر على رصيد ميزان المدفوعات)، ولتقليل من حدة مخاطر انخفاض أسعار النفط عملت الجزائر على إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي كان هدفه جمع فوائض العوائد النفطية لتغطية عجز الميزانية والخزينة في حالة العجز بالإضافة إلى تغطية المديونية الخارجية، كما عملت الإمارات العربية المتحدة أيضا على إنشاء أجهزة لاحتواء تقلبات الأسعار والتي كان أهمها جهاز أبو ظبي للاستثمار والذي كان هدفه استثمار فوائض العائدات النفطية لصالح الأجيال القادمة.

❖ نتائج الدراسة: وبعد قيامنا بهذا البحث يمكننا تقسيم النتائج المتواصل إليها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية:

■ النتائج النظرية:

☞ تعتبر السياسة المالية هي العماد الأساسي للاقتصاد الذي يركز عليها في تحقيق أهدافه والتي من أهمها الاستقرار الاقتصادي وتخفيض البطالة والتضخم بالإضافة إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق أدوات السياسة المالية المباشرة والغير مباشرة.

☞ يعد النفط مادة استراتيجية ومصدر رئيسي للطاقة تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسة مما يضفي عليها الطبيعة الدولية، ولقد تم اعتماد نقطتين أساسيتين لتسعيره: نقطة أساس وحيدة للتسعير، الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العالمي العامل الأساسي للتسعير بسبب ارتباطه الكبير بالطلب البترولي، معبراً عنه بالعلاقة الطردية في ما بينهما، مما أضفى على سوق المحروقات تذبذباً وعدم استقرار وتقلبات حادة في الأسعار.

☞ يمكن رد فعالية سيرورة السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي العجز الموازي بالإيرادات العامة والعوائد النفطية بالأخص، لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي يآثر عليها سلباً لارتباطها المباشر بمستويات وحدة تقلب أسعار النفط في السوق الدولية.

■ النتائج التطبيقية:

☞ إن الإيرادات النفطية هي المحدد المالي للسياسة المالية للجزائر فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً به، فينتعش الاقتصاد الجزائري في حالات ارتفاع النفط وتمارس الدولة سياسة مالية توسعية، والعكس في حالات الانخفاض الأسعار فتلجأ الدولة إلى السياسة المالية الانكماشية وسياسات التقشف. أما بالنسبة لدولة الإمارات إلا أنها أقل ارتباطاً ويرجع ذلك لسياسة الحكيمة التي انتهجتها للاستفادة من هبة النفط، حيث اعتمدت على إيراداته لتنمية اقتصادها، من خلال تنمية القطاعات الأخرى و إنعاشها لتتوجه بذلك إلى التنوع الاقتصادي والخروج من الريعية.

☞ إن لتقلب في السوق النفطي أثر بالغ على اقتصاد الجزائر، مما جعل المؤشرات الاقتصادية ترتبط وتتذبذب وفقاً لتغيرات، أما بالنسبة للاقتصاد الإماراتي فنجد أنه أقل وطناً وتأثراً به، فبعد الطفرة النفطية 2008 وانخفاض أسعار النفط انخفض الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري بقيمة 1070.3 مليار دج في حين تراجع الناتج الداخلي الإجمالي الإماراتي بقيمة 256.64 مليار درهم.

نستنتج من التجربة الجزائرية "الصندوق ضبط الموارد" وتجربة الإمارات وبالتحديد "جهاز أبو ظبي للاستثمار" أن الصندوق الإماراتي يتسم بالوضوح والشفافية، وعليه رقابة استثنائية ويهدف لتحقيق تنمية مستدامة، أما بالنسبة لصندوق الجزائري فيتسم بالضبابية وعدم الإفصاح ولا يخضع لأي رقابة أهدافه قصيرة المدى.

❖ التوصيات:

من خلال هذا البحث تبين لنا مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات الصادرات النفطية، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية كذلك كون هذا المورد موردا ناضبا وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالميا لا يتجاوز العمر الافتراضي للنفط 130 سنة. لهذا وجب على الجزائر إيجاد بدائل تجنبها الاستمرار في الاعتماد الكلي على العوائد النفطية الذي أصبح الاقتصاد الجزائري فريسة لها. نقترح في هذا الصدد:

❖ الاقتداء بالاقتصاد الإماراتي بسياسة حقن فائض العوائد النفطية في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت و مستمر.

❖ ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، وتوجيه نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

❖ تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.

❖ الاقتداء بالاقتصاد الإماراتي من خلال تسليط رقابة محكمة واستثنائية على صندوق ضبط الموارد، وذلك لحماية المال العام والتحكم في توزيع نفقاته.

❖ تقليل الحكومة من اعتمادها المفرط على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الميزانية العامة، لاستثمار فوائضه في مشاريع تنموية.

❖ آفاق الدراسة: بعد هذه الدراسة، واستخلاص النتائج السابقة، وتقديم الاقتراحات، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع، أو قد تطرأ تغيرات في الاقتصاد كون الموضوع حساس ومتجدد، هذا ما يستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة امتداد. من أهم هذه المواضيع نقترح:

• ما مدى فعالية أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في دولة الجزائر والنرويج؟

• ما هي انعكاسات تصدير الغاز الصخري على الاقتصاد الجزائري؟

• كيف يساهم صندوق ضبط الموارد في خلق مضاعف استثمار؟

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
3. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
4. داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الاسلامي، ط1، دار مجد لاوي لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
6. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
8. عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
9. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.
10. عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
11. كامل بكري وآخرون، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.
12. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر.
13. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.
14. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2006.
15. مسعود سميح عبد الفتاح، الموسوعة الاقتصادية، ط1، ج1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008.
16. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

❖ الرسائل والأطروحات:

1. أحمد سالم عويمر الهامري صالح، "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات"، (مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008).
2. اريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011).
3. السعيد رويج، "التطور التاريخي لا سعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013).
4. أمينة عتو، "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012"، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر) 2012.
5. بن حنيش سهام، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013).
6. حمزة سيلام، فاتح ولد بزويو، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية وبنوك، 2014).
7. خلوط فوزية، " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004).
8. دبية علي، "تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013).
9. درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، (اطروحة دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006).
10. رويج السعيد، "التطور التاريخي لا سعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013).
11. زواري فرحات سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012).
12. سمية زويش، "السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2015).

13. سمية زويش، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2015).
14. سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي والمؤسسات)، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر.
15. سيلا م حمزة، ولد بزيو فاتح، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند، تخصص مالية و بنوك، 2014).
16. صالح أحمد سالم عويمر الهامري، "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات"، (مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008)،
17. علي المعمرى، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008)
18. علي ديبية، "تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تسيير واقتصاد بترولي)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
19. محمد اريا الله، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011).
20. محمد بصدیق، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009).
21. مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، (اطروحة دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006).
22. موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي والمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر).

❖ الدوريات والمجلات:

1. إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 128، شتاء 2009.
2. أحمد آل درويش و اخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، حقوق النشر صندوق النقد الدولي.
3. أحمد نصير، "إختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام و أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري" خلال الفترة 1970-2014"، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014.

4. براهيم بلقلا، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلة الباحث، العدد12، 2013.
5. سمية موري و عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة ثلاثية، العدد:71، جامعة بشار، الجزائر، 2015
6. عبد الحميد مرغيت، مقالة بعنوان "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
7. ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008.
8. محمد بن زيان و عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012.
9. محمد خالد المهاني، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا، 2014.
10. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، الذهب الاسود، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 6، 2013
11. نبيل بوفليح، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، المجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
12. نشرة صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد الأقليمي منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى"، مجلة الكترونية، 15 أكتوبر 2015، بروكسل.
13. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، 2012

❖ التقارير والقوانين والمراسيم:

1. التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، 2015.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية"، أبو ظبي، الإمارات، 2010.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر، أبو ظبي، الإمارات، 2011.
4. التقرير السنوي للبنك الجزائر، 2000-2015.
5. التقرير السنوي، وزارة المالية الجزائرية، 2008-2013.
6. تقارير البنك الدولي.
7. تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014.

8. تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة.
9. تقارير صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2008.
10. تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، "التطورات في مجال الطاقة"، سنوات : (2002، 2004، 2005، 2009، 2010، 2012، 2014، 2015).
11. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل (أوابك) العدد 41، 2014.
12. تقرير المجلس السنوي الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 2004
13. تقرير صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2011.
14. تقرير صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2015.
15. ج.ج.د.ش. أمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادئ الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006، المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 .
16. ج.ج.د.ش. قانون رقم: 2000-2، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
17. قانون المالية 2013 .
18. قانون المالية 2015 .
19. مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، "صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات المتعارف عليها"، 15 سبتمبر 2008.

❖ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1. مزارشي فتيحة ومداني حسبية، مداخلة بعنوان: استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في اطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7-8 افريل 2015.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

❖ الكتب:

1. Jean Pierre Ange lier, énergie international 1987-1988, Economico 1987
- ❖ المذكرات والاطروحات:
1. Christine Eva Muller, OIL AND ITS IMPACT ON ECONOMICS AND FINANCIAL MARKETS, Master Thesis, University of St Gallen, 2009.

❖ تقارير ومقالات ونشريات :

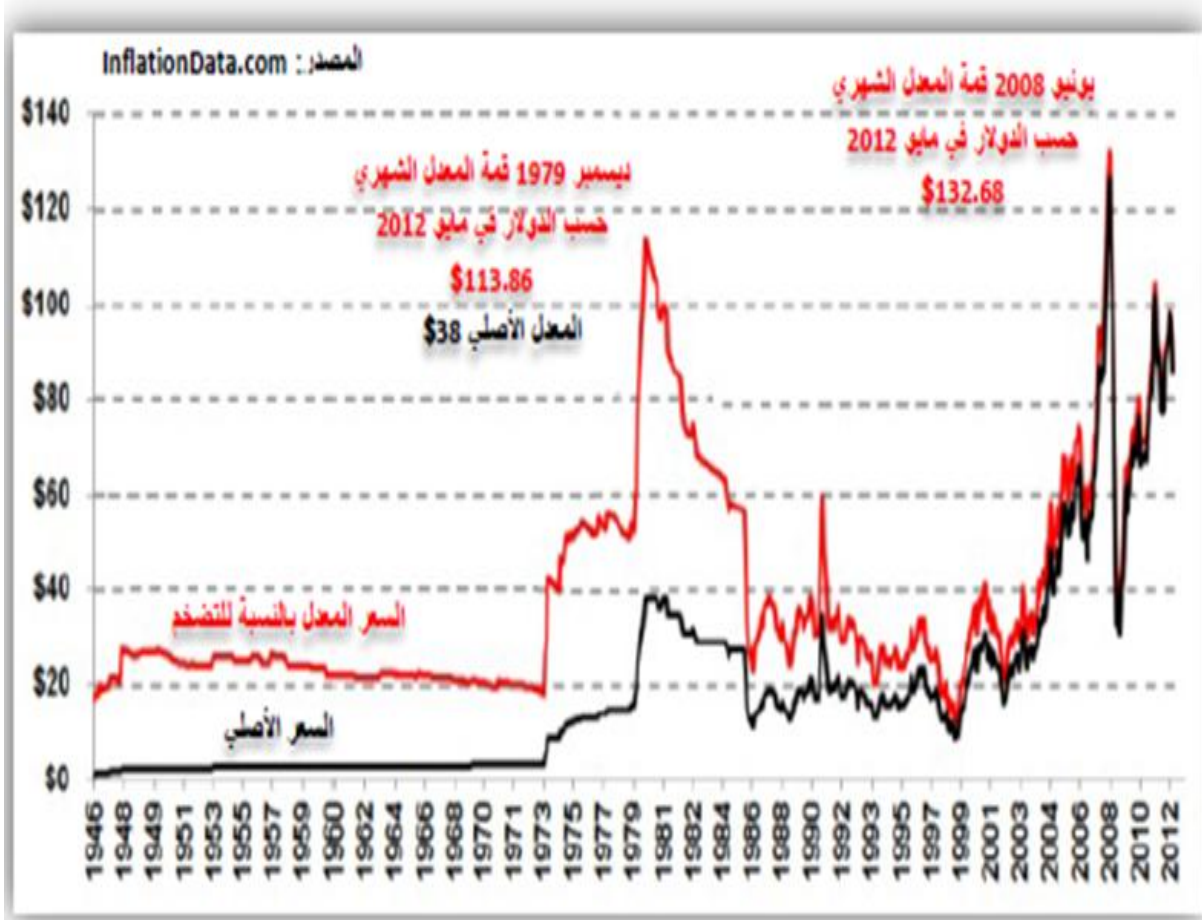
1. 1Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013.
2. Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review2012.
3. FCE: Mouloud Hedirm , note de présentation du projet de la loi des finances pour 2011,p7.

ثالثا. مراجع إلكترونية:

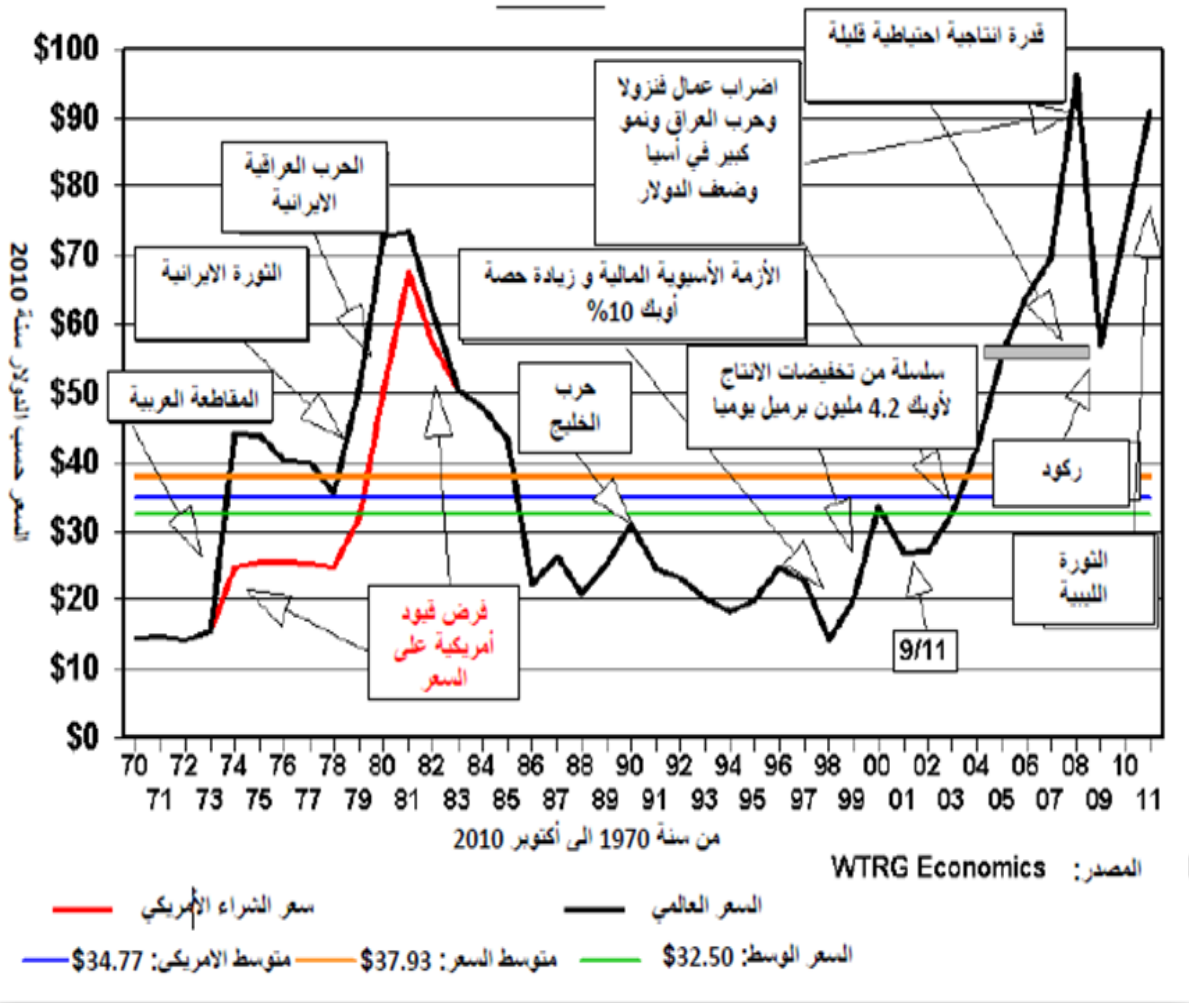
1. الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/26694>، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/14.
2. الموقع الإلكتروني: www.istathmir.com، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/15/5.
3. تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: www.ons.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/04/30.
4. جريدة الخبر اليومية الجزائرية، ارتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5% سنة 2011، تم تصفح الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles، بتاريخ: 2016/04/12.
5. شاكر عبد موسى الساعدي، مقالة بعنوان: العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط والذهب الطردية، على الموقع الإلكتروني: <http://siyese.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84>
6. صندوق النقد الدولي على الموقع: www.imf.org، تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/03.
7. متابعات اقتصادية مقال بعنوان، "1.6 تريليون إجمالي الناتج المحلي للإمارات 2015"، الموقع الإلكتروني: alroeya.ae تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/29.
8. متابعات اقتصادية، مقال بعنوان، "1.6 تريليون إجمالي الناتج الداخلي للإمارات 2015"، الموقع الإلكتروني: alroeya.ae تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/29.
9. محرك البحث جزيريس، وكالة الأنباء الجزائرية، انخفاض نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 حوالي 10%، تم تصفح الموقع: www.djazairess.com، بتاريخ: 2016/04/14.
10. محرك البحث جزيريس، وكالة الأنباء الجزائرية، انخفاض نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 حوالي 10%، تم تصفح الموقع: www.djazairess.co، بتاريخ: 2016/04/14.

11. مقالة بعنوان: "الإمارات العربية المتحدة - التضخم"، على الموقع الإلكتروني: ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-inflation-rate.php، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/05/1.
12. مقالة بعنوان: "انخفاض أسعار لنفط الأسباب والعوامل"، على الرابط: <http://www.jadidpresse.com> تم تصفح المقالة بتاريخ: 2016/03/14.
13. مقالة بعنوان: "%8,2 العائد على استثمارات جهاز أبوظبي للاستثمار"، على الموقع الإلكتروني: www.alittihad.ae/details.php?id=58253 تم الاطلاع عليه يوم 2016/5/09.
14. مقالة بعنوان، "تداعيات خفض سعر النفط على دول الخليج، على الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.net> تم تصفح الموقع: 2016/02/27
15. مقالة بعنوان، "تصنيف أكبر الصناديق السيادية في العالم"، على الموقع: www.skynewsarabia.com/web/article/696183 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/09.
16. موقع البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع: 2016/05/01.
17. وكالة الأنباء الجزائرية، اقتصاد، مقالة بعنوان "2006 نهاية الضغط المالي على الجزائر"، على الموقع الإلكتروني: www.aps.dz/ar/economie تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/04/12.
18. وليد خدوري، مقال بعنوان: "انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة"، على الموقع الإلكتروني <http://www.alarabiya.net> تم نشر المقال بتاريخ 21 أوت 2011، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/03/14.

الملحق (01): تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1946-2012)



الملحق(02): أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة (1970-2011)



الملحق (03): الإيرادات العامة للجزائر لسنة 2015

9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	46
الملحق			
الجدول (1)			
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015			
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1.1 الإيرادات الجبائية :		
947.950.000	001 - 201	حواصل الضرائب المباشرة.....	
76.500.000	002 - 201	حواصل التسجيل والطابع.....	
920.260.000	003 - 201	حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	
556.600.000		(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	
4.000.000	004 - 201	حواصل الضرائب غير المباشرة.....	
517.000.000	005 - 201	حواصل الجمارك.....	
2.465.710.000	المجموع الفرعي (1)		
	2.1 الإيرادات العادية :		
22.000.000	006 - 201	حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	
62.000.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية.....	
-	008 - 201	الإيرادات النظامية.....	
84.000.000	المجموع الفرعي (2)		
	3.1 الإيرادات الأخرى :		
412.000.000	الإيرادات الأخرى.....		
412.000.000	المجموع الفرعي (3)		
2.961.710.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
1.722.940.000	011 - 201	الجباية البترولية.....	
4.684.650.000	المجموع العام للإيرادات		

الملحق (04): النفقات العامة للجزائر لسنة 2015

9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	48
الجدول (ج)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات			
(بالآلاف دج)			
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات	
5.541.000	5.195.000	الصناعة.....	
315.957.500	209.437.700	الفلاحة والري.....	
49.802.200	32.657.500	دعم الخدمات المنتجة.....	
1.078.715.730	1.854.278.110	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	
250.809.500	227.829.040	التربية والتكوين.....	
207.589.800	151.366.500	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	
293.678.000	234.307.880	دعم الحصول على سكن.....	
500.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....	
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....	
2.802.093.730	3.615.071.730	المجموع الفرعي للاستثمار.....	
741.891.200	-	دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	
70.000.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	
271.800.000	364.600.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	
1.083.691.200	464.600.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	
3.885.784.930	4.079.671.730	مجموع ميزانية التجهيز.....	

الملحق (06): ميزان المدفوعات الجزائري (2009-2001)

	2 001	2 002	2 003	2004	2005
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	7,06	4,37	8,84	11,12	21,72
Balance commerciale	9,61	6,70	11,14	14,27	26,81
Exportations, (f.o.b.)	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
Hydrocarbures	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
Autres	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
Importations, (f.o.b.)	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,57
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,16
Crédits	0,91	1,30	1,57	1,85	2,46
Débits	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,62
Revenus des facteurs, net	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-4,92
Crédits	0,85	0,68	0,76	0,99	1,44
Débits	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,36
Paielements des intérêts	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,01
Autres	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-5,35
dont: part des associés de compagn. n.e	-1,02	-1,60	-2,20	-3,12	-4,74
Transferts, net	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99
Solde du compte de capital	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,78
Investissements directs (net)	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02
Capitaux officiels (net)	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-2,97
Tirages	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41
Amortissements	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,38
Crédits à court terme et Erreurs et omissions (net)	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,83
Solde global	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
Financement	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94
Augmentation des réserves brutes (-)	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88	-16,31
Rachats au FMI	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paie m.	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
En mois d'importations des biens et services non facteurs	18,08	19,14	24,32	23,72	27,87
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64

	2005	2006	2007	2008	2009
Solde extérieur courant	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78
Exportations, (f.o.b.)	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77
Importations, (f.o.b.)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,69
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68
Revenus des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,05
Paiements des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17
Autres	-5,48	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88
dont: part des associés de compagn. i	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92
Transferts, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63
Solde du compte de capital	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45
Compte de capital		-0,01			
Investissements directs (net)	1,06	1,76	1,37	2,33	2,54
Capitaux officiels (net)	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,30
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19
Amortissements	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89
Erreurs et omissions (net)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,39
Solde global	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
Financement	-16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28
Rachats au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir			-1,28	-0,46	0,09
Allocations de DTS					-1,67
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91
En mois d'importations des biens et services non facteurs	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25

الملحق رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2005-2015)

Tableau N° 17 : Evolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2005 à 2015 (en milliers)

Année	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2014	2015
Période de référence	Sept.	Oct.	Oct.	Déc.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Avril	Sept.	Sept.
Population active du moment	9 493	10 110	9 969	10 315	10 544	10 812	10 661	11 423	11 964	11 716	11 453	11 932
Taux d'activité (en %)	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2	41,5	40,7	41,8
Population occupée du moment	8 044	8 869	8 594	9 145	9 472	9 735	9 599	10 170	10 788	10 566	10 239	10 594
Taux d'emploi (en %)	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36,0	37,4	39,0	37,5	36,4	37,1
Population en Chômage	1 448	1 241	1 375	1 170	1 072	1 076	1 062	1 253	1 175	1151	1214	1337
Chômeurs ayant déjà travaillé (STR1)	448	530	515	267	233	417	379	507	481	478	549	461
% STR1/ Total chômeurs	30,9	42,7	37,5	22,8	21,7	38,8	35,7	40,5	40,9	41,5	45,2	34,4
Taux de chômage (en %)	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	9,8	10,6	11,2
Taux de chômage des jeunes (16-24 ans) (en %)	31,1	24,3	27,4	23,8	21,3	21,5	22,4	27,5	24,8	24,8	25,2	29,9
• Sexe : Masculin												
Population occupée du moment	6 870	7372	7 247	7 717	8 025	8 261	8 038	8 393	8 885	8 603	8 517	8 660
Population en Chômage	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804	825	859	954
Population active du moment	8 069	8 360	8 319	8 585	8 777	8 990	8 777	9 281	9 689	9 429	9 376	9 614
Taux de chômage (en %)	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1	8,4	9,6	8,3	8,8	9,2	9,9
Taux d'activité (en %)	69,2	69,9	67,8	69	68,7	68,9	65,3	67,8	69,5	66,3	66,2	66,8
Taux d'emploi (en %)	58,9	61,6	59,1	62	62,8	63,3	59,8	61,3	63,7	60,5	60,1	60,2
• Sexe : Féminin												
Population occupée du moment	1 174	1 497	1 347	1 428	1 447	1 474	1 561	1 778	1 904	1 962	1 722	1 934
Population en Chômage	250	253	303	302	320	348	324	365	371	325	355	384
Population active du moment	1 423	1 749	1 650	1 730	1 767	1 822	1 885	2 142	2 275	2 288	2 078	2 317
Taux de chômage (en %)	17,5	14,4	18,3	17,4	18,1	19,1	17,2	17	16,3	14,2	17,1	16,6
Taux d'activité (en %)	12,4	14,8	13,6	14,1	13,9	14,2	14,2	15,8	16,6	16,3	14,9	16,4
Taux d'emploi (en %)	10,2	12,6	11,1	11,6	11,4	11,5	11,8	13,1	13,9	16,9	12,3	13,6